



حق العودة

العدد (٢) | إصدار: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين | أيلول ٢٠٠٣

ملاحقة الجلاد وارتفاع صوت الضحية:

شهادات في ذكرى المجزرة



يقولون إن المجازر لا تدخل التاريخ والوقائع السياسية عبر استحضار أهوالها وفظائعها فحسب، بل عبر ارتفاع صوت الضحية ومعاقبة الجلاد أولاً. وعلى الرغم من كل ما كتب عن مجزرة صبرا وشاتيلا منذ العام ١٩٨٢، ورغم كل محاولات إحياء ذكراها السنوية، إلا أن المجرمين ظلوا بمنأى عن الملاحقة والإدانة إلى أن بادر فريق من المحامين يضم كلا من المحاميين البلجيكيين Michael Verhaege & Lue Walleyn، والمحامي اللبناني شبلي ملاّط برفع دعوى ضد شارون ومن يطاله التحقيق أمام المحاكم البلجيكية بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٨، ممثلين لثلاثة وعشرين من أهالي الضحايا الناجين من المجزرة. رفعت الدعوى، كما هو معلوم، بموجب القانون البلجيكي لعام ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ١٩٩٩. ويتمتع هذا القانون بما يسمى في مبدأ «الاختصاص العالمي» أو «الصلاحيات الشاملة»، بما يعني إمكانية ملاحقة ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة وجنسية الضحية أو المتهم. شكل رفع الدعوى أول حضور فعلي وقوي لضحايا المجزرة منذ العام ١٩٨٢. وأثار جدلاً واسعا في الأوساط القانونية البلجيكية والدولية. وتسبب في مخاوف سياسية إسرائيلية وأمريكية حقيقية، مما قد يترتب على هذه السابقة، فيما لو تمت محاكمة شارون أو حتى مجرد إدانته، من عواقب وخيمة على مجرمي الحرب الإسرائيليين والأمريكيين السابقين والمحتملين في غير مكان وزمان. وترافقت تلك المخاوف بحملة من الضغوطات الأمريكية المكثفة على الحكومة البلجيكية من أجل إبطال مفعول القانون المذكور وصلت إلى حد التهديد بفرض عقوبات على بلجيكا، ليس أقلها نقل مقر حلف الناتو من العاصمة البلجيكية بروكسل. وتلازم رفع الدعوى منذ البداية مع قدر كبير من الابتزاز السياسي والأخلاقي الإسرائيلي للحكومة البلجيكية من خلال تذكير بلجيكا بماضيها الاستعماري في الكونغو، عوضا عن اتهامها بالتعاون مع النازية والعداء للسامية.

إقرأ التقرير الكامل صفحة ٧

في هذه النشرة

الافتتاحية

صبرا ...
يا وجع أيلول ... !!

يا وجع المخيم تنتشر في كل أنحاء الجسد، تدخل في شرايين وأوردة القلب المدمي بحب الأرض والانسان، وتعبق رائتحك بزهر الفل والياسمين، وتتطاير شظاياك في كل أرجاء المعمورة فكرة ونارا ومحكمة... يدخلك التائهون لينشدوا أنشودة العودة، ويخرجوا منك، اليك وفيك، ويصعدوا فوق المآذن والكنائس ويعلنوا للناس كافة: أن المخيم هو البداية، وهو الضحية، وأن المخيم هو النهاية والمحكمة.

يا وجع صبرا وشاتيلا... يا أيها الوحش المفترس في عتم الليل والناس نيام، تستل خنجرك المسموم لتطعن دفء المخيم، وتقتل حلاوة الروح في جسد المخيم كي تستريح، ولن تستريح، لأنك تلاحق ظل الشهيد وابن الشهيد، وفي كل زقاق يخرج اليك شبح المخيم يطارد فيك وحشيتك ايها المولع بالقتل من اجل القتل..

يا وجع جنين المخيم... يا وعد السماء: لمَ كل هذا الحشد من طائراتهم ودباباتهم وجرافاتهم ... لمَ كل هذا الضجيج؟ فالريح كفيلة بانجاز المهمة.. أليست الريح كفيلة بانجاز المهمة... أليست الريح قادرة على اقتلاع الخيمة من جذورها، فكم مرة حاولوا اقتلاعنا من الجذور.. هل نجحوا؟ ..

ها نحن نأتي من النزيف المتواصل منذ ٥٥ عاما، وما تعبنا، ولن نتعب، وما وهنت عزيمتنا، ولن نضعف، ها نحن نأتي من الحريق ومن المجزرة الممتدة في عمق الزمن، نبذر الأرض نشيدا، ونزرعها رجولة وانتظارا.. فمن دير ياسين الى صبرا وشاتيلا ومخيم جنين تستمر المجزرة، ونواصل عنفوان الصمود، وحلمنا لن يتوقف. ونعلن أننا أبدا الباقون والسائرون صوب الهدف.

وبثبات نحو الهدف، نحو حقنا الثابت في العودة الى ديارنا، رغم الحصار والمذابح، من مذابح أيلول الى حصار الشرعية الفلسطينية في أيلول سنمضي بثبات في طريق العودة كما طائر الفينيق. لهذا نصدر العدد الثاني من صحيفة "حق العودة" بعد أن اقبل الجمهور الفلسطيني والعربي على العدد الأول اقبالا منقطع النظير، فالكلمة والمعلومة المحصنة والحصيفة تجد احترامها في الشارع الفلسطيني. ونأمل ان نكون بمستوى العبء والمهمة. ومن الوجع والألم الى الأمل وانجاز حقوقنا الثابتة سنستمر بكم ومعكم.

الذكرى وشارون مجرم اليـ

صبرا وشاتيلا ... الجـ

قانونيا :شارون مجرم بموجـ
ثقافيا :ما كتب لم يصـ

تقرير خاص لـ (حق العودة)

"على مسافة قريبة جثث خمس نساء، وعدد من الأطفال، ملقاة على الأرض فوق كومة من تراب، بينهما إمرأة مستلقية على ظهرها، وقد شق الثوب عن صدرها ، وإلى جانبها رأس بدون جسد لطفلة مليحة التقاطيع تنظر إلى القتلة بغضب، وأخرى لا يزيد عمرها على الثالثة، ترتدي ثوبا أبيض ملطخا بالدم والطين ورأسها مهشم برصاصة، وإمراة شابة سقطت على وجهها وهي تحتضن رضيعها، فيما جسد العجوز نوري (٩٠) عاما ممدد بين القمامة وبجواره عكازه، وعلى بعد أمتار تكوم جيرانه قتلى بأجسادهم نصف المحترقة."

تلك شهادة الموتي الذين بقيت أعينهم مفتوحة، رغم الموت الذي زرع فيها، فالموت في مجزرة صبرا وشاتيلا لم يقو على إزاله ما في عيون الموتى من رعب.

" بحثت عن عائلتي "يقول الحاج عدنان أبو سائد، "لم أجد أحدا، كان المنزل مهدما، قالوا لي إذهب إلى المسجد أو للمدينة الرياضية....في المسجد وجدت إحدى بناتي مربوطة اليدين والقدمين، لقد كانت مذبوحة، إلى جانبها طفلها الرضيع يشد على صدرها وقد طعن بسكين أيضا ...شاهدت زوجتي، كانت مذبوحة، بيدها اليمنى تمسك بذراع إحدى بناتي، إبني الأصغر كان مذبوحا مضرجا بدمه، وحوله أوراق مصحف ممزقه، وقد تبللت بالدماء "وصمت الحاج أبو سائد كما تقول الكاتبة لبنى من لبنان باحثا عن أمل وسط هذا الموت المفعم برائحة الدم.

رجوعا للذكرى المؤلمه

"صبرا وشاتيلا "سألنا شارعنا الفلسطيني ماذا يعرف عنها، قالوا :أن الألم يتكرر يوميا، منذ العام ١٩٨٢ وحتى اليوم بنفس الألم والصمت والقاتل، سألنا أكثر عن المخيميين قال البعض :هو مخيم واحد ويدعا "صبرا وشاتيلا"، تلك حقيقة مؤلمة أدخلتنا نافذة من سواد.

هما مخيمان يجلسان في مستطيل ضيق من الشرق إلى الغرب بمساحة لا تتجاوز ربع الميل، ومن الشمال إلى الجنوب ميل ونصف الميل، صبرا في الطرف الشمالي وشاتيلا في الطرف الجنوبي.

الأشجار التي تحيط المكان كانت تضم لاجئين قدموا من شمال فلسطين، طردوا خلال الأعوام (١٩٤٨-١٩٥٠)، كان يسكنهما حوالي ٢٠ ألف لأجئ، ولليوم مازالت نفس أشجار السرو بهرم بارز تشهد على ما حصل في المكان الذي تحول خلال ٤٠ ساعة من الذبح والقتل إلى حكاية من حكايا المأساة الفلسطينيه.

قبل وبعد المجزره

"في الشرق الادنى شعب زائد، هو الشعب الفلسطيني "هذا ما قالة بشير الجميل رئيس لبنان المعين من قبل إسرائيل ومسؤول قوات الكتائب التي إرتكبت المجزره، أما ماقاله مناحيم بيغن فيصب في نفس النهر، فقد قال أمام الكنيست الإسرائيلي واصفا الفلسطينين في جنوب لبنان بالحيوانات التي تسير على قدمين، والنتيجة لهذا الحقد كانت عملية" تطهير الجنوب والمخيمات "من" الفلسطينيين "بعد التوقيع على إتفاق هدنة بمقتضاها إنسحبت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان ضمن شروط ثلاث، تقتضي بمنع دخول الإسرائيلين إلى المخيمات أولا، وبمنع التعرض للفلسطينين ووضع قوات دولية بدلا من الإحتلال ثانيا وثالثا، وهو مالم يحدث لتحدث المجزرة خلال أربعين ساعة من أيلول الأسود التي حولت الحياة إلى موت مزروع في كل مكان.

كان لا بد من اللقاء بشخص عايش التجربة، كان شاهدا على المجزره، إلتقينا عبد الفتاح غانم مستشار الرئيس لشؤون المخيمات الفلسطينية، الذي مازال يذكر ما حصل رغم فضاعته، إلتصق كل شيء بقلبه وعقله كما يقول لأنه قرر البقاء في لبنان ولم يخرج مع آخر سفينه غادرت شاطئ لبنان الجميل.

يقول غانم شارحا الموقف قبل أن يخرج جيش منظمة التحرير من لبنان :لقد إقترحت على القيادة أن تكون وجهتنا إلى سورية وليس لدولة أخرى، وذلك للبقاء قريبين من المخيمات لكن هذا الطلب قوبل بالرفض، أدركت ان هناك ما سيحصل في المخيمات.

ويتابع مسترسلا :بعد معارك ثلاثة أشهر متتاليه أنتهت بالهدنه وإتفاقية الخروج من لبنان، ترك هذا أثر على سكان المخيمات الذين كانوا يستشعرون الأمان بوجود عناصر منظمة التحرير، وفعلا لقد زرع الخوف في قلوب جميع السكان عندما خرجوا عبر البحر، فقد بكى الناس بحرقه ليس على الخارجين فقط، بل وعلى مصيرهم الذي بات بيد جيش الإحتلال والكتائب معا.

"بعد صبرا وشاتيلا أصبحنا نتلقى الضربات"

يصف المستشار غانم الذي كان في حينه عضوا في المجلس المركزي لمنظمة التحرير ما حدث قبل المجزرة قائلا :بإغتيال الرئيس بشير الجميل المعين من قبل إسرائيل وبخروج منظمة التحرير من لبنان بدون وجود من يحمي المخيمات، أصبح الطريق ممهدا للمجزره، فقد تقدمت إسرائيل إلى منطقة الفاكهاني وسط بيروت يوم الأربعاء ١٥ أيلول لتسقط عاصمة عربية، وفي ١٦ من نفس الشهر حدثت المجزرة بعد أن حوصر مستطيل مخيمي" صبرا وشاتيلا "من ثلاث جهات من قبل الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني لينشر جيش الكتائب الموت والدمار طيلة ثلاثة أيام متواصله.

شارون تصرف كإمبرطور بتعينه بشير رئيسا، شارون وريفائيل إيتان ولبراني وضعوا الخطط مع قادة جيش الكتائب الذين وصفوا ما قاموا به بمقولة "إننا نذبحهم بلذه."

المقاومة كما يقول غانم كانت عشوائيه، وهذا سمح بحدوث المجزره، ويضيف غانم :لقد كنا حوالي ١٥ مسلحا من مختلف الجنسيات، كنا متواجدين في وسط بيروت وخلال أربعة أيام قمنا برفقة عناصر مسلحة أخرى بالإشتباك مع القوات الإسرائيليه لثلاثة أيام، لم نكن نعرف ما يجري في المخيميين، كنا نستشعر من التنوير الليلي ورصاص كواتم الصوت، وحصار المنطقة أن هناك من الأحداث ما يثير، المخيمات لم تقاتل لأنه ببساطة لم يوجد بها من يقاتل أو كما تدعي إسرائيل «إرهابين» بقوا ولم يخرجوا.

درسا مهما تعلمة عبد الفتاح حيث يقول :بعد أن سمع المواطنون أن هناك حشودا بجانب السفارة الكويتية والتي تقع بجانبي صبرا وشاتيلا قام عدد من الوجهاء والمخاتير برفع راية بيضاء، توجهوا بها إلى الحشود العسكرية لإقناعهم أن جميع من في المخيم هم من النساء والأطفال، كان عددهم تسعه، ذهبوا ولم يعودوا أبدا، وهذا يدل على أن من يرفع الراية البيضاء يموت ولا ينتصر، مثلما أن الخروج لم يكن يقود إلى فلسطين بل على العكس من ذلك، الخروج أضعفنا كثير، كانت صبرا وشاتيلا أول معركة ضد الشعب الفلسطيني ولم يكن بيد منظمة التحرير القوة على الرد لأنها خرجت وتنازلت عن سلاحها، سيفنا سقط وبعدها بدأنا نتلقى الضربات ولا نرد.



الخض في الماء

يحذر غانم من أن ما حصل في مجزرة صبرا وشاتيلا مرشح للحصول في مخيم فلسطيني أخر، مؤكدا على ان سورنا الفلسطيني مهدم من خلال الإختلاف الوطني الداخلي، وهذا الخلاف يقود للقيام بأعمال لا تخدم صالحنا أبدا، وهذا يغري الأعداء بالإنقضاض علينا، وبدون الوحده الحقيقيه القائمة على الإقناع والحوار والتعاون والتفاعل سنبقى نخض في الماء الذي سيبقى ماء للأبد.

ينهي المستشار عبد الفتاح غانم قائلا :صبرا وشاتيلا ليستا مجزرة فقط، يجب ان تكونان عبره، ودليلا للسائرين وعلى حقيقة من يدعي السلام.

نتائج المجزرة بلغه الأرقام تضاربت، فالقتلى الذين حصدتهم أسلحة جيش الكتائب المختلفة بمساعدة وتخطيط وتنوير وسلاح إسرائيلي، بحسب تقديرات لجنة كهانا الإسرائيلية التي حققت في الموضوع وأوصت بإقالة وزير الدفاع من منصبه في حينه أرائيل شارون، وعدم نشر الجزء (ب) من التقرير، فقد جاء في التقرير أن عدد القتلى يتراوح ما بين٦٠٠ -٨٥٠ ، وبحسب إحصاءات الصليب الأحمر الدولي تراوح العدد ما بين ٩٠٠-١٥٠٠ قتيل، وبحسب الإحصاءات التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية فقد تراوحت أعداد القتلى والمفقودين والذين دفنوا تحت الركام والدمار ما بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ قتيل.

والدليل بعد الدم المسفوح في أرض اللجوء نستخلصها من أقوال وزير الدفاع أرائيل شارون سابقا ورئيس الوزارء حاليا حيث قال " لقد تخلصنا من ٢٠٠٠ إرهابي كانوا لا يزالون في بيروت"، ومن قول ضابط كتائبي" هذه العملية من النوع الذي لا يأخذ فيه أسرى"...، يعتبر هذا إعتراف المجرمين سابقا، وفي الوقت الحالي الزمان يعيد نفسه بالألم وكامل تفاصيل المجزرة ونفس الضحيه، مع إختلاف المكان.

طريق غير مسدود

يتساءل المواطن المثقل بالهموم عن سبب هذا العذاب والألم والموت؟، ما الحكاية؟، وإلى متى لهذا الظلم أن يستمر؟ تطرح تساؤلك على الجميع بمفردة واحده "صبرا وشاتيلا"، لتعطينا الإجابات بإختلافها الإنطباع نفسه، هي خيط ألمنا الممتد، ويتمنون أن يحاكم المجرم على كل جرائمه رغم عدم إيمانهم بعدالة العالم، وبكفاية العقاب.

مسؤول حقوق الإنسان في مؤسسة الحق شعوان جبارين يصف الطريق الذي يقود لمحاكمة شارون المجرم سابقا وحتى اليوم، بإنه غير مسدود أبدا، معتبرا القضية بالسياسية بالدرجة الأولى، وأن ما قامت به الحكومة البلجيكيه بالتطور الهائل على صعيد الولاية الجنائية الدولية، التي بموجبها تلاحق وتقاضي مجرمي الحرب بغض النظر عن الهوية والمكان.

وعن النتيجة التي وصلت إليها قضية محاكمة المجرم شارون" بجريمة صبرا وشاتيلا "التي أثيرت لتهدأ من جديد قال واصفا ما حدث بإن المصالح السياسيه هي التي تلعب دورا كبيرا في ذلك.

ويتابع جبارين قائلا :لقد تعرضت الحكومة البلجيكيه لضغوط دولية كبيرة، فلجأت إلى إتخاذ أساليب من اجل تجنب الإستمرار في المحاكمة التي رفعت ضده شارون، ومن الأساليب التي حاولت المحكمة والقضاء من خلالها تجنب تنفيذ المحاكمه إشترطها ثلاثة شروط لتتم المحاكمه، إحداها في حال كون دولة المجرم دولة ديمقراطية يجب أن تحاكمه هي، وليس بلجيكا، ومعتبرين دولة الإحتلال بالديمقراطية.

ويضيف جبارين مطمئنا وفاتحا الباب للعمل: جريمة شارون لا تسقط بالتقادم أبدا، فهي بموجب القانون الدولي الجنائي جريمة ضد الإنسانية ولا تسقط بالتقادم، بدليل وجود من قام برفع قضايا جنائية حاليا بحق ضباط نازين وستالينيين، وهم حاليا يلاحقون كمجرمي حرب، مؤكدا على أن ما لا يحصل اليوم قد يحصل بعد سنوات.

ويؤكد جبارين إلى أن قضية شارون ومسؤوليته عن المجزره واضحة لأسباب كثيره، أولها كونه وزيرا للدفاع، وخضوع بيروت لقواته ثانيا، وكون الكتائب جزء من الجيش الإسرائيلي ثالثا، فهي التي إرتكبت المجزره على مدى أربعة أيام متواصله، مشيرا إلى ان القانون

ــوم وأمس يفتحان الملف

ــرح الممتد إلى الآن

ــب القانون الدولي الجنائي
ــل إلى ذروة الدم بنقص فاضح جارح

الدولي الجنائي يعتبر مصدر الامر أو المحرض على فعل معين، أو المخطط له، بمثابة المسؤول المباشر، وهو مدان تجب محاكمته.

لماذا الفشل؟

جبارين مسؤول مؤسسة الحق يعكف حاليا على إعداد ملف كامل حول جرائم الحرب بخصوص عمليات القتل خارج نطاق القانون، من قصف وإغتيال وإغلاق ويقول حول هذا الملف :هو ملف واضح يهدف إلى وضع جرائم الإحتلال ضمن نطاق قانوني دولي يمكن أن نعتمد عليه في محاكمات سابقه، ونحن لغرض تحقيق نتائج قانونية قوية ودامغه، بحاجة لتقنيات وأسلوب بحث بمعايير دقيقة، وكل ما يلزمنا موجود، طالما إسرائيل تقوم بذلك بدلائل وبنيه وبسياسة دولة غير مخفية ذلك.

يشرح جبارين أسباب الفشل في تحقيق العدالة الدولية التي تقتضي محاكمة وسجن مجرمي الحرب إلى تقاعس المجتمع الدولي عن القيام بواجبه، وعدم وجود إرادة دولية تطبق ذلك فيما يتعلق بإسرائيل، مشيرا إلى أن ذلك يساعد شارون على الإستمرار في جرائمه المختلفه، القانون الدولي الجنائي والقضائي يلزم ويحاكم شارون وحكومتة لكن من يطبق؟ وما الذي يدفع إلى التطبيق؟، هنا يكمن الخلل.

ومن جهة اخرى يناشد جبارين الجميع، مؤسسات وسلطة وأفراد للعمل على توسيع دائرة البحث عن المجرمين في" مجزرة صبرا وشاتيلا "وجميع المجازر، ويضيف :كان شارون وزيرا للدفاع، وهناك ضباط مازالوا على رأس عملهم ويتنقلون في جميع الدول، العربية والغربية بحرية تامه، وهؤلاء يجب أن تكشف أسماؤهم من خلال البحث، والتمحيص، ومعرفة الأدوار التي لعبها كل ضابط.

وعن النتيجة التي يمكن ان يحققها هذا البحث يضيف :إن هذا يقود إلى زعزعة إسرائيل، بدخول الخوف والقلق إلى قلوب ضباطها وحكامها وسياسيها الذين يعتبرون قتلة بحق، وهذا يمنحنا إياه القانون الذي تخافه إسرائيل وأمريكا، وسيقود حتما إلى جعلهم يفكرون كثيرا قبل أن يرتكبوا جريمة جديدة في مخيم جديد.

محاولة محلية وشخصية

حاول الطالب عبد الرزاق غزال الذي يستعد لنيل درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، في بحثه (صبرا وشاتيلا في القانون الدولي) البحث حول مسؤولية شارون في مجزرة صبرا وشاتيلا، وفعلا وجد المسؤولية مباشرة وغير مباشرة بعد أن قام بجمع معلومات تؤكد ذلك من مصادر قانونية أجنبية وإسرائيلية.

وعلى صعيد مواز لا يخفي عبد الرزاق المشكلة التي وقع فيها عند بداية بحثه والمتمثلة في عدم وجود مرجع عربي يمكن أن يستند إليه الباحث القانوني ويقول هذا تقصير بحق، فالجريمة واضحة وغالبية الكتب الموجودة لا تصلح أن تكون مرجعا قانونيا، وحول مسؤولية شارون يقول :لو إفترضنا، جدلا، أن شارون لا يتحمل المسؤولية المباشره بل غير المباشره، نجد وبناء على القانون الذي يساوي ما بين المسؤوليتين بأن شارون مجرم حرب، تجب محاكمته، واصفا بمحاولته في بحثة القصير محاولة شخصية حاول أن يجتهد ليقدم لضحايا المجزرة شيئا يعيد لهم كرامتهم.

ويتابع غزال :خلال الفترة التي أثيرت بها القضية شعر الجميع أن إسرائيل حوصرت دوليا، وأخذت تلتقط الأنفاس، والدليل عدم سفر شارون مدة طويله لدولة أوروبيه، مضيفا إلى أن إثارة القضيه يعطينا مكسبا إعلاميا قد يجنبنا مصائب قادمه.

يعتبر عبد الرزاق غزال سوء تعاملنا مع مصائبا كارثة حقيقة، ويسهب قائلا :لو تعاملنا مع" صبرا وشاتيلا "بالشكل الصحيح لما قام شارون ويقوم يوميا بجرائمه في الوقت الحالي، ولما أصبح رئيس حكومة، لكن نحن لم نقم بشيء لشهداء المجزرة حتى لو بكتابة توثيقية قانونية تذكر.

ومن الجدير ذكره وبحسب إتفاقية جنيف الرابعه والمواد ١٤٦ و ١٤٧ و و ١٤٩ والماده ١٣٠ من إتفاقية جنيف الثالثه، وقانون المحكمه الجنائيه الدوليه الماده ٦ و ٧ و ٨ ، وإتفاقيه تحريم الإباده الجماعيه الماده الأولى، والثانيه، والثالثه وجميعها تنطبق على ما حدث في" مخيمي صبرا وشاتيلا "فإنها تضمن إدانه شارون وضباطه والحكم عليهم بإعتبارهم مجرمي حرب، ومرتكبي جرائم ضد الإنسانية.



المتوكل طه :نقص فاضح وغياب جارح

ثقافيا يبدو الأمر أكثر تعقيدا، فالموضع يسير في طريق تعمق إنهزامنا وتهمش تأصيلنا في هذا التاريخ، ففي ثقافتنا القليل عن" مجزرة الدماغ الحديدي"، وفي أدبنا القليل عن" تطهير المخيمات "وفي المحصلة يكون سؤال من يقود التايخ، وأرواح الموتى والمعذبين للخلود؟ سؤالا مصيريا يستحق الطرح بقوه.

عن هذا يقول رئيس بيت الشعر الفلسطيني الشاعر المتوكل طة واصفا الشعب الفلسطيني بإنه الشعب الذي لم يغادر بيت العزاء منذ قرن، وبالرغم من أن كل الأيام الفلسطينية ذكرى وعزاء لمجازر ومذابح مرعبه إلا أن ماكتب عن ذلك لم يصل إلى ذروة الدم، لأن الدم الفلسطيني لم يتخثر بعد بمقدار ما زال يزهق ويسيل وفي كل المواقع، الامر الذي جعل المذابح تصل إلى درجة "العادية "للأسف.

ويضيف المتوكل :لقد أصبح وقوع مجزرة شيئا طبيعيا، وهذا بحد ذاته أكثر خطورة من سؤال قدرة الإبداع على موازاة المذبحه؟.

وحول دور الشعر والثقافة عامه، والمؤسسه التي يشرف عليها يقول طه :هناك نقص فاضح في الرواية الفلسطينيه، وأعني بذلك، الرواية التاريخيه، كما أن هناك ثغرات كبيره في غياب تأصيل تاريخنا المعاصر على الصعيد الوطني والثقافي، نحن رغم دور بيت الشعر الفلسطيني إلا ان هناك نقص فاضح، وغياب جارح لتأصيل تاريخنا الثقافي والسياسي.

يتابع المتوكل حديثه حول الذين كتبوا شعرا محاولين الوقوف على تفاصيل الجرح، وحكاية الموت قائلا :يعتبر محمود درويش الشاعر الذي كتب بصورة مثيرة حول" مجزرة صبرا وشاتيلا "وذلك في قصيدة "مديح الظل العالي "كما أن الشاعر معين بسيسو فعل ذلك، إلا أنه لم يتم جمع ما كتب عن مجازر سابقه، وهذا يضاعف المصيبة ويعمق ألمنا كمثقفين، مثل دير ياسين، وكفر قاسم، وصولا لصبرا وشاتيلا إلى المسجد الحرام إلى أخر مجزرة ترتكب في مدينة غزه ومدننا الأخرى عبر طائرة الأباتشي.

غياب

وعن الأسباب التي قادت إلى تلك النتيجة وهذا التقصير يشير الشاعر طه إلى ان هناك نكبة أوجدت مناطق فلسطينية متعددة، من خلال تشظية الشعب الفلسطيني في غير موقع وغير دوله، فأصبح لدينا تاريخا وجغرافيا ثقافية متعدده في مناطق متعددة، ومتباعدة أيضا.

ويتابع منتقدا تقصيرنا :كان ينبغي على المؤسسة الرسمية الفلسطينية أن تجعل من هذا التعدد تنوعا وإثراء للفكر والإبداع، إلا أن غياب التأصيل والجمع والتحقيق أدى إلى نتيجة معاكسه، فمنتوجنا الإبداعي الإنساني والثقافي مازال متعثرا ونحن مطالبون بوضع خطة لمحاولة جمعه.

ينوه من جهة أخرى محاولا أن يبعد اليأس كثيرا عن نفوسنا قائلا :إلى أن هذا لا يعني عدم وجود محاولات جاده وإبداعات وأدبيات حاولت أن تقوم بذلك، لكنها لم تصل إلى حد إجتراح رواية فلسطينية قادرة على مواجهة رواية الإحتلال عن نفسه وعنا، بل وتتجاوز الإحتلال وروايته على طريق هضمها وترميم صورتنا في العالم وتحقيق مضامين ومكونات شخصيتنا الوطنيه.

لا يكتفي المتوكل طه الذي يكتوي بالألم بذلك ويسهب قائلا بشكل يدفع على تحسس المصيبة الأكبر التي تتقدم نحو أجيالنا بشراسه :هناك فارق بين دور السياسي المحكوم بموازين قوى ويتعامل معها بالممكن من غيره، وبين المثقف الذي عليه أن يحرس الحلم الفلسطيني، ويجمع الرواية، مؤكدا على الثوابت والقيم المطلقة والمبادئ الكبرى.

حاله فصام

"يجب على المثقف والكاتب أن يؤكد على الحقوق الكاملة والثابتة عبر المنهاج المدرسي، والجامعي والإنتاج الأدبي، والثقافي من خلال الخطاب الإعلامي، غير أن الإشتراطات والإستحقاقات الإحتلالية والإقليمية والدوليه تحول دون ذلك "يقول طه، ويتابع :غير أن تفريغا لمضامين مناهجنا من محتواها التاريخي والثقافي والحضاري والوطني والجهادي وحقوقنا يسفر عن خلق حالة من الفصام لدى عموم أبناء الشعب.

الضحية والإرهاب

مؤخرا كتب نتياهو يقول واصفا ما حصل في "صبرا وشاتيلا "بإنه عمل قام من أجل التخلص من الإرهابيين حيث قال :لقد قتلنا حوالي ٢٠٠٠ إرهابيا وإنتهى الامر، مستنكرا قرار المحكمة البلجيكيه التي قررت محاكمة شارون، ليرد المحامي شبلي ملاط برسالة قوية وجهها عبر الصحافة حاولت توصيف الحقيقة التي ظهرت للعيان وكادت أن تنجح بتجريم المجرم، والحكم عليه، لولا الضغوطات السياسية التي تعرضت لها بلجيكا التي تنازلت عن نزاهة قضائها عندما توقف الأمر أمام إسرائيل.

يقول المتوكل طه حول كلمة" إرهابي "التي يلتصق بنا زورا وبهتانا :إن ذراعنا الإعلامي قصيرة للغايه، وهذا قاد إلى خلق صورة نمطية متخلفة عن العرب والمسلمين ونحن الفلسطينيون بخاصه وذلك من خلال لعب إسرائيل على وتر الإرهاب، وهي التي تستغل كل فرصة لتعمق فهم العالم الخاطئ لنضالنا، فبأي حق نوصف نحن الشعب المقاوم بالإرهابي؟، بأي حق يوصف الضحيه المضرج بدمه إرهابيا؟، والعالم يسمع ويلتزم الصمت.

وتزداد الصورة تشويها وزيفا،" هنا تبرز المشكلة على أصولها "كما يقول طه، فالضحية غير إنها ضحية لا تملك مفتاح الدفاع عن نفسها وتوصف بالإرهاب.

الصحفي الإسرائيلي" أمنون كابيليوك "ومن خلال تحقيق صحفي كبير عرض الكذبة الإسرائيلية من خلال دلائل على الكذب، والمحامي" شبلي ملاط "وصف محاكمة شارون في دولة بلجيكا وما أثير حولها بكرة الثلج التي حركت كثيرا من الواقع الملتزم صمتا وخذلانا، وهذا دفعه للقول" مجرد القيام بعمل ما أو حراك ما يوقظ الضمائر هو إنجاز بحد ذاته"، ونحن هنا ومن خلال تقريرنا هذا نحاول أن نلفت الإنتباه إلى ضرورة النهوض من نومنا لإجبار الإدارة الدولية على تطبيق ما تؤمن به، وما شرعته قانونا لها وللعالم، وذلك ليس من أجل إنزال العقوبه بحق شارون التي لا يمكن أن توازيها عقوبه فحسب، بل من أجل أرواح شهدائنا الضحايا الذين سقطوا على مذبح الحرية المشتهاه.

فكيف يمكن لنا أن نجعل المجزره جزءا من ضمير العالم لا واقعة في تاريخه؟

مصدر الصور: بيان نويهض الحوت
صبرا وشاتيلا
ايلول ١٩٨٢
بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية
٢٠٠٣

خطاب العـودة: أســس ومقومـات

خلفية تاريخية

في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يحمل الرقم ١٨١، بأكثرية ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠ عن التصويت يقضي بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين واحدة يهودية وأخرى عربية على أن ينشأ اتحاد اقتصادي بينهما.

لقد عارض الفلسطينيون والعرب هذا القرار الجائر لعدم توافقه مع القانون والعدل والديمقراطية. لقد أدى قرار التقسيم هذا إلى انفجار الوضع في فلسطين، وقامت تظاهرات واضطرابات دموية أدت إلى مقتل حوالي ١٧٠٠ شخص من العرب واليهود. وفي ذات الوقت أعلنت بريطانيا إنها ستنهي إنتدابها على فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، أي قبل أشهر من الموعد الذي حددته الأمم المتحدة في القرار ١٨١ لانهاء ذلك الانتداب. وعلى خلفية هذه الاضطرابات انعقد مجلس الأمن الدولي في ١٩ آذار(مارس) ١٩٤٨ للنظر في أوضاع فلسطين. غير أن المجلس لم يتخذ قراراً حازماً بوقف الاضطرابات التي تمثلت أساساً في اتخاذ الصهاينة ومنظماتهم الارهابية خطوات عديدة وسريعة بهدف تغيير الوضع ميدانياً وفرض وقائع على الفلسطينيين والعرب والعالم من الصعب تغييرها بسهولة. وأهم هذه الاجراءات شن الهجمات على السكان العرب وارتكاب المجازر والمذابح. لقد ادى هذا الوضع إضافة إلى الانسحاب البريطاني السريع إلى تفاقم وضع العرب الفلسطينيين وتشردهم، وفشل الامم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعلية للسيطرة على الوضع.

وهكذا فإن قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ في الوقت الذي كان شهادة الميلاد الرسمية الدولية الاولى والوحيدة لقيام دولة إسرائيل، فقد كان في الوقت نفسه وعلى المقلب الاخر يضفي طابعاً شرعياً لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وطرده في المنافي المختلفة، خلافاً للشرعة الدولية لحقوق الانسان، ومبادئ العدل والقانون الدوليين. لقد اعتبر القرار بحد ذاته استكمالاً لعمل لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNCSOP) التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٠٦ تاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧ التي رفعت تقريرين للجمعية العامة يتضمن كل منهما إنشاء دولتين. وأكثر من ذلك، فإن إحدى اللجنتين دعت صراحة إلى قبول المهاجرين اليهود في الدولة اليهودية المقترحة بمعدل خمسة آلاف مهاجر كل شهر. وهذا يعني ضمناً الموافقة على الرؤية الاوروبية لمعالجة مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة.

لقد استكملت عملية تهجير الفلسطينيين من ديارهم بعد المعارك غير المتكافئة، بين العصابات الصهيونية ومجموعات الدفاع عن المدن والقرى الفلسطينية، والدخول الاستعراضي الكاريكاتوري للجيوش العربية إلى فلسطين، والمجازر والمذابح التي ارتكبتها هذه العصابات في القرى والمدن، أبرزها مجزرتا دير ياسين وكفر قاسم، والعديد من المجازر التي كشف النقاب عنها في مراحل لاحقة كان آخرها مجزرة الطنطورة، التي أعلن عن اكتشافها أحد الباحثين الاسرائيليين من مراجعي التاريخ الجدد.

الفلسطينيون إلى اللجوء والمنفى

إن فشل الأنظمة العربية وجيوشها في تحقيق أي مكسب عسكري، وفشلها في تشكيل حاضنة وعمق جغرافي وبشري استراتيجي للمقاومة العربية في فلسطين، أدى فيما أدى إليه إلى تحويل ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني إلى لاجئين في المحيط العربي والمنافي الاخرى، القريبة والبعيدة.

إن النكبة الحقيقية للشعب الفلسطيني لم تكن لتختزل في العجز عن مجابهة المشروع الصهيوني وتأسيس دولة إسرائيل فحسب، وإنما في تبديد وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، وتحويل غالبيته إلى شعب مشتت لاجئ، وتحويل من تبقى منه على أرض الوطن إلى أقلية مهمشة، تعيش تحت أقسى أنواع العسف والفصل العنصري ... الخ.

لقد برهن الفلسطينيون، وفي أقسى الظروف، بما فيها ظروف اللجوء نفسها على تمسكهم بأرضهم ووطنهم، فالعديد من الفلسطينيين الذين تم إجلاؤهم قسراً عن ديارهم، قد اختاروا وجهة داخل الوطن وليس خارجه، وليس أدل على ذلك من مشكلة المهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل، أو تلك الجموع التي شكلت الغالبية الساحقة من الفلسطينيين، التي اضطرت للجوء، ولكن داخل حدود فلسطين الانتدابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد انتهاء الانتداب البريطاني وإعلان قيام دولة إسرائيل في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، واحتدام الصراع بين الغزاة وأصحاب الأرض الشرعيين، وأمام هول الفظائع المرتكبة من مذابح وتهجير قسري بقوة السلاح، وبعد إقدام العصابات الصهيونية على اغتيال وسيط الأمم المتحدة لفلسطين السويدي الكونت برنادوت بسبب تقريره عن الفظائع المرتكبة بحق عرب فلسطين، وتوصياته الداعية إلى عودة اللاجئين الفورية إلى ديارهم وممتلكاتهم، توقفت الجمعية العامة أمام خطورة الوضع وأصدرت قرارها الشهير الرقم ١٩٤ الذي تشكل عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم ركيزته الأساسية.

القرار 194: مضمونه وكيف نفهمه

إن أهمية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٩٤ يكمن في أنه قد شكل أول اعتراف دولي رسمي من أعلى هيئة دولية بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. ولا يقلل من أهمية هذا القرار صدوره بعد عدة أشهر من إعلان قيام دولة إسرائيل. كما أن هذا القرار قد جاء بمثابة إعادة اعتبار لحق الفلسطينيين في وطنهم. هذا مع الإشارة إلى أن هذا القرار لم يشترط في أي بند من بنوده، اعتراف اللاجئين بدولة اسرائيل التي كانت قد أعلنت من قبل العصابات الصهيونية، قبل ذلك بعدة أشهر.

هذا مع العلم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ذاتها لم تكن قد اعترفت بدولة إسرائيل عند صدور هذا القرار. وعلى الرغم من أن هذا القرار قد عالج قضايا ومسائل جوهرية أخرى منها قضية القدس على سبيل المثال لا الحصر، إلا أن الأهمية الأساسية له تكمن في إقراره الواضح والصريح بعودة اللاجئين غير المشروطة إلى ديارهم وممتلكاتهم من جهة، وإيجاد هيئة دولية أوكلت إليها مهمة العمل على تطبيق بنود ومضمون القرار ١٩٤ في أقرب وقت ممكن، من جهة أخرى. هذه الهيئة هي هيئة التوفيق الدولية حول فلسطين . UNCCP

إن فشل هيئة التوفيق الدولية في تنفيذ ما أوكل إليها من مهام بسبب تعقيدات القضية الفلسطينية وموقف إسرائيل الرافض لعودة اللاجئين من جهة، ونزوع هيئة التوفيق ذاتها إلى إيجاد حلول لموضوع اللاجئين لا تنسجم ومضمون القرار ١٩٤، القاضي بحقهم في العودة، تقوم على توطين اللاجئين حيث هم من جهة ثانية، إلا أن كل ذلك لا يقلل من أهمية هذا القرار كسلاح دولي مهم، على الفلسطينيين استخدامه على أفضل نحو في سياق كفاحهم من أجل استعادة حقوقهم الوطنية.

خطاب العودة بين النخب والوعي الشعبي

لقد أثبت الشعب الفلسطيني ومنذ حلول نكبة ١٩٤٨ وتشتته وتبديد وحدته الوطنية تمسكه الحازم بحقه في العودة إلى وطنه، فحق العودة طغى على خطاب النخب السياسية الفلسطينية والعربية في مختلف مراحل كفاح الشعب الفلسطيني، فالعديد من الحركات السياسية الاجتماعية النقابية الفلسطينية قد تأسست في المراحل الاولى من اللجوء، على أساس رفض كل أشكال تصفية القضية، وعلى رأسها محاولات توطين اللاجئين بعيداً عن فلسطين.

لقد لاقت هذه النخب من خلال خطابها الداعي للعودة استجابة واسعة النطاق من جموع اللاجئين في كل أماكن وجودهم، داخل الوطن وخارجه، ولقد تجلت هذه الاستجابة الشعبية العارمة لخطاب العودة، في الانخراط الواسع للشباب الفلسطيني في الحركات السياسية الفلسطينية والعربية، التي تبنت فكرة العودة. وبنت برامجها وسلوكها على أساسه. كما تجلت أيضاً في الوعي الشعبي بأشكال متعددة من الممانعة الشعبية لمحاولات تفتيت وحدة اللاجئين، والحرص على إبقاء الصلات والروابط الوطنية بين أهالي المدينة الواحدة والقرية الواحدة، حيث استقروا بغالبيتهم في أماكن واحدة، حرصوا دائماً على أن تبقى قريبة من حدود فلسطين، على أمل العودة القريبة إلى الوطن. ولم تكن أماكن الإقامة القسرية في مخيمات بعيدة عن حدود فلسطين، رهنا بإرادة اللاجئين وإنما كانت أمراً مفروضاً من حكومات الدول المضيفة. كما تجلت الممانعة في رفض اللاجئين في المراحل الأولى للنكبة استبدال الخيم بمنازل إسمنتية، تؤشر إلى إمكان الإقامة المستديمة في مخيمات اللجوء واعتبارهم ذلك محاولات تآمرية تستهدف فرض مشاريع التوطين والقضاء على حلم العودة. إضافة إلى كل ذلك وكدلالة ساطعة على تمسك اللاجئين بوطنهم فلسطين، نذكر أن الفلسطينيين في لبنان على الأقل رفضوا بشدة كل محاولات التوطين عن طريق محاولات التجنيس التي كانت أمراً متيسراً خلال حقبة الخمسينات وأوائل الستينات.

لقد تطورت فكرة العودة وتأصلت في الثقافة الشعبية الفلسطينية، في التربية المدرسية من خلال الحكايات التي كان ولا يزال يرويها الكبار من الفلسطينيين ممن عاشوا ووعوا الحياة في فلسطين قبل النكبة وبعدها، تلك الحكايات التي تناقلتها الأجيال، أبقت فلسطين حية في ضمير كل كبير وصغير، وما قسم العودة (ملحق النص الكامل لقسم العودة) الذي يتلى صبيحة كل يوم في كل مدارس الفلسطينيين في المخيمات وخارجها، إلا دليل على تأصل فكرة العودة وتربية العودة في الوعي الشعبي الفلسطيني من جيل إلى جيل.

على الرغم من أهمية كل ذلك في تكريس فكرة العودة والتمسك الحازم بالحقوق. إلا أن كل هذه الفعاليات لم تخرج عن نطاق الممانعة السلبية، ولم تتطور إلى حالة من الفعل الإيجابي الحازم الذي يساهم في مراكمة نسبة قوى اقليمية ودولية، يمكن أن تفرض تحقيق العودة رغم أنف إسرائيل. لقد كانت الثغرة الرئيسية في تلك الحقبة من كفاح الشعب الفلسطيني في رهانه شبه الكامل على الدول العربية والمجتمع الدولي من أجل تحقيق العودة.

انضواء شعار العودة في إطار شعار التحرير

لقد بدأ الرهان على الأنظمة العربية والمجتمع الدولي يتراجع منذ أواسط الستينات، حيث بدأت الإرهاصات الأولى لانطلاقة جديدة للحركة الوطنية الفلسطينية استندت إلى جملة من الأفكار الجديدة، روجت لها بعض النخب الفلسطينية، تقوم على ضرورة أن يأخذ الفلسطينيون قضيتهم بأيديهم واعتماد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، واعتبار فكرة العودة أحد مكونات مشروع التحرير.

لقد جاءت هزيمة حزيران (يونيو) وسقوط مقولات وبرامج النظام الرسمي العربي، لتعطي زخماً كبيراً للأفكار الجديدة التي خرجت من إطار التنظير النخبوي الضيق، لتغدو حالة جماهيرية عارمة، ليس على المستوى الفلسطيني فحسب، بل على المستوى العربي أيضاً. وهكذا بدت الثورة الفلسطينية المعاصرة كرد على الهزيمة وتداعياتها من جهة، وكبديل ثوري يشكل حالة متقدمة في ما طرحته من مشروع كفاحي جديد، على أنقاض رؤية، وبرامج الأنظمة العربية التي أسقطتها هزيمة حزيران.

لقد واجهت الثورة الفلسطينية المعاصرة على مدى العقود الماضية من كفاحها سلسلة من التعقيدات على جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية صعوداً وهبوطاً، لم تتح للمشروع الوطني الفلسطيني أن يحقق أهدافه في التحرير، على الرغم من التضحيات الهائلة التي قدمها الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وعلى الرغم من أهمية الإنجازات التي تحققت بفعل هذه التضحيات، وأهمها إعادة الاعتبار للشخصية الوطنية الفلسطينية، وكسب الاعتراف الدولي الرسمي والشعبي بشرعية كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه في العودة وتقرير المصير على تراب الوطن.

إن تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة، وانتكاس شعاراتها إثر الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٨٢، وتعثر هذه الحركة على امتداد حقبة الثمانينات، لم يكن نهاية المطاف ونهاية العالم بالنسبة للشعب الفلسطيني. لقد جاءت انتفاضة الحجارة الباسلة داخل فلسطين لتعلن رفض الشعب الفلسطيني للهزيمة ولتؤكد أن شعبنا ما زال يمتلك من الإيمان بعدالة قضيته والإمكانات والطاقات، ما يمكنه من مواصلة كفاحه من أجل حقوقه المشروعة.

لقد جاءت هذه الانتفاضة الباسلة لتجسد التلازم الوثيق والعلاقة الجدلية التي لا تنفصم بين شعاري العودة والتحرير. فالشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع يخوض كفاحا مزدوجاً على هذا الصعيد. فهو يتوق لرفع كابوس الاحتلال عن صدره من جهة، ويتوق اللاجئون منه إلى العودة إلى ديارهم ومدنهم وقراهم الأصلية في فلسطين من جهة ثانية.

غير أن القيادة الرسمية الفلسطينية، بدلاً من أن تكرس كل اهتمامها لدعم انتفاضة الشعب وتطويرها، وفي الوقت الذي بدأت الانتفاضة تشكل كابوساً فعلياً ونزفا يومياً للاحتلال، الأمر الذي أدى إلى إرباكه وانتقاله من دائرة الفعل إلى دائرة رد الفعل، لجأت القيادة الرسمية الفلسطينية إلى استثمار ما أنتجته الانتفاضة من معطيات، على نحو استخدامي متسرع ولاعقلاني، بهدف فتح ممر يتيح للقيادة الرسمية الفلسطينية ولوج باب التفاوض مع إسرائيل بأي ثمن من الأثمان. لقد كان من نتائج هذه السياسة العقيمة القصيرة النظر إدخال الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية برمتها في مأزق شديد الخطورة، تمثل في اتفاق أوسلو وتداعياته البائسة، التي حملت في أحشائها تهديدا فعليا بتصفية القضية الفلسطينية، وإسدال الستار على الحقوق الوطنية لشعبنا، ولا سيما حقه في العودة الى دياره وأرض وطنه.

مقومات، وأسس، خطاب العودة في اللحظة الراهنة

من نافل القول ان خطاب العودة الفلسطيني كما نراه ويراه آخرون من المثقفين والاكاديميين والناشطين في هذا الميدان، لا يشكل بديلاً عن مشروع التحرير الوطني الفلسطيني الذي رفعت لواءه الثورة الفلسطينية المعاصرة. إنما يشكل في المقام الاول حالة اعتراضية على المشروع الامريكي-الاسرائيلي الجارف، الذي يستهدف تصفية قضية الشعب الفلسطيني، التي تشكل قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم إحدى ركائزها المفصلية. كما تشكل

حالة استنهاضية ومحاولة لخلق ديناميات جماهيرية كابحة لاندفاع القيادة الرسمية الفلسطينية نحو الاستجابة للمطالب والاشتراطات الاميركية الاسرائيلية في ما يتعلق بثوابت القضية الفلسطينية الأساسية، وفي مقدمتها قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم.

تتجلى هذه الاستجابة بشكل واضح كما برز من خلال مفاوضات كامب ديفيد، في محاولات تجزئة قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم وتبديدها. ولا يقلل من أهمية هذه المخاوف والهواجس بالنسبة لقضية اللاجئين ما تحاول غير جهة ووسيلة إعلام في إبراز صمود المفاوض الفلسطيني في المفاوضات، إزاء بعض المسائل الجوهرية وعلى رأسها قضية القدس.

من الأهمية بمكان التأكيد بأن خطاب العودة الراهن كما نراه، لا يشكل بأي حال من الاحوال انتقاصاً أو رفضاً لأي شكل من أشكال الكفاح الاخرى، التي يمكن شعبنا أن يمارسها، تبعاً لطبيعة المرحلة والظروف التي يواجهها كل تجمع من تجمعات هذا الشعب داخل الوطن وخارجه.

إن خطابنا هذا يهدف، في ما يهدف إليه، إلى استنفار وجذب النخب الفلسطينية من المثقفين والناشطين على كل الصعد، من ذوي الأكف و العقول النظيفة. واعادة الاعتبار لدورهم التعبوي التنويري، كخطوة لا بد منها للخروج من حالة الانكفاء والإحباط بسبب ما آلت إليه أوضاع العمل الوطني الفلسطيني.

يرتكز خطاب العودة إلى جملة من المقومات والمفاهيم تتلخص بما يلي:

أولا: إن خطاب العودة لا يستند إلى القرار ١٩٤ فحسب، بل إنه يجد دعائمه في عدد من الشرائع والمواثيق الدولية، أهمها الشرعة الدولية لحقوق الانسان، والاعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة ٢/١٣). ومعاهدة جينيف الرابعة، والمعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية (المادة ٤/١٢). وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة فهم قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤، الذي ينص في فقرته الحادية عشرة على حق اللاجئين في العودة والتعويض، وهنا لا بد من إزالة أية التباسات بشأن الجدل القانوني حول شقي الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، المتعلقة بالعودة والتعويض نؤكد أن العودة هي حق مطلق من حقوق اللاجئين الفردية والجماعية، وأنها الاساس في تفسير القرار المذكور. أما التعويض عن الخسائر المادية والمعاناة النفسية والاجتماعية، فهو حق قانوني آخر لكل لاجئ، عاد إلى وطنه أم لم يعد.

إن الحديث عن التعويض باعتباره صنواً للعودة أو بديلاً عنها يشكل تشويها مفتعلاً لمضمون القرار ١٩٤. ويستهدف تمرير المشاريع المشبوهة الرامية إلى إغلاق ملف اللاجئين، وطي صفحة العودة إلى الأبد.

إن الحديث عن تعويضات مادية للذين لا يرغبون في العودة في الوقت الراهن يشكل ابتزازا سياسيا، تستغل فيه معاناة اللاجئين ابشع استغلال، ولا سيما اللاجئين في لبنان المحرومين من حقوقهم المدنية الاجتماعية والسياسية.

إننا في الوقت الذي نؤكد فيه الخيارات الحرة للاجئين من دون أية ضغوط أو قيود، فإننا نرى أن أية خيارات أخرى غير خيار العودة، ينبغي عدم إثارة الزوابع حولها قبل توفير جميع الشروط لتطبيق حق العودة، كما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، وبشكل خاص قرار الجمعية العمومية الرقم ١٩٤.

ثانيا: يستند خطاب العودة إلى مقوم آخر هو وحدة قضية اللاجئين أينما كانوا، في المنافي أو داخل حدود فلسطين الانتدابية بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، أولئك اللاجئين الذين يشكلون حوالي ٧٠٪ من مجموع الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإن الادعاء بأن معضلة لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة ستحل بمجرد إعلان الدولة الفلسطينية العتيدة، يتنافى مع حقهم الطبيعي في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين، كما نص عليه القرار ١٩٤، الذي جرى تأكيده مراراً في قرارات لاحقة للجمعية العمومية للامم المتحدة، ولا سيما في دورتها العامة رقم ١١٨ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، إذ نص بوضوح أن الامم المتحدة ترى «أن التدابير الرامية إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعيداً عن ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها، تشكل انتهاكاً لحقهم غير القابل للتصرف في العودة.»

إنه لمن الأهمية بمكان و نحن نتحدث عن وحدة قضية اللاجئين، باعتبارها شكلا من أشكال تجسيد مبدأ وحدة الأرض والشعب ، الإشارة إلى أن قضية العودة هي حقٌ مقدس لكل لاجىء أينما كان، وأيا تكن أوضاعه القانونية لجهة الهوية و الجنسية التي يحملها ، حيث إن ما آل إليه وضع اللاجئين من التشتت في بقاع الأرض، كان حصيلة للنكبة التي ألمت بشعبنا عام ١٩٤٨، وما تبعها من تداعيات مأساوية أصابت كل بيت فلسطيني أينما كان . إن هذه الأوضاع لم تكن أبداً خياراً أراده اللاجئون من شعبنا، وإنما أمراً فرض قسرا عليهم بالعنف و الإكراه على امتداد سنوات اللجوء منذ النكبة و حتى اليوم .

ثالثا: إن حق الشعوب في تقرير مصيرها على أرضها هو حق مقدس، لكل شعوب الأرض وأممها، تكفله الأنظمة والقوانين والشرائع الدولية، وبهذا المعنى فإن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو من الحقوق المقدسة غير القابلة للتصرف ، بيد أن الحق سيبقى منقوصاً وغير كامل ما لم يتح لشعب فلسطين ممارسة هذا الحق على أرضه. وبالاستناد إلى هذا المبدأ الثابت فإن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأرض وطنهم شرط لا بد منه من أجل تمكينهم من ممارسة هذا الحق شأنهم في ذلك شأن الشعوب و الأمم الحرة الأخرى.

رابعا: إن خطاب العودة بقدر ما يكتسب بُعداً سياسياً و قانونياً بامتياز ، فإنه في الوقت ذاته يحمل أبعاداً ثقافية وتربوية بالغة الأهمية، لجهة الإبقاء على هاجس الوطن والعودة إليه والإيمان بإمكان تحقيق العودة أياً تكن الظروف و المعيقات. وفي هذا السياق، فإن ثقافة العودة ينبغي أن تعود لتحتل مكانها المرموق في كل مخيم وزقاق وبيت، في الشارع والمدرسة والجامعة والمعمل، وفي لعب الأطفال وأهازيجهم. فثقافة العودة لها بعد إستراتيجي يشكل نقيضاً لحالة الاستسلام والإحباط، تتخطى كل ما يمكن أن يبرم من معاهدات واتفاقيات تنتقص من حقوق شعبنا، في ظل طغيان الزمن الأمريكي الإسرائيلي الراهن. إنه عنوان لإستمرار الصراع و ديمومته .إنه أحد أهم عناوين الإشتباك التاريخي المفتوح مع الصهيونية و مشروعها العنصري المتمثل بإسرائيل.

خامسا: إن خطاب العودة يتوجه إلى زج المجتمع المدني الفلسطيني بكل هيئاته و مؤسساته السياسية والاجتماعية وغيرها في النضال من أجل إعادة الاعتبار لحق العودة. وبهذا المعنى، فإن هذا الخطاب هو خطاب توحيدي يسمو فوق كل التناقضات والتعارضات السياسية وغيرها في مجتمع اللاجئين . إن ما ندعو إليه في خطابنا يحمل في أحشائه بُعداً وطنياً وأخلاقياً،لا يمكنه التعايش بأي شكل من الأشكال مع أي مظهر من مظاهر الفساد والإفساد الذي يتعرض له مجتمع اللاجئين ومؤسساته من غير منبع ومصدر. وبصور وأشكال متعددة تهدد بتدمير بنى وهياكل هذا المجتمع وتحول دون اطلاق مبادراته الخلاقة على الصعد الانسانية والاجتماعية، وتشكل كابحا لديناميات تعاطيه إيجابيا مع خطاب العودة.

سادسا: على المستوى العربي، إن خطاب العودة يستهدف إعادة إحياء مختلف أشكال التضامن مع الشعب والقضية الفلسطينية من خلال احتضان خطاب العودة و دعمه بآليات سياسية و اجتماعية مناسبة. ذلك أن هذا الخطاب يشكل أحد مداميك استمرار نضال الأمة العربية ضد الصهيونية العنصرية.

سابعا: أما على الصعيد الدولي فإن إعادة تنشيط الهيئات و المؤسسات الداعمة للشعب الفلسطيني و لحقه في العودة إلى وطنه، تشكل أحد المرتكزات الأساسية لخطاب العودة ذات البعد الأخلاقي والإنساني الشامل. بعد أن انكفأ دور غالبية الهيئات والمؤسسات، ليقتصر على اختزال دعمها للشعب الفلسطيني في دعم منظمة التحرير الفلسطينية و تشجيعها على المضي قدماً في مسار مفاوضاتها مع إسرائيل، رغم كل ما يحمله مسار التفاوض هذا من مخاطر فعلية، تهدد بالقفز فوق حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق العودة إلى وطنه. إن انكفاء هذه الهيئات على هذا النحو قد شل فعاليتها إلى حد كبير ووضعها في موقع انتظاري، يحول دون لعبها دوراً جدياً في إعادة بعث الوعي الدولي بشأن الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني وفي القلب منها حقه في العودة إلى وطنه فلسطين.

* وردت هذه الورقة ونوقشت في اللقاء التنسيقي الأول بين المؤسسات الأهلية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والذي انعقد في قبرص ما بين ٦-١٠ تشرين اول (أكتوبر) من عام ٢٠٠٠، وتم تبنيها على يد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة. لمراجعة التقرير الكامل حول اللقاء ومواد متعلقة أخرى حول خطاب العودة، راجع صفحة الانترنت الخاصة بمركز بديل: www.badil.org

قالوا ..

«ان قرار ١٩٤ الصادر عن هيئة الامم المتحدة الذي اقر العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين هو قرار كفلته الشرعية الدولية وكافة مواثيق حقوق الانسان. ان حق العودة هو من اهم الثوابت الوطنية وهو ايضا حق فردي خاص بكل لاجئ فلسطيني ترك ارضه وبيته عام ١٩٤٨».

المجلسان التشريعي والوطني والقوى السياسية والدينية والمؤسسات الوطنية والنقابية في محافظة بيت لحم.
بيان خاص، ٣٠ تموز ٢٠٠٣.

«يجب أن أكون واضحا، ان حق العودة يشمل العودة الى الدولة الفلسطينية المستقلة والى المدن الفلسطينية الموجودة في اسرائيل، سواء عاد الانسان الى حيفا او الى نابلس، فالعودة الى الوطن اكيدة. لا وجود لاي قيود للعودة الى الدولة الفلسطينية المستقلة. لم يعد حق العودة شيئا خرافيا، هو جزء لا يتجزأ من مشروع السلام العربي الذي اعتمد بالاجماع خلال القمة العربية في ٢٠٠١ ».

نبيل شعث، وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني أثناء زيارته الى لبنان.
«الايام»، ١٧ آب ٢٠٠٣.

«ان الحلول التي تتغاضى عن حق العودة وتطبيق قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بذلك، مرفوضة كليا ولا مجال للتعامل معها بأي شكل من الاشكال. ان الحلول المعروضة على الطرف الفلسطيني لن تكون مقبولة ما لم تكفل تطبيق الحقوق الشرعية والقرارات الدولية الخاصة بالشان الفلسطيني«.

غسان الخطيب، وزير العمل الفلسطيني، خلال زيارة مخيمي الرشيدية وعين الحلوة في لبنان.
«القدس»، ٣ آب ٢٠٠٣.

«ان القيادة الفلسطينية متمسكة بموقفها الثابت والمبدئي بحق اللاجئين العودة الى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨ وضمان حقوقهم في التعويض عن الاضرار والخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم».

د.زكريا الاغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شؤون اللاجئين خلال ترؤسه اجتماعا لرؤساء اللجان الشعبية في مخيمات المحافظات الجنوبية.
«الحياة الجديدة»، ٢٥ تموز ٢٠٠٣ .

« ان السلطة الوطنية تمثل فقط الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي لا يمكن لها أن تحل منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وتتمسك بجميع حقوقه وفي مقدمتها عودة اللاجئين».

محمد غنيم (أبو ماهر)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض التعبئة والتنظيم في الحركة.
مقابلة لجريدة «الشرق الأوسط»، ٣٠ آب ٢٠٠٣.

«ان قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست للمتاجرة ولا يحق لاي كان ان يتنازل عن حق العودة، اننا ندعو كل الحريصين على السلام والامن ان ياخذ بالحسبان امن وسلامة اللاجئين الفلسطينيين وكل الشعب الفلسطيني.

اللجان الشعبية في محافظات غزة
«القدس»، ١ تموز ٢٠٠٣.

توصيات البعثة البرلمانية البريطانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين:

على اسرائيل، بريطانيا والمجتمع الدولي الاعتراف بمسؤوليتهم التاريخية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

فيما يلي، نورد مقاطع من التقرير الذي أعدته البعثة البرلمانية البريطانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين والذي نشر باللغتين الانكليزية والعربية في العام ٢٠٠١. النص الوارد أدناه، مقتبس بصورة حرفية من التقرير (باستثناء بعض التعديلات الاملائية)، وعليه، فان النص يعكس انطباعات البعثة واستنتاجاتها فقط.

تشكيل وإجراءات عمل بعثة تقصي الحقائق

تشكيل البعثة

إجتمعت اللجنة البرلمانية المشتركة لتقصي الحقائق الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، استجابة للقلق المتزايد بين أعضاء مجلس النواب البريطاني حول التجاهل الخطير لمسألة اللاجئين التي لم تحظ بالاهتمام الكافي بالرغم من حجم وتعقيد المشكلة وأهميتها الجوهرية في العملية السلمية وفي أذهان الفلسطينيين في كل مكان.

أهداف البعثة

لمعالجة هذا الأمر، قامت اللجنة بأعداد ورقة عمل حددت فيها الاهداف العامة والاطار القانوني للمشروع. وصيغت ورقة العمل وفق مبدأ اختيار اللاجئين في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ وعلى أساس أنه يوفر أفضل اطار يمكن العمل بموجبه. وقد اتفقت البعثة على زيارة الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن من أجل جمع شهادات حية من اللاجئين، حيث طلبنا منهم الاطلاع على ورقة العمل والاجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بحقوقهم بمقتضى القانون الدولي.

وكان الغرض من جمع شهادات اللاجئين، هو مساعدتنا في خلق آلية تمكننا من توصيل اراء ومطالب اللاجئين الفلسطينيين المتعلقة بحق العودة بشكل مباشر وأصيل. وقبل أن تتوجه البعثة الى منطقة الشرق الأوسط، عكست الردود التي تلقتها اللجنة على استبيان الشعور السائد بين الفلسطينيين بان عملية أوسلو، كانت قد تركت اللاجئين الفلسطينيين في كل مكان بدون تمثيل مناسب لهم ولم تبذل جهود كافية من أجل أخذ آرائهم ومواقفهم بعين الاعتبار. وقد برهنت شهادات اللاجئين الذين قابلناهم في مخيمات اللاجئين هذا الشعور، حيث أعرب اللاجئون الفلسطينيون الذين قابلوا لجنة تقصي الحقائق عن استبعادهم وتجاهلهم تماماً عن العملية السلمية.

وكانت أحد المهام الإضافية لزيارة اللجنة الى المنطقة، هو التعرف عن قرب الى آراء المسؤولين في الحكومات والمنظمات في المنطقة وخاصة تلك الفاعلة بين اوساط اللاجئين. إذ ان اللجنة تدرك محورية قضية اللاجئين وانعكاساتها على العديد من دول المنطقة، وخاصة الدول المضيفة التي تستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين لأكثر من خمسين عاماً. من هنا فان أي حل لمشكلة اللاجئين، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مطالب أو موافقة حكومات هذه الدول المضيفة.

المبادئ الإرشادية للبعثة

لقد استندت اللجنة على مبدأين، الأول، المسؤولية التاريخية والقانونية للمجتمع الدولي نحو اللاجئين الفلسطينيين. والثاني، حق اللاجئين في الاختيار. وفيما يتعلق بمهام تقصي الحقائق، تلتزم البعثة بوجهة النظر العامة التي تفسر قرار الأمم المتحدة ١٩٤ باعتباره الأساس القانوني الذي يستند عليه حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتدرك البعثة أن هذا القرار يتألف من أربع مكونات العودة، إعادة الإسكان والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي والتعويض. وقد اقتنعت البعثة من البداية أن هذه الحقوق لا تتعارض، بل بالأحرى، تتوافق مع القانون الدولي المعمول به. علاوة على ذلك قررت اللجنة على أيجاد حلول معينة للأولويات واختيار اللاجئين في هذه الحقوق.

واختارت البعثة أن يكون أحد مبادئ عملها مبدأ الموافقة والشمولية، إذ يشكل اللاجئون الفلسطينيون ثلثي الشعب الفلسطيني، ولذا فإننا نرى أن مشاركة وموافقة اللاجئين الفلسطينيين ضرورية لإنجاح أي صيغة سليمة. ويجب التوصل الى حلول تستند الى القانون الدولي والموافقة الشعبية والتي تعتبر من العلامات المميزة من القانون الدولي الحالي، التي تؤديها بريطانيا باستمرار في مواقفها السياسية الخارجية بدون استثناء. لترجمة هذه الشهادات، فقد حرصنا على توفير مترجمين في كل الاجتماعات لمساعدة اللاجئين الذين يفضلون التحدث بالعربية. وتؤمن البعثة بان كل المشاركين في هذه الاجتماعات، شعروا بأنهم استطاعوا إيصال وجهات نظرهم بدقة وذلك بسبب ترجمة الوثائق والترجمة الفورية أثناء هذه الاجتماعات. لقد تم تسجيل كل الشهادات (التي جمعت أغلبها من اللاجئين) على أشرطة تسجيل بهدف نشرها ضمن تقرير البعثة. وقد أوضحنا لكل المشاركين اننا سوف نقوم بتسجيل شهاداتهم وسوف نقوم بترجمتها ونشرها ضمن التقرير. وتشعر البعثة بأهمية هذا الالتزام، حيث عبر اللاجئون عن عدم ثقتهم في عدد من التقارير والدراسات التي ادعت أنها تعبر عن وجهات نظرهم في الماضي.

وأخيراً، اجتمعت البعثة مع عدد من المسؤولين الحكوميين ومسؤولي المنظمات والمؤسسات المعنية باللاجئين الفلسطينيين.

آليات عمل البعثة

تشكلت البعثة من قبل اللجنة البرلمانية المشتركة لمجالس الشرق الأوسط وهي تمثل مجالس حزب العمال وحزب المحافظين وحزب الديمقراطيين الاحرار في مجلس العموم البريطاني. وتشكلت كهيئة مستقلة تتألف من اعضاء بارزين في البرلمان ولكنها تعمل بشكل مستقل عن أي حزب سياسي. يرأس البعثة ايرني روس (عضو برلمان) وعضوية كل من منزيس كامبل (عضو برلمان)، نيل جيرارد (عضو برلمان)، نيك سانت أوبين (عضو برلمان). كما تشكلت سكرتارية للبعثة بإدارة بريدجيت جيلشيرست مديرة مجلس حزب العمال للشرق الأوسط لادارة عمل البعثة واصدار التقرير النهائي. وقد استعانت البعثة بالدكتورة كرمة النابلسي الأستاذة في كلية نوفيلد بجامعة اكسفورد ومعهد الجامعة الأوروبية لتكون مستشارة خاصة للبعثة.

شكلت المجالس البرلمانية المشتركة للشرق الأوسط لجنة تقصي الحقائق في يوليو ٢٠٠٠ وقامت باعداد ورقة العمل كاطار عمل لها. وأعدت أيضاً مجموعة من الأسئلة لتقديمها الى الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي وافقت على المشاركة. وتمت ترجمة كل المستندات الى اللغة العربية وأرسلناها قبل وصول البعثة الى المنطقة. وفور تشكيل اللجنة، قامت السكرتارية بالاتصال بالسلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عبر بعثاتهما الدبلوماسية في لندن للاطلاع على المشروع ووعدناهم بارسال نسخة من التقرير فور الانتهاء من العمل. أعانت اللجنة بوضوح بأنها تأمل مناقشة التقرير والتوصيات مع الأطراف المختلفة فور نشره. وقمنا بفتح حساب خاص ودعونا عدداً من الشخصيات والمنظمات للمساهمة المالية للمراحل العديدة للمشروع.

زيارة بعثة تقصي الحقائق الى فلسطين والأردن وسوريا ولبنان

كانت عملية تحديد الأفراد والمجموعات المتهمة المعنية الموجودة في المنطقة، مهمة في غاية التعقيد. اتصلت اللجنة بعدد كبير من المجموعات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة لاستشارتهم عن المنظمات والشخصيات الممثلة لكل القطاعات الحكومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين. وقد استعانت البعثة بنصائح كل من وزارة الخارجية البريطانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والأكاديميين والخبراء والمختصين باللاجئين الفلسطينيون عبر المنظمات والشخصيات التي تتوجه اليها. وعلاوة على ما سبق، أجرت البعثة نقاشات طويلة مع كل من الحكومات السورية واللبنانية والأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف طلب معاونتهم لعمل البعثة واستشارتهم عن الشخصيات والمنظمات التي يمكن أن تستعين بهم البعثة في كل مراحل عملها.

اتفقت البعثة على إعطاء الأولوية للاجئين أنفسهم لتقديم شهاداتهم ووجهات نظرهم المتعلقة بعمل البعثة، والذي يتسق مع المبادئ الإرشادية للبعثة التي قررت الاعتماد على شهادات اللاجئين أثناء صياغة نتائج وتوصيات عملها. ومن ثم تمثلت المهمة الأولى في جميع شهادات الفلسطينيين في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان.

وضعت اللجنة في اعتبارها ان تمثل هذه الشهادات أوسع نطاق ممكن من اللاجئين وبقدر الإمكان، وبغرض الوصول الى درجة عالية من التمثيلية بين اللاجئين، وجهنا اليهم عدد كبير من الاسئلة المتعلقة بطبيعة المنظمة/ المؤسسة التي يمثلونها وعن هيكلها وأهدافها. إذ لا تستطيع البعثة أن تعطي صورة واضحة عن مدى تنوع هذه الشهادات إذا لم تأخذ بعين الاعتبار مدى الصعوبات التي يمكن ان تكون قد واجهتها أثناء محاولاتها لاستعراض آراء قطاع واسع من اللاجئين الموزعين في مناطق الشتات.

توصيات البعثة

في الأجزاء الأولى من هذا التقرير، قامت البعثة برصد النتائج الأساسية التي استندت الى شهادات اللاجئين انفسهم بالإضافة الى بعض وجهات النظر التي جمعناها من خلال المناقشات الإضافية التي عقدناها مع باحثين في قضية اللاجئين ومع مسؤولين في المنطقة. ونود هنا أن نقترح التوصيات الآتية لتنفيذها في المستقبل.

لقد آثرنا ان تغطي هذه التوصيات عدداً من المواضيع المختلفة التي رأت اللجنة أن المجتمع الدولي يستطيع القيام بها وكذلك القيام بدور ايجابي وفوري في حياة ومستقبل اللاجئين. كما أن عدد من المنظمات غير الحكومية البريطانية فيما يتعلق بالمستوى الوطني والأهلي تستطيع الاستفادة من هذه التوصيات. وفيما يتعلق بالحكومة البريطانية والحكومة الأوروبية الأخرى، فإن امامها ايضا فرصة للمساعدة بطريقة ملموسة وعملية. وأخيرا يمكن للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية أن يقدما الموارد والمساعدة على نحو يتفق مع هيكلهما التنظيمي. ويجب على كل هذه الوكالات والمؤسسات الدولية القيام بدورها باعتبارها الشريك في المحادثات مع الشعب الفلسطيني وداعمين ايجابيين للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط والتي تشمل أوضاع ملايين اللاجئين.

مسؤولية المجتمع الدولي وبريطانيا والآليات التي تجسد الالتزام بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين

فيما يتعلق بالدور الذي لعبته بريطانيا في تسببها بأزمة اللاجئين الفلسطينيين، فقد شعرت البعثة بضرورة أن تقوم الحكومة البريطانية بالاعلان عن بعض الالتزامات لايجاد حل عادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين. فقد فوجئنا بأن كل اللاجئين قد عبروا لنا عن هذا المطلب وهو امر رأت اللجنة ألا تتجاهله. ويمكن أن تقوم الحكومة البريطانية بالنظر في هذا المطلب في هذا الوقت وأن تقوم بالاعتراف الشفهي بمسئوليتها التاريخية في خلق أزمة اللاجئين المستمرة حتى اليوم. وبالرغم من رمزية هذا الاعتراف، الا انه يمكن ان يساعد اللاجئين الفلسطينيين في التطلع الى المستقبل، ويمهد الطريق أمام اعتراف بعض الاطراف الأخرى عن مسؤوليتها في خلق هذه الكارثة. وقد رأت الحكومة البريطانية كيف أدى اعترافها بمسؤوليتها عن سياستها نحو عدد من المستعمرات السابقة في المساهمة في خلق اسس جديدة لعلاقات ايجابية متطلعة للمستقبل وامكانية للتعايش. وقد أقرت بريطانيا بهذا الامر في السابق، وبالتالي فان مثل هذا الاعتراف لن يشكل سابقة جديدة لهذه الحكومة.

بخصوص المسؤولية الدولية، فمن الواضح أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة كانت المنظمة الوحيدة التي جسدت هذه المسؤولية. الا أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية حيث ساهم بخلق هذه المشكلة باعلان خطة التقسيم عام ١٩٤٧. وتجدر الاشارة هنا، الا أن الفرصة متاحة الآن أمام بريطانيا لتقديم المساعدة في أحد المشاريع الصغيرة والملحة والعملية. فمنذ فترة من الزمن ووكالة الغوث الدولية تطالب المجتمع الدولي بالمساعدة في مشروع حيوي. ونظراً لان هذا المشروع يتعلق بوثائق الأملاك التابعة للاجئين الأصليين الذين انتزعت منهم، فان بريطانيا تأهلت لان تكون الممول لهذا المشروع - - مشروع الملفات العائلية في بريطانيا المخصص لحفظ الوثائق الأصلية لأملاك اللاجئين التي انتزعت منهم في عام ١٩٤٨- وهي الآن مهددة بالتلف بسبب وسائل الحفظ غير المناسبة. بسبب الدور الخاص الذي لعبته بريطانيا للشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، فأننا نعتقد بان حفظ هذه الوثائق قد يكون خطوة صغيرة ولكنها في ذات الوقت في غاية الأهمية. أن التمويل سيساعد هذه الوكالة والتي لا تزال تقوم بعمل غير عادي لأكثر من ٥١ عاماً.

ووجدت البعثة أن وكالة الغوث الدولية تمر بمرحلة خطيرة تؤثر على استمرارها، ومن البديهي أن يتوفر حل عملي قبل الشروع في تقليص دورها. فقد أعرب كل من العاملين بالوكالة واللاجئين أنفسهم عن تخوفهم الكبير من امكانية تقليص دور الوكالة بدون توفير بديل ملائم أو حل دائم. ويمكن أن يكون للوكالة دور للقيام بوظائف الخدمات الحكومية عن طريق إعارة موظف بريطاني كبير حتى يأتي الوقت الذي يتم فيه الوصول الى حل. وفي كل الأحوال يمكن لبريطانيا أن تقدم هذه البادرة الإيجابية الى اللاجئين الفلسطينيين الذي تم تجاوزهم لفترة طويلة وكذلك الى المنظمة التي تقدم الخدمات الأساسية إليهم، وذلك عبر دعمها لهذه المهمة الصغيرة والفائقة الأهمية، في نفس الوقت التي تطالب الوكالة، والعمل على ايجاد السبل التي تعزز من دور بريطانيا لدعم عمل الوكالة.

آليات المطالب الجماعية والمطالب الفردية للاجئين الفلسطينيين

أما التوصية الثانية، فهي متعددة المستويات وتشكل مجال لمعالجة عدد غير قليل من المشاكل التي يعاني منها اللاجئون حاليا نتيجة لعدم توافر الآليات التي تسمح لهم بالتعبير وتوصيل أصواتهم. لقد عكست هذه التسويات مشاعر القلق التي عبر عنها اللاجئون في شهاداتهم في استبعادهم من العملية السلمية الرسمية التي أسفرت في الواقع عن فصلهم عن المستوى التنظيمي وعمليا عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، عبر خلق السلطة الوطنية الفلسطينية ونقل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى الضفة الغربية وغزة والمقيمين فيها، بالإضافة الى تولي مهام الأمن، وهي الأمور التي ثبت أنها مهمة في غاية التعقيد.

وقد أدى كل من الفراغ الذي تركتها هذه الهياكل الجديدة التي ظهرت منذ اتفاقية أوسلو، الى إلقاء الضوء على العديد من الجوانب التي تعتقد اللجنة بأنها في حاجة الاهتمام. لقد شهدت السبع سنوات الأخيرة (وبخاصة الفترة التي سبقت اتفاقات المجلس التشريعي الأول سنة ١٩٩٥)، تدفق هائلً من الخبراء ورؤوس الأموال الى المناطق المحتلة، من مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي بهدف توفير المساعدة الملحة من أجل بناء المكونات المؤسساتية والاجتماعية للمجتمع الديمقراطي. فقد قامت المنظمات البريطانية مثل مؤسسة «ويست منيستر» لدعم الديمقراطية في تمويل إجراءات ضمان النزاهة في الانتخابات وكذلك تدريب العديد من النساء والمرشحات على مهارات عملية. يمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية والمنظمات البرلمانية والحكومية والأوروبية، بالمساعدة في بناء البنية التحتية السياسية للاجئين المقيمين حاليا داخل الضفة الغربية وغزة حتى يتمكنوا من الاستمرار في الحفاظ على قنوات الاتصال المهمة جدا من ممثليهم المختارين.

أخيراً، وفي هذا الخصوص، فما زال لدى البعثة بعض الاقتراحات المقدمة الى الاتحاد الأوروبي والى المفوضية الأوروبية للاجئين. فنحن نقترح عليهم البدء في دراسة كيفية خلق آلتين متمايزتين لمطالب اللاجئين والمنفيين الفلسطينيين. فهناك حاجة الى هاتين الآليتين لمعالجة نوعين من المطالب المتعلقة باللاجئين في الوقت الحاضر، وان أحد هذين المطلبين جماعي، والآخر فردي. فبالنسبة للمطلب الأول، فان هناك حاجة الى خلق آلية لتمكين وتعزيز الإجراءات الديمقراطية لصناعة القرار، عبر تضمين آراء اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات. لذا، يجب أن يكون للإرادة الجماعية للاجئين الفلسطينيين والمنفيين الفلسطينيين في أي عملية سلمية على نحو إيجابي وبناء. ومن ثم يجب تشجيع المفوضية الأوروبية في خلق وإدارة آلية مختصة بالإرادة الجماعية (العامة) للفلسطينيين في الشتات، ويجب أيضاً تحديد ودراسة دورها ومهامها بشكل معمق. وفيما يتعلق بالمطلب الأخير، فان هناك حاجة في التعامل مع القضية الشائكة الخاصة بحقوق الملكية والاختيار الفردي بين العودة أو التعويض على أساس الحقوق الفردية. ويجب أيضاً توفير إدارة خاصة لإدارة هاتين القضيتين بنجاح، لذا فان هناك حاجة لإيجاد نماذج لعلاج هذه النواقص المؤسساتية، وفي حال بناء منظمة للتعامل مع المطالب الملكية الفردية، فقد أنجز خبراء دوليون وفلسطينيون على نحو خاص الكثير من العمل في هذا الاتجاه. فيما يتعلق بالهيكل الخاص بالمطلب الجماعي، فقد تم بذل القليل من الجهد في هذا الاتجاه. وتود لجنة تقصي الحقائق أن توصي الى الاتحاد الأوروبي ومفوضيته بالبدء في دراسة العناصر النظرية والعملية لهذه الآلية، خاصة أنها في وضع يتيح لها القيام بذلك.

ايرني روس، منزيس كامبل، نيل سانت أبيون،
أعضاء البرلمان البريطاني.
لندن في ١٢ آذار (مارس) ٢٠٠١.

ملاحقة الجلاد وارتفاع صوت الضحية:

شهــادات فــي ذكــرى المجــزرة *

جابر سليمان **

يقولون إن المجازر لا تدخل التاريخ والوقائع السياسية عبر استحضار أهوالها وفظائعها فحسب، بل عبر ارتفاع صوت الضحية ومعاقبة الجلاد أولاً. وعلى الرغم من كل ما كتب عن مجزرة صبرا وشاتيلا منذ العام ١٩٨٢، ورغم كل محاولات إحياء ذكراها السنوية، إلا أن المجرمين ظلوا بمنأى عن الملاحقة والإدانة إلى أن بادر فريق من المحامين يضم كلا من المحامين البلجيكيين Michael Verhaege & Lue Walleyn، والمحامي اللبناني شبلي ملاّط برفع دعوى ضد شارون ومن يطاله التحقيق أمام المحاكم البلجيكية بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٨، ممثلين لثلاثة وعشرين من أهالي الضحايا الناجين من المجزرة. رفعت الدعوى، كما هو معلوم، بموجب القانون البلجيكي لعام ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ١٩٩٩. ويتمتع هذا القانون بما يسمى في مبدأ «الاختصاص العالمي» أو «الصلاحيات الشاملة»، بما يعني إمكانية ملاحقة ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة وجنسية الضحية أو المتهم. شكل رفع الدعوى أول حضور فعلي وقوي لضحايا المجزرة منذ العام ١٩٨٢. وأثار جدلاً واسعا في الأوساط القانونية البلجيكية والدولية. وتسبب في مخاوف سياسية إسرائيلية وأمريكية حقيقية، مما قد يترتب على هذه السابقة، فيما لو تمت محاكمة شارون أو حتى مجرد إدانته، من عواقب وخيمة على مجرمي الحرب الإسرائيليين والأمريكيين السابقين والمحتلين في غير مكان وزمان. وترافقت تلك المخاوف بحملة من الضغوطات الأمريكية المكثفة على الحكومة البلجيكية من أجل إبطال مفعول القانون المذكور وصلت إلى حد التهديد بفرض عقوبات على بلجيكا، ليس أقلها نقل مقر حلف الناتو من العاصمة البلجيكية بروكسل. وتلازم رفع الدعوى منذ البداية مع قدر كبير من الابتزاز السياسي والأخلاقي الإسرائيلي للحكومة البلجيكية من خلال تذكير بلجيكا بماضيها الاستعماري في الكونغو، عوضا عن اتهامها بالتعاون مع النازية والعداء للسامية.

مرت الدعوى على المستويين القانوني والسياسي بمراحل مختلفة من المدّ والجزر حققت خلالها انتصارات باهرة، كما منيت بانتكاسات مؤلمة، إلا أنها لم تفقد في أي مرحلة من المراحل زخمها المعنوي وقوتها الأخلاقية. وكانت النكسة الكبرى حين أقرت الحكومة البلجيكية الجديدة بتاريخ (٢٠٠٣/٧/١٢) وبعد ساعات قليلة من أدائها اليمين أمام الملك البير الثاني مشروع قانون جديد يبطل قانون « الاختصاص العالمي»، على أن يعرض هذا المشروع أمام البرلمان البلجيكي بمجلسيه لإقراره قبل بدء عطلته الصيفية في الأول من آب من العام الحالي. وهكذا كان، فقد أقر مجلس النواب (٢٠٠٣/٧/٣٠) مشروع القانون الجديد وحسب وكالة الانباء البلجيكيةBelga فقد صوت ٨٩ نائبا لصالح المشروع وعارضه ثلاثة نواب، في حين امتنع ٣٤ نائبا عن التصويت في حين حاز على الموافقة النهائية في مجلس الشيوخ (٢٠٠٣/٨/١). وقد مُرّر القانون بواقع (٣٩) صوتا مع و(٤) ضد وامتناع (٢٠) عن التصويت (AP, ٢٠٠٣/٨/٢). -

ويحصر القانون الجديد الحالات التي يمكن فيها إقامة دعاوى أمام المحاكم البلجيكية بأن يكون المتهم أو الضحية مواطنا بلجيكيا أو مقيما بصفة دائمة في بلجيكا وقت حصول الجريمة. كما يضمن الحصانة الدبلوماسية لرؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين الذي يزورون بلجيكا (The Associated Press, ٢٠٠٣/٨/٢).

وهكذا تعطل المسار القانوني للدعوى وغيرها من الدعاوى المماثلة ولو إلى حين (!). فهل توقف سير العدالة البلجيكية؟! وهل فقد أهالي ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا الأمل في ملاحقة الجلاد ومحاكمته والذي أحيته الدعوى في نفوسهم منذ عامين ونيّف؟! وماذا يقول أهالي الضحايا أنفسهم؟! سأركز في هذه المقالة على سماع صوت أهالي الضحايا وتسجيل شهاداتهم واستجلاء نظرتهم إلى تطورات الدعوى وما آلت إليه من مصير، على أبواب الذكرى (٢١) للمجزرة. ولأسباب منهجية ارتأيت أن أضع تلك الشهادات ولو بإيجاز في سياق التطورات ذاتها، حتى تكون مفهومة من قبل القارئ بشكل أوثق.

وعليه تتكون هذه المقالة من قسمين: الأول؛ يعالج المسار القانوني والسياسي للدعوى، انطلاقا من متابعتي لهذا المسار، بوصفي منسقاً للجنة التأسيسية لمساندة الدعوى ضد شارون، واستنادا إلى البيانات التي أصدرها فريق المحامين عبر السنتين السابقتين، ومنظمات حقوق الانسان المعنية فضلا عن ردود الفعل في الصحافة الإسرائيلية والعالمية. ويتعلق القسم الثاني بشهادات الموكلين وقد اخترت سبعة منهم، وفق أسس معينة مبينة لاحقا.

المسار القانوني والسياسي للدعوى

مرت الدعوى المقامة ضد شارون في المحاكم البلجيكية بالمفاصل الرئيسية التالية:

• رفع الدعوى:

تم رفع الدعوى في ٢٠٠١/٦/١٨ بعد إتمام العمل الميداني وإعداد شهادات الموكلين وإنجاز الملف القضائي. قدمت الدعوى في حينها أمام الغرفة الاتهامية في محكمة الاستئناف المكونة من ثلاثة قضاة، وقبلت لتوافقها مع قانون الاختصاص العالمي. وهكذا بدأ المدعي العام البلجيكي في بروكسل ما يسمى إجراءات ما قبل المحاكمة.

شكلت الحكومة الإسرائيلية على الفور لجنة خاصة من خبراء في وزارة الخارجية وخبراء من السلطات القانونية والجامعات لبلورة سياسة خارجية فاعلة في مواجهة الدعوى، «دون انتهاك للقانون». وقال مصدر دبلوماسي إسرائيلي رفيع في العاصمة البلجيكية: «لا نعرف حقاً كيف نتعامل مع هذه المسألة، لم يكن هناك أبداً إجراء قانوني سابق ضد رئيس وزراء إسرائيلي، وخاصة في مثل هذا الموضوع». وقال دبلوماسيون في السفارة الإسرائيلية في بروكسل: «أيدينا مغلولة.. والتوقيت مزعج حقا، حيث قبلت الدعوى ضد شارون في اليوم نفسه الذي يساق فيه (Milosavic) إلى محكمة جرائم الحرب في لاهاي» (Ha'artz, July ٣, ٢٠٠١).

من جهة اخرى تشكلت في بيروت في أعقاب رفع الدعوى لجنة فلسطينية/ لبنانية من عدد من الاكاديميين والقانونيين والكتاب والصحافيين ونشطاء المجتمع الاهلي، تحت اسم «اللجنة التأسيسة لمساندة الدعوى ضد شارون» اخذت هذه اللجنة على عاتقها دعم المسار الاعلامي والسياسي للدعوى بالتنسيق الكامل مع فريق المحاميين ومع لجان الدعوى الاخرى في العالم. وعمدت اللجنة بعد عام من تأسيسها الى توسيع مجال اختصاصها ليشمل متابعة جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة التي ارتكبتها اسرائيل على مدار سنوات الصراع العربي ? الاسرائيلي. كما أسست اللجنة صندوقا لدعم الدعوى باسم «صندوق صبرا وشاتيلا»[1].

* جلسة الاستماع الأولى في (٢٠٠١/١٠/٣): مثل شارون في هذه الجلسة بمحاميه السيد Masset. وكانت قد أعلنت من قبل المدعي العام Mr. Pierre Morlet للنظر في المسائل الشكلية المتعلقة بتقديم المرافعات المكتوبة من قبل الطرفين. قدم فريق الادعاء مسودة مرافعته المكتوبة. وكانت قد أرسلت إلى محامي شارون قبل عقد الجلسة. وعليه تم الاتفاق على أن يقدم المدعي العام مرافعته الشفوية في الجلسة التالية (٢٠٠١/١١/٢٨)، على أن يقدم محامي شارون مرافعته المكتوبة ردا على مرافعة فريق الادعاء قبل ذلك اليوم.

* جلسة الاستماع في (٢٠٠١/١١/٢٨): رافع المدعي العام البلجيكي وعلى مدار نحو ثلاث ساعات فرفض كل الحجج التي قدمها فريق محامي شارون وأهمها: حصانة شارون كرئيس لمجلس الوزراء؛ محاكمة شارون أمام لجنة كاهان؛ ومبدأ تقادم الجريمة بالنسبة الى قانون عام ١٩٩٣؛ ومسألة «المحفل القضائي الملائم» أو ما زعم من غياب الصلة بين الجريمة المدعاة والحكومة البلجيكية. وبناء على ذلك قرر المدعي العام وجوب استمرار التحقيق.

ومن جهة أخرى قدم المحامي شبلي ملاط مرافعة فند فيها الحجج التي قدمها محامي شارون في ما يتعلق بقانون العفو اللبناني لعام ١٩٩٠، مبيناً أن هذا القانون غير قابل للتطبيق في حال الجرائم ضد الإنسانية، وأنه فوق كل ذلك قد صدر لحماية المواطنين اللبنانيين وليس الإسرائيليين المشتبه بارتكابهم جرائم. كما رفض اعتبار لجنة كاهان بمثابة محاكمة لشارون. والجدير ذكره أن شارون كان قد رفض في الفترة ١٩٨٣ ? ١٩٨٢ تشكيل لجنة كاهان أصلا، كما كان الوزير الوحيد الذي صوت في الحكومة ضد نتائج تقريرها.

ثارت ثائرة المسؤولين الإسرائيليين إزاء نتائج هذه الجلسة. وكان هناك حضور إسرائيلي مكثف من السفارة الإسرائيلية ووزارة الخارجية أمام قصر العدل في بروكسل. وقد كنت هناك بصحبة إحدى الموكلين وهي السيدة وضحة السابق (أم محمد) التي حضرت الجلسة وحظيت باهتمام لافت من قبل ممثلي الصحافة البلجيكية والعالمية. كما تحدثت في مبنى البرلمان البلجيكي في مؤتمر صحافي عقده عدد من النواب المناصرين للدعوى وفي مقدمهم Jose Debie، رئيس لجنة العدل في مجلس الشيوخ.

وقد علق دانيال شيك، رئيس دائرة أوروبا في وزارة الخارجية الإسرائيلية على نتائج الجلسة بالقول: «إن القضاء البلجيكي يتدخل في شؤون لا تعنيه ويفتقد صلاحيات النظر في مثل هذه القضايا... وإنه تم استغلال القانون البلجيكي سياسيا» (جريدة المستقبل، ٢٠٠١/١١/٢٩). أما شارون نفسه فقد قال



عن التهم الموجهة إليه بأنها «نتيجة سياسة واضحة معادية لإسرائيل. وتنشر معاداة السامية. وإنها محاولة لمقاضاة دولة إسرائيل» (المصدر نفسه، ٢٠٠١/١١/٢٩).

* جلسة الاستماع في (٢٠٠١/١٢/٢٦): قدم المحاميان البلجيكيان من فريق الادعاء Luc Walleyn ËMichael Verheaege إلى المحكمة بقية الحجج والأدلة نيابة عن الموكلين. وأكدا أن دعوة موكليهم ليست لها دوافع سياسية وليست مؤامرة ضد السامية. وقالا أن الهدف الأكثر أهمية هو كشف من يتحمل بعد مرور كل تلك السنين مسؤولية ما جرى في المجزرة في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢.

* جلسة الاستماع في (٢٠٠١/١/٢٣): شرح محامي شارون موقفه من الدعوى، مؤكدا من جديد حججه السابقة بخصوص لجنة كاهان وقانون العفو اللبناني. وطالب بنقل المحاكمة إلى لبنان. ومن جهة أخرى رفض القاضي البلجيكي تلك الحجج وقرر منح فريق محامي الضحايا فرصة الرد المفصل كتابة حتى يوم (٢٠٠٣/١/٣٠) على مرافعة محامي شارون المكتوبة لمساندة مطلبه بنقل الدعوى إلى لبنان. وبناء عليه قررت الغرفة الاتهامية في محكمة الاستئناف البلجيكية تأجيل البت في أمر صلاحيتها للنظر في الدعوى حتى (٢٠٠٣/٣/٦).

وكانت «اللجنة التأسيسية لمساندة الدعوى ضد شارون» قد دعت غداة عقد الجلسة المذكرة وفدا من أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي لزيارة بيروت في الفترة (١/١٩ ? ٢٠٠٢/١/٢٣)، بهدف التأثير في الرأي العام البلجيكي وفي الأوساط النيابية، خاصة إثر محاولات بعض النواب المؤيدين لإسرائيل من أمثال «فرد اردمان» تعديل قانون عام ١٩٩٣، بغرض إجهاض الدعوى. كان على رأس وفد مجلس الشيوخ البلجيكي Jose Dubie، رئيس لجنة العدل في المجلس. زار الوفد المقبرة الجماعية في مخيم شاتيلا والتقى بأهالي الضحايا. كما زار قانا وسجن الخيام. والتقى برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، كما التقى بالسيد حسن نصر الله.

وترافقت زيارة وفد مجلس الشيوخ البلجيكي مع تطور دراماتيكي وذي دلالة تمثل في اغتيال القائد السابق للقوات اللبنانية السيد إيلي حبيقة المتورط في ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا، بواسطة سيارة مفخّخة يوم (٢٠٠٢/١/٢٤)، وقبيل ساعات فقط من مغادرة الوفد البلجيكي. وكان بعض أعضاء الوفد قد التقوا بالسيد حبيقة سراً وعلى مسؤوليتهم الخاصة وخارج برنامج الزيارة المتفق عليه، وقد أشارت أصابع الاتهام في اغتياله إلى الموساد الإسرائيلي لدقة تنفيذ عملية الاغتيال وتوقيتها. وعلى أساس أن السيد حبيقة، عدا عن كونه متهما، فهو شاهد رئيسي ومهم يملك من الأدلة والوثائق الدافعة ما من شأنه حسم مسار الدعوى في حال البت في صلاحية القضاء البلجيكي النظر في الدعوى وفتح باب التحقيق فيها.

× قرار محكمة العدل الدولية (٢٠٠٢/٢/١٤): رفع فريق محامي الادعاء ضد شارون مذكرة إلى محكمة الاستئناف في بروكسل طلبوا فيها إعادة فتح المحاكمة وإرجاء البت في القضية الذي كان مقررا أن يتم في السادس من آذار /مارس ٢٠٠١. وبحسب بيان المحامين (بروكسل، ٢٠٠٢/٣/١): «رفع الطلب ليتاح للمحكمة النظر وجاهياً، وبعد الاستماع إلى الأطراف المعنية جميعها في الآثار القانونية المترتبة على قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر في الرابع عشر من شباط /فبراير ٢٠٠٢. وهو القرار الذي نقضت فيه محكمة العدل الدولية مذكرة التوقيف الدولية التي أصدرها قاضي تحقيق بلجيكي ضد وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية الأسبق يروديا»!.[2]

ورأى المحامون في بيانهم المذكور أن قرار محكمة العدل لا يرتب آثارا تذكر على النزاع القائم ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي والمسؤولين الآخرين في قضية صبرا وشاتيلا؛ فالفوارق متعددة بين الحالتين، إضافة إلى أن نظام محكمة العدل الدولية يؤكد صراحة أن قراراتها لا تنطبق إلا على أطراف النزاع، في حين أن دولة إسرائيل، خلافا لجمهورية الكونغو لم تقر بصلاحية محكمة العدل الدولية بحسب الأصول المرعية من إعلان رسمي بقبول هذه الصلاحية.

وكان الأمر الذي اقتضى صدور هذا البيان ما صرح به مدير القضايا الحقوقية في وزارة الخارجية البلجيكية السيد جان دوفادير، عقب صدور القرار المذكور، حيث قال: «إن قضية شارون سيتم التخلي عنها». وفي السياق ذاته أكد فريق المحامين أن تصريح السيد دوفادير جاء نتيجة التسرع وأنه يشكل «محاولة للتدخل من ممثل حكومي في إجراءات قضائية». ولهذا السبب لإزالة الالتباس واللغط الذي رافق صدور قرار محكمة العدل الدولية طلب محامو الادعاء إعادة فتح المحاكمة.

وفي بيان لاحق (٢٠٠٢/٣/٦) أعلن المحامون أن محكمة الاستئناف في بروكسل قبلت طلبهم السابق. وقدما حجتين

قانونيتين تدحضان التفسير السياسي الضيق لقرار محكمة العدل الدولية المشار إليه سابقا، الأولى؛ تؤكد أن محكمة العدل الدولية لم تحكم بأن مجرد التحقيق الجنائي مع وزير خارجية أو رئيس دولة يمثل انتهاكا للقانون الدولي، بل على العكس، أكد حكم المحكمة بأن مذكرة التوقيف التي صدرت بحق السيد يروديا هي غير شرعية، أما التحقيق الجنائي فلا. أما الحجة الثانية فتقول إن مذكرة التوقيف المذكورة لم تبرر على أساس ارتكاب يروديا أعمال إبادة جماعية، بعكس الحال في الدعوى ضد شارون، حيث يعتبر فعل الإبادة الجماعية أساسا للتحقيق الجنائي. وخاصة أن فعل الإبادة الجماعية قد جُرم في المادة الخامسة من معاهدة الإبادة الجماعية (١٩٤٨). كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في كانون أول ١٩٨٢ بأغلبية ساحقة قد قضى بأن مذبحة صبرا وشاتيلا هي عمل من أعمال الإبادة الجماعية، تبعاً لمعاهدة عام ١٩٤٨ المذكورة. وبالتالي فإن الحصانة الدبلوماسية لا تسري على المتهمين بجرائم الإبادة.

وأكد المحامون أنه سيتم تفصيل هاتين الحجتين في مذكرة إضافية ستقدم إلى جلسة الاستماع المقبلة في (١٥/٥/٢٠٠٢) جنبا إلى جنب مع حجج محامي شارون وردوده.

ومن جهة أخرى، اعتبرت الناطقة باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية «يافا بن أري» أن حكم محكمة العدل الدولية يدعم موقف إسرائيل القائل بأنه يجب وقف القضية المرفوعة ضد شارون في بلجيكا (السفير ، ١٥/٢/٢٠٠٢، نقلا عن الوكالات). ومن جهته انتقد الناطق باسم منظمة مراقبة حقوق الانسان، السيد «ريد برودي» الحكم معتبرا أن الذين ارتكبوا جرائم حرب ليس فقط أنهم لا يمكن أن يحاكموا في بلادهم، بل أنهم «سيتمتعون بالحصانة في الخارج أيضا (المصدر نفسه، ١٥/٢/٢٠٠٢).

× حكم محكمة الاستئناف في (٢٦/٦/٢٠٠٢): قضت محكمة الاستئناف في بروكسل بأن الدعوى المرفوعة ضد شارون في المحاكم البلجيكية غير مقبولة، وبنت المحكمة قرارها على أساس أنه لا يجوز فتح تحقيق في بلجيكا بخصوص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ما لم يكن المشتبه به موجودا على الأراضي البلجيكية. واعتمدت المحكمة في حكمها هذا على المادة (١٢) من قانون العقوبات البلجيكي الإجرائي.

وعلى الفور أصدر محامو الضحايا بيانا (٢٦/٦/٢٠٠٢) قالوا فيه: »توقف سير العدالة اليوم بشكل مؤقت. لكن الجهود لإنهاء انعدام المسؤولية تجاه مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية سوف تستمر في بلجيكا وفي العالم. يمثل قرار المحكمة اليوم نكسة سواء بالنسبة للقانون الدولي أو بالنسبة الى الضحايا الباحثين عن محاسبة المسؤولين عن أعمال قتل وتعذيب واغتصاب مورست ضدهم وضد ذويهم. إن إفلات المجرمين من العقاب لا يطاق، ولا سيما بالنسبة الى شارون الذي وجدته لجنة كاهان الإسرائيلية مسؤولا شخصيا عن المجازر بسبب «دوره الآمر بعملية نفذت تحت إشرافه». وقد تم إثبات ضلوعه في المجزرة على لسان المسؤول الأول عن الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة آنذاك السيد Morris Draper الذي صرح مؤخرا بأنه « لا يشك إطلاقا» في مسؤولية شارون عن مجزرة صبرا وشاتيلا».

وفي (١٣/٧/٢٠٠٢) تقدم محامو الضحايا بمذكرة طعن أمام محكمة النقض البلجيكية، على أساس أن السبب الذي رفضت من أجله الدعوى والمتمثل في عدم وجود المشتبه به على الأراضي البلجيكية، لم يكن متضمنا أو ملحوظا في قانون «الصلاحيات الشاملة» لعام ١٩٩٣.

وعلى الأثر، أعلنت منظمة العفو الدولية موقفا شاجبا للحكم المذكور. وقالت في بيان صحفي (٢٦/٦/٢٠٠٢): لا ينسجم هذا التفسير الضيق للقانون البلجيكي للقانون الوطني البلجيكي مع القانون الدولي... وأن مذابح صبرا وشاتيلا كانت جرائم حرب بحاجة لأن تحقق فيها بشكل كامل وغير متحيز..« وأضاف البيان: »لا ينبغي إضعاف القانون الدولي بخصوص مجابهة انعدام المسؤولية عن ارتكاب الجرائم، وخاصة أن المحكمة الجنائية الدولية ستدخل صلاحياتها حيز العمل في الأول من تموز / يوليو ٢٠٠٢».[٣]

ومن جهتها أصدرت جمعية القانون بيانا في (٢٨/٦/٢٠٠٢) أعربت فيه عن قلقها وإحباطها، جراء صدور محكمة الاستئناف المذكور في حزيران / يونيو ٢٠٠٢. وقالت إن المحكمة قد أخفقت في الحفاظ على روح ونص قوانين عام١٩٩٣ و١٩٩٩ البلجيكية. وطالبت الحكومة البلجيكية بدعم مبدأ الاختصاص العالمي الذي تتمتع به تلك القوانين.

وفي (١٧/٧/٢٠٠٢) توافقت عدة أحزاب بلجيكية وسياسية على حماية جوهر القانون البلجيكي لعام ١٩٩٣ ومبادئه الموجهة. واتفقت على أن يعقب ذلك اقتراح قانون تفسيري يمكن من دفع التحقيق في الحالات المعلقة وغير المبتوت فيها.

وفي (١٨/٧/٢٠٠٢) رحب بيان صادر عن عدد من منظمات حقوق الإنسان العالمية والوطنية وعلى رأسها منظمة العفو الدولية بهذا الاتفاق. وقالت هذه المنظمات انه سيعقب الاتفاق تعديل للقانون ١٩٩٣ على المستوى العالمي، من أجل صياغة إطار قانوني يمكن من تطبيق مبدأ «الاختصاص العالمي» في المستقبل.[٤]

وبناء على ما سبق تقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي في تموز / يوليو بمشروع قانون تفسيري أمام المجلس لحماية القانون الأصلي لعام ١٩٩٣ وتعديلاته عام ١٩٩٩.

* حكم محكمة النقض البلجيكية بشأن الدعوى المقامة ضد وزير الخارجية الكونغولي الأسبق السيد يروديا (٢٠/١١/٢٠٠٢): أصدرت محكمة النقض البلجيكية، وهي المحكمة العليا المختصة بالدعاوى الجنائية حكما بشأن السيد يروديا، المتهم على غرار أرييل شارون وعاموس يارون بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد القانون الدولي الإنساني، وفقا للقانون البلجيكي (١٩٩٣/١٩٩٩). وقضى هذا الحكم بإبطال قرار محكمة الاستئناف (الغرفة الاتهامية) بشأن يروديا في (٢٦/٦/٢٠٠٢) والذي انطبق أيضا على الدعوى ضد شارون. وكان ذلك القرار قد قضى برفض تطبيق القانون المذكور، إلا في حال وجود المشتبه به على الأراضي البلجيكية.

وقال بيان لمحامي الضحايا (٢١/١١/٢٠٠٢): «يعيد هذا الحكم الاعتبار لمبدأ الصلاحيات الشاملة، مثبتا أمل ضحايا الجرائم الجماعية في التماس مقاضاة المجرمين الكبار لدى مرجع قضائي محايد ومستقل». وأضاف البيان: «أبلغنا اليوم أن جلسة استماع التي كان من المقرر أن تعقدها محكمة النقض بتاريخ (٢٧/١١/٢٠٠٢) قد تم تأجيلها ولم يحدد لها تاريخ لاحق بعد، مما يشير إلى أن المحكمة تعتمد على المشرّع في توضيح النقطة محل الخلاف المتعلقة بوجود المتهم على الأراضي البلجيكية».

* تصويت لجنة العدل في مجلس الشيوخ البلجيكي على مشروع القانون التفسيري (٢٢/١١/٢٠٠٢): صوتت لجنة العدل في مجلس الشيوخ لصالح مشروع قانون تفسيري يثبت الصلاحيات الشاملة للقضاء البلجيكي في القضية المرفوعة ضد شارون. على أن ينتقل المشروع بعد ذلك للتصويت عليه في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وإذا ما تم إقراره من قبل المجلسين سيتيح هذا الإقرار متابعة التحقيق في الدعوى المرفوعة ضد شارون. ومن الجدير ذكره أن لجنة العدل أقرت في الوقت نفسه، مشروع قانون آخر يتضمن ما أقرته محكمة العدل الدولية العام الماضي بخصوص حصانة رؤساء الدول والحكومات خلال فترة وجودهم في مناصبهم.

وقال بيان لمحامي ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا (٢٣/١١/٢٠٠٢): «يرحب موكلونا بتبني لجنة العدل في مجلس الشيوخ القانون التفسيري، الذي يؤكد حجتنا بأن محكمة استئناف بروكسل قد خالفت في قرارها المؤرخ في (٢٦/٦/٢٠٠٢) مشيئة المشرّع البلجيكي».

وأمل المحامون في أن تثبّت محكمة التمييز البلجيكية / المحكمة العليا في حكمها المقبل في (١٢/٢/٢٠٠٣) التفسير الواضح الذي أقرته لجنة العدل وأن تنصف المحكمة العليا أهالي الضحايا في بحثهم الطويل وتوقهم إلى العدالة.

* قرار المحكمة العليا (١٢/٢/٢٠٠٣): رفضت المحكمة العليا (محكمة التمييز البلجيكية) وجهة نظر النائب العام البلجيكي، الذي يمثل الحكومة كطرف معني بالنظام العام في الحالات الجرمية، والتي تقول إن مجرد عدم وجود المدعي عليه على الأراضي البلجيكية يكفي منطقيا وقانونيا لمنع اتخاذ أي إجراء قضائي بحقه أمام المحاكم البلجيكية. وفي المقابل أكدت المحكمة المكونة من خمسة قضاة تمسكها باختصاص المحاكم البلجيكية وأهليتها للنظر في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، وبشكل محدد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، بصرف النظر عن مكان وجود المدعي أو أي شرط آخر لم يحدده القانون. وعليه قررت المحكمة العليا إبطال قرار محكمة الاستئناف (٢٦/٦/٢٠٠٢) ورده من أجل المراجعة والتصويب من قبل محكمة الاستئناف (بتكوين مختلف عن السابق). وهكذا تسمح المحكمة بالمضي قدما في التحقيق والمحاكمة. ومع ذلك ميزت المحكمة بين أرييل شارون وبقية المشتبه بهم. وبسبب أن شارون رئيس للوزراء حاليا فهو يتمتع بالحصانة وفق القانون العرفي الدولي، طالما بقي في منصبه هذا. أما بالنسبة الى الآخرين (عاموس يارون وغيره) فلا حصانة لهم ويمكن المضي قدما في محاكمتهم.

أثار قرار المحكمة العليا هذا عاصفة سياسية في إسرائيل وعلى أعلى المستويات. الرئيس الإسرائيلي «موشيه كتساب» بعث برسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى ملك بلجيكا البرت الثاني جاء فيها: «إنه لا يحق لأي شخص في العالم التشكيك في الضمير الإسرائيلي والمزايا الإنسانية التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي. ومن الأفضل أن يبحث من ينتقدوننا في تاريخ شعبهم وأعمالهم (...) إن بلجيكا لا تملك الصلاحية الضميرية لتقديم زعماء إسرائيل وضباطها إلى المحاكمة». (السفير، ١٤/٢/٢٠٠٣). فضلا عن ذلك نقل وزير الخارجية الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» احتجاجا شديد اللهجة إلى السفير البلجيكي في إسرائيل وقال للصحافيين في أعقاب اللقاء: إن قرار المحكمة البلجيكية «افتراء وإساءة خطيرة ضد الحقيقة والعدالة والأخلاق (...) ويلحق الأذى بالعالم الحر وليس بإسرائيل فقط» وأضاف قائلا: «إن دولة إسرائيل والشعب اليهودي ليسا على استعداد لتقبل افتراء جديد ضدهما في أوروبا». (المصدر نفسه، ١٤/٢/٢٠٠٣).[٥]

ومن جهة أخرى انتقد السفير البلجيكي في إسرائيل «ويلفرد غينس» رد الفعل الإسرائيلي على قرار المحكمة العليا البلجيكية ووصف الادعاءات الإسرائيلية حول تأثر قرار المحكمة بموقف الحكومة البلجيكية بأنها «سخافات».

وفي معرض الرد على ادعاءات وزير الخارجية الاسرائيلي نتنياهو وجه محامو أهالي الضحايا رسالة مفتوحة الى نتنياهو (١٣/٢/٢٠٠٣). ومما جاء فيها: «بالامس وصفت قرار المحكمة العليا بأنه فضيحة لانه أضفى شرعية على الارهاب وسبب الاذى لمن يحاربونه وبوصفنا ممثلين عن ٢٣ من الفلسطينيين واللبنانيين الناجين من مجزرة صبرا وشاتيلا نرفض اللغة والنبرة التي تحدثت بها، كما نرفض توصيفك لقرار أمس المميز.. ان موكلينا ليسوا «أرهابيين»، بل اناس بسطاء، اغتصبوا وعذبوا وجرحوا، واجبروا على مشاهدة اطفالهم وآباءهم وزوجاتهم وازواجهم يذبحون... وبوصفك لهؤلاء الضحايا الناجين من المجزرة «ارهابيين» بعد كل ما عانوه طوال السنوات العشرين الماضية، انما تجلب العار لنفسك كوزير للخارجية ولبلدك ايضا».

* قرار محكمة الاستئناف / بروكسل يفتح باب التحقيق مع يارون والآخرين (١٠/٦/٢٠٠٣): قررت محكمة الاستئناف في بروكسل أنه لا يوجد أي سبب يدعو الى رفض الدعوى ضد عاموس يارون، في ما يتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢.

ومما جاء في بيان لمحامي الناجين من المجزرة: «شكل قرار المحكمة اليوم نصرا واضحا وحاسما في المعركة القانونية المحتدمة منذ عامين (...) وقد وصلت كل المحاولات المجموعة للطرف الآخر من أجل التذرع بازدواجية المحاكمة وسيادة الدولة وغيرها إلى طريق قضائي مسدود. وعلى الرغم من أن يارون يستطيع نظريا التقدم بطعن أمام المحكمة العليا البلجيكية ضد هذا الحكم، إلا أنه من غير المحتمل أن يفعل ذلك، لأنه قد انسحب من الحلبة القضائية في (٢٧/٥/٢٠٠٣) قبل قليل من تحديد تاريخ جلسة الاستماع هذه أمام محكمة استئناف بروكسل (...) انسحب شارون ويارون من المعركة القضائية وتراجعا كليا إلى الميدان السياسي والدبلوماسي، حيث يأملان في أن تستخدم الحكومة البلجيكية قانون «الصلاحيات الشاملة» المعدل مؤخرا لإحالة الدعوى إلى دولة إسرائيل».

وأكد المحامون أن القانون الجديد (المعدل) يسمح بمثل هذه الإحالة فقط عندما يتم التأكد من ضمان حصول الضحايا والمدعين على محاكمة عادلة في الدول الأخرى، الأمر الذي لا يتوفر في النظام القانوني الإسرائيلي، كون المدعين والضحايا من اللاجئين الفلسطينيين أساسا. كما أكدوا أن الآلية القانونية ستكون موضع تمحيص وتدقيق من قبل المحكمة الدستورية.

ومن الجدير ذكره أن التعديل الذي أجري على قانون (١٩٩٣/ ١٩٩٩) قد حد من قوته، حين سمح بإحالة بعض الحالات المرفوعة بموجبه إلى البلد الأصلي للمدعى عليه.

وكان أن أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية في شهر أيار مقاطعتها للدعوى المقامة ضد يارون. وفي هذا السياق قالت مسؤولة الشؤون الدولية في مكتب المدعي العام الإسرائيلي السيدة اريت كاهن: «قلنا في رسالة علنية كفى، اللعبة انتهت ولن تشارك إسرائيل فيها بعد اليوم، حيث تحولت الدعوى إلى مسألة سياسية». وأبلغت راديو الجيش الإسرائيلي أنه في حين وافقت العدالة البلجيكية على إحالة القضايا المرفوعة ضد الرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني عن دورهما في حرب الخليج عام ١٩٩١، بموجب القانون نفسه، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تستمر في الدعوى ضد يارون. وقالت: «لا يوجد أي سبب يجعلنا نتحمل مثل هذا التمييز» (AFP,١٠/٦/٢٠٠٣).

وفي بيان لاحق لمحامي أهالي ضحايا المجزرة في أعقاب قرار وزارة العدل البلجيكية بدء إجراءات نقل المحاكمة إلى إسرائيل (١٣/٦/٢٠٠٣) قال المحامون: « جاء هذا القرار استجابة مؤسفة للضغط المتواصل الذي مارسته الحكومة الإسرائيلية ، والذي ازدادت حدته بشكل ملحوظ في أعقاب قرار المحكمة العليا البلجيكية في (١٢/٢/٢٠٠٣) القاضي بحق ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا في إسماع صوتهم في بلجيكا ، هذا القرار الذي تم تأكيده لاحقا من قبل الغرفة الاتهامية في محكمة الاستئناف (١٠/٦/٢٠٠٣) ، بعد أن كان قد أقر المرة تلو المرة من قبل مكتبي قاضي الحقيق والمدعي العام (...) والآن سنؤكد لمحكمة الاستئناف ان المحاكمة في بلجيكا ما كان لها أن تكون ضرورية في المقام الأول لو ان هناك إمكانية لإجراء محاكمة عادلة في إسرائيل. هناك حقيقة غير قابلة للنكران وهي أنه على الرغم من سلطة القانون الدولي فان الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى منذ العام ١٩٤٨ لم تسنح لهم أبدا أية فرصة للوصول إلى « إسرائيل » ، ناهيك عن أية فرصة للحصول على العدالة ، جراء الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحقهم بإشراف ورعاية المسؤولين الإسرائيليين الكبار في الماضي والحاضر».

* انتكاس القانون: في أعقاب إقرار النواب والشيوخ البلجيكيين للقانون الجديد المعدل الذي تقدمت به الحكومة البلجيكية ، وفي انتظار توقيعه من قبل الملك البلجيكي ألبرت الثاني تنفست الحكومة الصعداء ، جراء الضغوط الاميركية و الإسرائيلية غير المسبوقة الهادفة إلى إلغاء قانون الصلاحيات الشاملة. وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية البلجيكي (Louis Michael) ان الحالات التي رفضت أمام المحاكم البلجيكية بموجب القانون المذكور قد« أضرت بعلاقاتنا مع بلدان لطالما أقمنا معها علاقات تقليدية ممتازة. وهذه البلدان ليست بحاجة إلى أن تتعلم الديمقراطية منا » (,The Associated Press ٢/٨/٢٠٠٣).

وفي السياق ذاته قال مسؤولون حكوميون ان القانون المعدل يتضمن إجراءات وآليات قانونية تسمح بإبطال الحالات المعلقة في المحاكم والمرفوعة بموجب القانون السابق ، والتي من المتوقع أن تنظر فيها المحكمة العليا في منتصف تشرين أول ٢٠٠٣ (المصدر نفسه ، ٢/٨/٢٠٠٣)

وكان محامو أهالي الضحايا قد أصدروا بيانا (١٨/٧/ ٢٠٠٣) في أعقاب موافقة الحكومة على مشروع القانون الجديد جاء فيه: « قررت الحكومة البلجيكية التخلي عن قانون الصلاحيات الشاملة. وهذا القرار لا يشكل انتهاكا لمبدأ فصل السلطات ضمن الدولة فحسب، بل انه ينتهك أيضا حقوق الضحايا في محاكمة عادلة وفي تعويض قانوني فعال، وفقا لنصوص الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان ».

ومن جهة أخرى قال الناطق باسم منظمة مراقبة حقوق الإنسان السيد Reed Brody في أعقاب تصويت مجلس الشيوخ على مشروع القانون المذكور: « إنها خطوة إلى الوراء في المعركة الكونية ضد انعدام المسؤولية عن ارتكاب الجرائم. إن قوانين الصلاحيات الشاملة يمكن لها أن تهدم جدار انعدام المسؤولية هذا، الذي يحمي الطغاة والحكام الديكتاتوريين في بلدانهم نفسها » (المصدر السابق ٢/٨/٢٠٠٣).

شهادات أهالي الضحايا

يتضمن هذا القسم شهادات من أهالي الضحايا اخترتهم وفق عينة غرضية فراعيت أن تضم العينة فلسطينيين ولبنانيين ، رجالا ونساء ، وأن يكون معظمهم حضر بعض جلسات المحكمة البلجيكية في بروكسل أو ساهم في نشاطات تضامنية مع ضحايا المجزرة في بعض البلدان الأوروبية والعربية ، مما

اكسبهم وعيا بأهمية النضال القانوني ضد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الابادة وبموقعه في الساحة الدولية.

وجهت إليهم عددا من الأسئلة المتداخلة بعد أن استرجعت وإياهم أخر مستجدات الدعوى التي يعرفون تطوراتها السابقة من خلال لقاءاتهم الدورية مع المحامين ومع أعضاء لجنة مساندة الدعوى. كان السؤال الأول عن دوافع استجابتهم لرفع الدعوى بعد نحو (١٩) عام من الصمت على الجريمة، وعن مشاعرهم الإنسانية جراء إعادة فتح جرح المجزرة، وعما كانوا يتوقعونه من نتائج حينذاك ؟ وهدفت من وراء السؤال الثاني إلى استجلاء موقفهم من قرار إبطال قانون الصلاحيات الشاملة لعامل ١٩٩٣/ ١٩٩٩ من قبل الحكومة والبرلمان في بلجيكا، والى استشراف نظرتهم إلى مستقبل الدعوى؟ وكان السؤال الثالث ذا صلة بالسؤال الأول ويتعلق بالأثر النفسي والتدمير المعنوي، وبل المادي الذي خلفته المجزرة على حياة أهالي الضحايا الناجين، وفيما إذا كانت محاكمة شارون - فيما لو تمت ستعوضهم عن الخسارة النفسية والمعنوية والمادية جراء فقدانهم أحبتهم وذويهم- وتركز السؤال الرابع حول إمكانية تحويل محاكمة شارون الى إسرائيل بناء على التعديلات التي طالت القانون البلجيكي المذكور، وعما إذا كان ذلك سيؤدي، فيما لو تم، إلى تحقيق العدالة المرجوة، وعما إذا كانت مواقف بعض أطراف «معسكر السلام» في إسرائيل المتضامنة مع أهالي الضحايا والشاجبة للمجزرة ذات جدوى ويمكن المراهنة عليها مستقبلا في دعم الدعوى ضد شارون؟(٩) وكان السؤال الخامس والأخير حول ما يتوقعونه أو يطالبون به فريق المحامين ولجنة مساندة الدعوى من خطوات عملية لمواجهة القرار الحكومي والبرلماني الأخير؟ عبّر أهالي الضحايا عن مشاعرهم بلغة بسيطة وصادقة كل حسب خلفيته الثقافية ومستواه التعليمي.وقمت من جانبي بصياغة اللغة وترتيب الأفكار الواردة في الإجابات، مع الحفاظ قدر الامكان على بعض المصطلحات باللغة الدارجة، التي استخدموها للتعبير عن افكارهم ومواقفهم. ومع الإبقاء كذلك على ما بدا أنها مواقف غير منسجمة في الإجابة الواحدة، لان ذلك ربما يعكس في جانب منه مشاعر إنسانية متناقضة بسبب هول المأساة وعمقها وضغط اللحظة الراهنة.[٦]

بعضهم كان راغبا في الحديث وميالا للإفصاح عن مكنونات نفسه، كأنما الإفصاح كاف في حد ذاته لان يضع حدا لهول المأساة. والبعض الآخر كان عازفا عن الكلام إلا قليلا، وكأن النسيان هو السبيل إلى محو أثارها. هذا البعض الآخر خنقته العبرات قبل أن تخونه الكلمات، فانكفأ إلى جرح طالما جهد في ردمه تحت أكوام من النسيان المستحيل، لكنه لم يكن على ايه حال اقل افصاحا لان المأساة ابلغ من كل الكلمات.

وغني عن القول أن هذه الشهادات لم تتطرق إلى الروايات الشخصية لأهالي الضحايا لما حدث في تلك اللحظات الرهيبة من أيلول / سبتمبر عالم ١٩٨٢. فهذه يمكن الرجوع إليها في موقع الحملة العالمية من اجل العدالة لضحايا صبرا وشاتيلا المذكور سابقا. لان الغاية هي استجلاء موقفهم من تطورات الدعوى ليس أكثر. ولكني في الوقت نفسه زودت الشهادات بخلفية شخصية موجزة عن أصحابها لكي أضفي عليها بعدا إنسانيا ارتأيته ضروريا لإدخال القارئ إلى فضاء المأساة التي عاناها أهالي الضحايا ولا يزالون.

الشهادة الأولى: سناء محمد سرساوي (مواليد 1963)

الجنسية: فلسطينية

الضحايا وصلة القربى بهم: الزوج حسين (٣٠ سنة)

«بعد المجزرة كنا نحن أهالي الضحايا نتظاهر ونعتصم إمام دار الفتوى / بيروت، كل يوم خميس. وقد دأبنا على ذلك طوال اربع سنوات. وكنا نتصل بالنواب والوزراء على أمل المساعدة في العثور على المفقودين خلال المجزرة والذين أصبحوا اليوم في عداد الشهداء.لذلك عندما طلب مني ان أوكل فريق المحامين برفع الدعوى ضد شارون وافقت دون تردد. كما يقول المثل: «الغريق يتعلق بقشة». ولكن كان لدي قلق في البداية بخصوص الجدوى من رفع القضية، غير ان هذا القلق قد تبدد لاحقا، خاصة عندما سافرت مع المحامي شبلي ملاط إلى الإمارات العربية المتحدة للإدلاء بشهادتي في الندوة التي أقامها «مركز زايد للتنسيق والمتابعة» حول الدعوى (٢٨ / ٨ / ٢٠٠١) والتي شارك فيها أيضا المحامي البلجيكي لوك والين. شعرت حينها بان القضية جدية وأنها لن تكون مجرد جلسة واحدة، بل ستستغرق وقتا طويلا. وباختصار «قويت معنوياتي». عندما ووجهت بهذا العدد الكبير من الإعلاميين والصحافيين في مركز زايد، ولدى توجيه أول سؤال الي من قبل احدهم بكيت من شدة الانفعال.»

«اعتقد ان الحرب ضد العراق كان لها اثر كبير على قرار الحكومة البلجيكية. لا يوجد بلد في العالم ناصر قضيتنا (الدعوى ضد شارون) مثل بلجيكا، لان كل تحركنا السابق لإحياء القضية قبل رفع الدعوى في بلجيكا لم يؤد إلى نتيجة. ولو ان الدعوى سببت لشارون مجرد قلق فإنني اعتبر هذا إنجازا تشكر عليه بلجيكا التي فعلت الكثير...جهودنا لم تذهب سدى».

« لا شئ أبدا يعوض عما فقدناه...ولكن لا نريد ان يذهب دم أهلنا هدرا...نريد ان ننتزع حقنا والا نرى المجرم طليقا. وأي إنجاز تحققه الدعوى في بلجيكا سيكون له اثر ايجابي على ما يحدث في فلسطين من جرائم يوميا، مثل القتل والاعتقال وهدم البيوت وجرف المزروعات..الخ حق أهلنا في فلسطين هو حقنا. والقضية ليست مجرد مجزرة صبرا وشاتيلا فحسب».

«شارون هو من يسيطر اليوم في إسرائيل...لا عدالة هناك. لو كان هناك عدالة لما كانت خارطة الطريق...دولة تغتصب حقوقنا لا يمكن لها ان تحاكم شارون. لا نأمل الكثير من قوى السلام، ولا من النساء الإسرائيليات اللواتي وجهن إلينا رسالة التضامن في العام الماضي. فهذه قوى غير مؤثرة، ينبغي، على تلك الإسرائيليات ان يرين ما يجري اليوم وان يعانين ولو لمدة دقائق ما تعانيه الأمهات الفلسطينيات...ربما يكون موقف تلك النساء ضد شارون موقفا صادقا..لكن في النهاية ليس معنا».

«نشكر حكومة بلجيكا...وربما يكون لديها الحق في الخوف من الضغط الأمريكي / الإسرائيلي...القضاء البلجيكي أدى ما عليه من واجب، فمن خلاله أمكن إيصال صوتنا للعالم كله، بينما لم نتمكن من ذلك طوال العشرين السنة السابقة. قبل رفع الدعوى كان هناك في العالم من لا يعرف حتى بحدوث المجزرة...نشكر محامينا من كل قلوبنا، فهم قد صمدوا خلال العامين السابقين وحققوا إنجازا مهما...فالقضية أثيرت عالميا. وهناك إحياء سنوي لذكرى المجزرة يشارك فيه وفود أوروبية وغير أوروبية من عدة بلدان..القضية أصبحت حية...لقد حققنا الكثير حتى ألان...مجرد الضغط على بلجيكا يعني خوف وقلق إسرائيلي، كما يعني نجاح محامينا. كنت أود ان اذهب إلى بلجيكا لأشكر القضاة والمحامين ولأتحدث إمام المحكمة وليس إمام الصحافيين فقط».

الشهادة الثانية: نازك عبد الرحمن الجمال (مواليد 1928) [٧]

إعداد حسن باقر، وتنفيذ عمر الشريف

الجنسية: لبنانية.

الضحايا وصلة القربى بهم: الابن سليم (٢٢ سنة) والابن سميح (٢٠ سنة).

« عندما طلب إلينا رفع الدعوى كان أملنا في نجاحها مثل أمل »الغريق اللي بيتعلق بقشة». قلت في نفسي حينها: القاتل يجب ان يعاقب والمجرم يجب ان ينال جزاءه ولو بعد حين...أهلنا قتلوا دون ذنب اقترفوه..حرمت من اخوي في الوقت الذي كنت فيه بأمس الحاجة التهما. تدهورت صحة أمي بعد رفع الدعوى حتى إنها فقدت بصرها كليا...الدعوى فتحت جرحها من جددت آلامها وحسرتها على فقدان ولديها. وكانت تود لو أنها رأت شارون في قفص الاتهام قبل ان تفارق الحياة».

«من العار على دولة مثل بلجيكا ان تسن قانونا ولا تستطيع الدفاع عنه والحفاظ عليه إمام ضغط أمريكا وإسرائيل. ان قبول الحكومة البلجيكية بالضغط الأمريكي يعني ان مصلحة أمريكا من مصلحة إسرائيل».

«المحاكمة لو تمت لن تعيد الي اخوي من جديد...لقد فقدتهما ولن يعودا ثانية للحياة مثل «جبل انهد وانكسر». مصدر الحسرة أنهما لم يموتا ميتة طبيعية. لكن المحاكمة كان يمكن ان تريحني نفسيا...يمكن ان ترسل رسالة إلى كل المجرمين عنوانها ان لا جريمة بدون عقاب...ويمكن ان تمنع سقوط ضحايا آخرين، كما يحصل اليوم في فلسطين».

«ارفض رفضا قاطعا محاكمة شارون في إسرائيل: «كلب ما بيعضّ كلب»...إسرائيلي لا يحاكم إسرائيلي».

«نطلب من فريق المحامين ومن لجنة المساندة متابعة القضية: «وإحنا معهم على طول الخط». لازم ندعم المحامين. والمحامون لديهم طرق كثيرة لمواصلة الدعوى انا لا اعرفها. قد يكون من المفيد ان يذهب أهالي الضحايا للاحتجاج إمام السفارة البلجيكية في بيروت».

الشهادة الثالثة: محمد شوكت أبو ردينة (مواليد 1977) [٨]

الجنسية: فلسطيني

الضحايا وصلة القربى بهم: الأب (٤٠ سنة) والأخت امال (٢٧ سنة). وهي بكماء صماء وكانت حامل عندما قتلت، حسين (زوج الأخت)، العم ويدعى محمد أيضا (٥٠ سنة)، ابنة العم عايدة (١٧ سنة) وابن العم كايد.

«منذ البداية كان لدي إحساس واقتناع بأنه يمكن تحقيق شئ عن طريق رفع الدعوى ضد شارون. وقد تأكد لي ذلك في المرحلة اللاحقة حين حققت الدعوى بعض الإنجازات القانونية والسياسية والإعلامية. لكني أصبت بإحباط شديد بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر. لماذا؟ لادراكي بمدى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ومن ضمنه أوروبا وبلجيكا بطبيعة الحال. من جهة أخرى لم استغرب إثارة القضية بعد نحو (١٩) عاما من الصمت. ببساطة قبل ذلك لم يكن لدينا قانون مثل القانون البلجيكي (١٩٩٣ / ١٩٩٩) يمكّن من رفع مثل هذه الدعوى. ومع ذلك اعتقد انه كان على منظمة التحرير الفلسطينية إثارة القضية بشكل فعال على المستوى القانوني وعدم الاكتفاء بما قامت به على المستوى الإعلامي منذ العام ١٩٨٢».

«لا أرى ضوءا في نهاية النفق نحن الطرف الأضعف في المعادلة. وما دامت بلجيكا قد خضعت لإرادة أمريكا وإسرائيل سيكون من الصعب واقعيا فعل شئ جدي، باستثناء تحريك القضية وتفعيلها إعلاميا وسياسيا، خاصة وان إسرائيل قد اختارت الانسحاب من الميدان القانوني ونقل المعركة إلى الميدان السياسي والإعلامي. وقد لمست ما للأعلام من أهمية قصوى على الصعيد العالمي من خلال دعوتي للمشاركة في إحياء الذكرى العشرين للمجزرة بمبادرة من عدد من المنظمات غير الحكومية النروجية (The Association of Norwegian Organizations for Palestine) (١٦ / ٩ / ٢٠٠٢). تحت شعارات: (لن ننسى أبدا صبرا وشاتيلا...لا «جنين» مرة اخرى...حاكموا شارون...دافعوا عن حق عودة اللاجئين الفلسطينين)».

« فقدان الأب وخسارة الاهل ورعايتهم وحنانهم شئ لا يمكن ان يعوض...انني الوم والدي رحمه الله في كل ساعة لانه لم يغادر المخيم عندما اشيعت اخبار عن حصول المجزرة...انه لم يصدق واتهم والدتي رحمها الله بالخوف عندما طلبت منه مغادرته المخيم. ولكن ما فائدة اللوم اليوم؟! فهذه المأساة تلازمني طوال حياتي...كلما اواجه صعوبة من صعوبات الحياة التي لا تعد ولا تحصى اعود لاكثر من عشرين عاما إلى الوراء إلى تلك اللحظة الرهيبة والسوداء...محاكمة شارون فيما لو تمت لن تكون سوى تعويض نفسي عن الفقدان والخسارة اللذين لا يعوضان مطلقا. المحاكمة لا يمكن لها أبدا ان تعيد عقارب الساعة إلى الوراء...اشعر بالضياع».

«لا جدوى من نقل الدعوى إلى المحاكم الإسرائيلية ومحاكمة شارون هناك. لا شرعية لمثل هذه المحاكمة...لا نعترف بشرعية محاكمة يقوم بها المحتل..كيف يكمن لمحتل ان يحاكم نفسه؟! اما المراهنة على مبادرات قوى السلام في إسرائيل ومنها مبادرة ائتلاف النساء الإسرائيليات من اجل سلام عادل فهي محدودة الاثر. وعلى سبيل المثال فان المظاهرة الكبرى في تل ابيب عام ١٩٨٢ استنكارا للمجزرة لم تؤدي سوى إلى تحسين صورة إسرائيل دوليا، عبر ابراز وجه انساني زائف للمجتمع الإسرائيلي».

«الدعوى / القضية لم تنته. اذا كان الوضع الاقليمي لا يسمح حاليا بتحريكها ربما يكون هذا الامر ممكنا في المستقبل. ولكن اذا ما تحركت الدعوى في المستقبل فلن يكون لها مثل هذا الزخم الذي اكتسبته طوال العامين الماضيين. وعلى فريق المحامين الآن البحث عن طريق اخر ومنافذ اخرى في القانون الدولي لاعادة تحريك الدعوى».

«وختم محمد بالقول: أصبحت الدعوى مرتبطة بخارطة الطريق وبالتطورات الراهنة لعملية السلام...شارون اصبح ملاكا في نظر الولايات المتحدة ورئيسها بوش واصبحنا نحن شياطين».

الشهادة الرابعة: وضحة حسن السابق (52 سنة)

الجنسية: فلسطينية.

الضحايا وصلة القربى بهم: الابن محمد (١٩ سنة)، الابن على (١٦سنة)، الاخ محمود وجميعهم من المفقودين، اضافة إلى اقارب اخرين من العائلة عددهم (١٥) شخصا منهم من هو في عداد المفقودين.

«استغربت ان ياتي احد بعد مرور (١٩) سنة ليرفع دعوى ضد شارون. لم يكن احد يهتم بالمجزرة بعد حدوثها، ربما لاننا كنا نعيش مجازر مستمرة وحروب متواصلة مثل حرب المخيمات وغيرها. عندما طلب إلينا توكيل محامي لاقامة الدعوى شعرت بان احدا قد انتبه اخيرا لماساتنا. نعم كان لدي امل في ان يحاكم شارون، وخاصة عندما حضرت إحدى جلسات المحكمة في بروكسل (٢٨ / ١١ / ٢٠٠١) ورايت مدى اهتمام الصحافة العالمية بالدعوى وبمعاناة أهالي الضحايا، وبدرجة تضامن الشعب البلجيكي والنواب البلجيك معنا. سوف لن انسى أبدا ذلك النائب (Mr. Quickenbome) الذي استقبلنا في المطار واصرّ على حمل حقائبي بنفسه من فندق لاخر بحثا عن مكان ملائم لسكننا».

«الله اكبر من الضغط الأمريكي / الإسرائيلي. لذلك ينبغي الاستمرار في القضية. الكل يعرف ان شارون مجرم حرب. لكن الدعم الأمريكي لاسرائيل هو السبب فيما انتهت اليه حال الدعوى. لكن الله اكبر من شارون».

«المحاكمة لن تغير من واقعنا...لن تعيد لي من فقدتهم...الحسرة والماساة ستظلان موجودتان حتى لو حوكم شارون. لن ننسى احباءنا، لكن ما يساعد على النسيان في بعض الاحيان ان ماساة فلسطين اكبر...ولكن محاكمة شارون ستريحنا لان جرائمه مستمرة في فلسطين. وفي إسرائيل يوجد الف شارون وليس شارون واحد. محاكمته قد تفيد أهلنا في فلسطين...لكن لن تنسينا احباءنا. وما يعزينا هو ماساة أهلنا الكبيرة هناك في فلسطين».

«لقد حققت الدعوى نجاحا على صعيد الراي العام العالمي. لقد لمست بنفسي خلال زيارتي لبروكسل. كنا في السابق نعتصم إمام دار الفتوى والمتحف الوطني / بيروت وعند مخفر حبيش (منطقة راس بيروت) حيث سجلنا اسماء ابنائنا المفقودين، كنت اظن ان اولادي لم يقتلوا، بل هم في عداد المفقودين. وانا لا اعرف حتى الآن ان كانوا قد قتلوا ام لا؟ لكن، الانسان لا يفقد الأمل أبدا. حتى قبل عدة شهور عندما تشكلت لجنة لبنانية لمتابعة موضوع المفقودين في الحروب ذهبت وملأت استمارة في مخفر الشرطة بمنطقة الاوزاعي / بيروت. رفع الدعوى احيا الأمل في نفوسنا من جديد. نعيش على الأمل. و «الأمل في وجه الله».

«على الرغم من عدم جدوى الكلام اتمنى متابعة القضية / الدعوى. ربما تتغير الاحوال وتصبح هناك امكانية لمحاكمة شارون. ولكن لا بد من الاستمرار في إحياء الذكرى سنويا وزيارة المقبرة الجماعية من قبل الوفود الاجنبية، حتى يظل العالم يتذكر بان هناك قضية...لو نتكلم ليلا نهارا لا احد يسمع ولا احد يستجيب».

الشهادة الخامسة: بهجت زين / ام سليم (مواليد 1948)

الجنسية: فلسطينية

الضحايا وصلة القربي بهم: الاخ وليد (٢٢ سنة)؛ مفقود.[٩]

«وافقت على رفع الدعوى. وقلت اوكل محامي..قلت يمكن ان نسترد بعض من حقنا ..كان عندي امل كبير، على الرغم من ان بعض أهالي الضحايا رفض توكيل المحامي بعد عشرين عاما من اليأس. ربما بعضهم رفض بدافع الخوف! سألتها: الخوف مما وممن؟! اجابت: لا ادري. واضافت ام سليم: ان سكتنا يمكن ان تتكرر المجزرة..احنا خسرانين الوطن..فماذا نخسر اكثر ان خسرنا الدعوى؟! خلينا نحاول مرة اخرى».

«امريكا تضغط على العالم كله. وهي يد شارون اليمنى. اعطوه حصانة لتكن حجة لعدم محاكمته. لو كسب شارون

الدعوى في المحكمة لما تخلت بلجيكا عن القانون. لجأوا للضغط السياسي لانهم خسروا القانون. لكن بلجيكا مضطرة لان تنفذ ما تريده امريكا واسرائيل».

«ان كسبنا القضية لا يعني هذا اننا كسبنا اولادنا لاننا خسرناهم ولن يعودوا. لكن كنا نريد الا تتكرر المجازر..مجزرة صبرا وشاتيلا لم تكن اخر مجزرة ارتكبها شارون. انظروا ماذا فعل في مخيم جنين! لو حوكم لكنا حصلنا على جزء من حقنا فقط ولساعد ذلك في دعم القضية الفلسطينية...كسب قضيتنا ليس فقط عن طريق المحاكم، بل عن طريق صمودنا وتصميمنا على العودة لارضنا...السكوت خسارة اكبر «و حقوقنا هي الارض مش اكثر»...حقوقنا «مش تعويضات«...الوطن لا غنى عنه...وانت بعيد ومشرد «بتظل فلسطيني»...«انا خلقت وعشت في صبرا هنا..لكن لما ابعد عنها بحّن الها...لكن النا وطن. فكيف لا نعود اليه؟! » لما ذهبت إلى الجنوب اللبناني المحرر ونظرت إلى فلسطين من عند «بوابة فاطمة» قلت: «هذي فلسطين..ما احلى فلسطين!»..كل جيل بتعلق بالقضية اكثر من الجيل «اللي قبله».

«إسرائيل لن تحاكم شارون. إن حاكمته يعني أنها «بتحاكم نفسها مش بس على مجزرة صبرا وشاتيلا، لكن على كل الجرائم الجديدة»...الظالم لا يحاكم نفسه وصاحب الحق «لازم يحصل على حقه».

«لن نتخلى عن الدعوى...»لازم يظل صوتنا عالي ويصل كلامنا للخارج«...كل من يناصر الحق عليه ان يقف مع محاكمة شارون...كل ظالم يجب ان يحاكم..»ولازم يتحرك القضاء البلجيكي حتى يدافع عن نفسه».

الشهادة السادسة: نديمة يوسف ناصر (مواليد 1956) (١٠)

الجنسية: فلسطينية.

الضحايا وصلة القربى بهم: الزوج موسى عايدي، وأب الزوج مصطفى عايدي وأولاده الثلاثة سعيد وحسين وإبراهيم، بالإضافة إلى خمسة أقارب آخرين.

«شعرت بالارتياح عندما طلب إلينا توكيل محامي من اجل رفع الدعوى. وحمدت الله أن أحدا قد اهتم بالقضية. لكني لم أكن آمل كثيرا في أن شارون سيحاكم. وها هو حتى الآن يرتكب المجازر...ما يجري في فلسطين يثبت بان شارون لن يحاكم».

«نفضل أن تبقى القضية حية...ونأمل أن يجد محامونا دولة أخرى غير بلجيكا تسمح بمحاكمة شارون. أمريكا تحكم العالم وهي السبب فيما جرى من تعطيل للقضية وفيما يجري لأهلنا في فلسطين على يد شارون نفسه».

«لو أن الدعوى انتهت بمحاكمة شارون لشعرنا بالارتياح النفسي...»الله عالم بحالنا«. عندما قتل زوجي في المجزرة لم يكن قد مضى على زواجنا أكثر من عامين. وكان لدي حينها ابنتان (توأم) واحدة تزوجت والأخرى لا تزال تعيش معي وتبحث عن عمل بعد أن درست لمدة عام إدارة إعمال في «جمعية المساعدات الشعبية النروجية. اشتغلت كثيرا لأربي وأعيل والدتي...وتعبت. وأنا الآن مريضة...آمل أن تجد ابنتي عملا ولكن لا أمل حتى الآن».

«احتلوا بلد وطردوا أهله ولم يحاكمهم احد «مش معقول انه شارون يمكن أن يحاكم في إسرائيل»...لا اصدق...طالما إسرائيل قوية فان شارون لن يحاكم».

«يجب الاستمرار في الدعوى...«خلينا نبحث عن دولة أخرى غير بلجيكا...أقول للمحامين: لا تنسونا واستمروا في البحث عن دولة أخرى».

الشهادة السابعة: عبد الناصر علامة (مواليد 1967)

الجنسية: لبناني.

الضحايا وصلة القربى بهم: الأخ علي (١٩ عاما)؛ مفقود. كما فقد أقاربه عددا من أفراد عائلاتهم.

«في البداية لم يكن لدي أمل ولو بنسبة (١٪) وان الدعوى سوف تصل إلى النتيجة المرجوة، على الرغم مما لمسته من جدية المحامين. إحياء القضية بعد (١٩) عاما أعادني إلى ذكريات المجزرة المؤلمة والى الصدمة الأولى...وقلت ربما تسمح الظروف الآن بمحاكمة شارون.لكني لم أكن واثقا. وبعد حضوري أحدى جلسات المحكمة في قصر العدل / بروكسل (٢٣ / ١ / ٢٠٠٢) وإطلاعي على سير الجلسة وسماعي لمرافعة محامي شارون ورد القاضي البلجيكي عليه تولد لدي أمل كبير بان القضاء البلجيكي سيطبق العدالة وسيحاكم شارون، كما تأكد لي أن قوة القانون في جانبنا».

«ما إن قبلت الدعوى في بلجيكا ولاح أمل محاكمة شارون حتى بدأ الضغط الأمريكي / الإسرائيلي على القانون البلجيكي من خلال التهديد بالاضرار بالمصالح البلجيكية. وعندما أوشكت الدعوى على النجاح لدى إصرار القضاء البلجيكي على فتح باب التحقيق في الجريمة ازداد التدخل الأمريكي الإسرائيلي في المسار القانوني للدعوى إلى أن وصل الأمر إلى ما هو عليه الآن، وهدف التدخل الأمريكي تحديدا هو تجميل صورة شارون وإظهاره بمظهر رجل سلام، وليس مجرم حرب...بوش يحتاج إلى شارون لكسب قضية احتلال العراق وتجنب المسّ بالعسكريين الأمريكيين الذين يرتكبون جرائم حرب في العراق. وما نتطلع إليه في المستقبل هو محاكمة مجرمي الحرب بغض النظر عن جنسياتهم».

«تعني محاكمة شارون بالنسبة اليّ انصاف المظلومين وتحقيق العدالة، كما تعني ان هناك من يستطيع ان يتصدى للمجرم ويقول له: انك لن تفلت من العقاب. المحاكمة فيما لو تمت تمنحني الامان والاطمئنان والشعور باحترام كرامتي كانسان. وهي تعويض معنوي اكثر من أي شئ اخر...لا اريد تعويضا ماديا. اريد محاكمة عادلة لكي تطمئن نفسي».

«لو طلب الينا منذ البداية رفع الدعوى في اسرائيل لكنا رفضنا ذلك. لو كانت اسرائيل راغبة في محاكمة شارون لفعلت ذلك منذ العام ١٩٨٢ حين كان دم الضحايا حاراً ولم يجف بعد. أن دولة إسرائيل قامت على أساس تهجير شعب وطرده من أرضه...قامت على حساب دم الأبرياء. دولة كهذه لا يمكن لها أن تدعي الديمقراطية وهي ليست قادرة على إجراء محاكمة عادلة... أمريكا وإسرائيل قامتا على أساس إبادة السكان الأصليين. هناك من يقول بضرورة التحرك على صعيد قوى السلام في إسرائيل، على أساس أن أكبر تظاهرة ضد المجزرة جرت في تل أبيب عام ١٩٨٢. وهنا أقول ربما يرفض بعض الإسرائيليين من أصحاب الضمائر الإنسانية الحية أن يصل بهم شارون الى ما وصلوا اليه من ممارسات الإحتلال: جرائم حرب وتشريعات عنصرية.... الخ لكن هولاء لن يصلوا الى حد إنصافنا عبر تحقيق العدالة المطلوبة... أنهم في النهاية يسهمون في تجميل صورة إسرائيل، كما أنني أرفض أيضاً اجراء المحاكمة في لبنان بسبب عدم ثقتي في امكانية تطبيق العدالة هنا. فعلى سبيل المثال منح السيد إيلي حبيقة المتهم بالضلوع في تنفيذ المجزرة الحصانة وأصبح وزيراً في الحكومة اللبنانية قبل اغتياله».(١١)

«اؤكد أننا ربحنا الدعوى قضائياً وخسرها شارون... الحكومة البلجيكية لا تستطيع فعل أي شيء في مواجهة الضغط الأمريكي الإسرائيلي. نطالب الشعب البلجيكي ممثلاً بمجلسي النواب والشيوخ اللذان وقف بعض اعضاؤهما الى جانب قضيتنا بالتحرك لإنصافنا... كان شارون قد سبب لنا جرحاً عميقاً جهدنا في أن ننساه. وجاءت الدعوى لتعيد فتح هذا الجرح من جديد. وأعطانا الشعب البلجيكي الأمل في مداواة هذا الجرح في هذا الوقت الصعب بالذات الذي تتحكم فيه المصالح المادية في العلاقات الدولية. مرة أخرى أطالب الشعب البلجيكي ان يقف معنا ويرفض ان يندمل جرحنا العميق دون مداواة. ولا بأس أيضاً في ان تتحرك لجنة مساندة الدعوى وفريق المحامين على صعيد منظمات حقوق الإنسان العالمية ولو أن مثل هذا التحرك لن يغير من الموقفين الامريكي والاسرائيلي».

خاتمة

بإلقاء نظرة فاحصة على المسار القانوني للدعوى ضد شارون في المحاكم البلجيكية طوال عامين (حزيران / يونيو ٢٠٠١ ـــحزيران/يونيو ٢٠٠٣) يتضح بجلاء الخط الصاعد للإنجازات القانونية التي حققتها الدعوى، على الرغم من الانتكاسات التي منيت بها في بعض المراحل. مثّل قرار المحكمة العليا البلجيكية (١٢شباط/فبراير ٢٠٠٣) نقطة حاسمة وعلامة بارزة على هذا المسار المتعرج، كما شكل انتصاراً مدوياً ليس فقط لضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا وذويهم، بل لمقام العدالة البلجيكية أيضاً، الأمر الذي دفع بمحامي شارون الى الانسحاب من الحلبة القانونية والتراجع الى الميدان السياسي للإحتماء بقانون القوة بديلاً عن قوة القانون. تم الانسحاب حتى قبل صدور قرار محكمة الاستئناف في بروكسل (١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣) الداعم لقرار شباط/فبراير المذكور.

وإذا ما أدرجنا في السياق ذاته المسار القانوني الموازي المتمثل في مواقف منظمات حقوق الإنسان العالمية من تطورات الدعوى، والمتمثلة في دفاعها العنيد عن مبدأ الصلاحيات الشاملة (بيان المنظمات في ٢٠٠٢/١٧/١٨) وحماسها الشديد لخوض المعركة على المستوى الكوني ضد انعدام المسؤولية عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار أيضاً الدعم القانوني الذي حظيت به الدعوى في الاوساط القانونية الاكاديمية مثل كلية الحقوق في جامعة برنستون وغيرها. بناء على انجازات هذا المسار القانوني الموازي يتبين لنا مدى القوة الأخلاقية والمعنوية التي تتمتع بها هذه الدعوى، التي تبوأت وعن جدارة المكانة الاولى ضمن جملة الدعاوى العديدة التي رفعت في بلجيكا بموجب قانون الصلاحيات الشاملة (١٩٩٣/١٩٩٩).

أن انسحاب محامي شارون ومن خلفه مختلف دوائر الحكومة الاسرائيلية المعنيّة من الحلبة القانونية الى الحلبة السياسية لا يشكل اقراراً بالهزيمة فحسب، بل يمثل، من جهه، تراجعاً جلياً عن المواقف الاسرائيلية الأولى المستخفة بالدعوى وزخمها الاخلاقي والمعنوي، كما يمثل، من جهة أخرى، تراجعاً عن المواقف الإتهامية التي سعت الى التشكيك في الدوافع والنوايا القانونية والانسانية للدعوى لمصلحة الدوافع السياسية، من خلال اتهام فريق المحامين وأهالي الضحايا والفلسطينيين والداعمين للدعوى أينما كانوا باستغلال القانون البلجيكي سياسياً وبإذكاء نار العداء للسامية.

وإزاء ذلك استنجد المسؤولون الاسرائيليون بالولايات المتحدة الامريكية وصقورها وفي مقدمهم وزير الدفاع الامريكي «رامسفيلد»، من أجل ممارسة الضغط السياسي على الحكومة البلجيكية والتلويح بفرض عقوبات عليها، ليس أقلّها نقل مقر حلف الناتو من العاصمة بروكسل. هذا في حين مارست اسرائيل الابتزاز السياسي والاخلاقي بحق بلجيكا، من خلال نبش ماضيها الاستعماري في افريقيا واستثمار «صناعة المحرقة» والعداء للسامية.

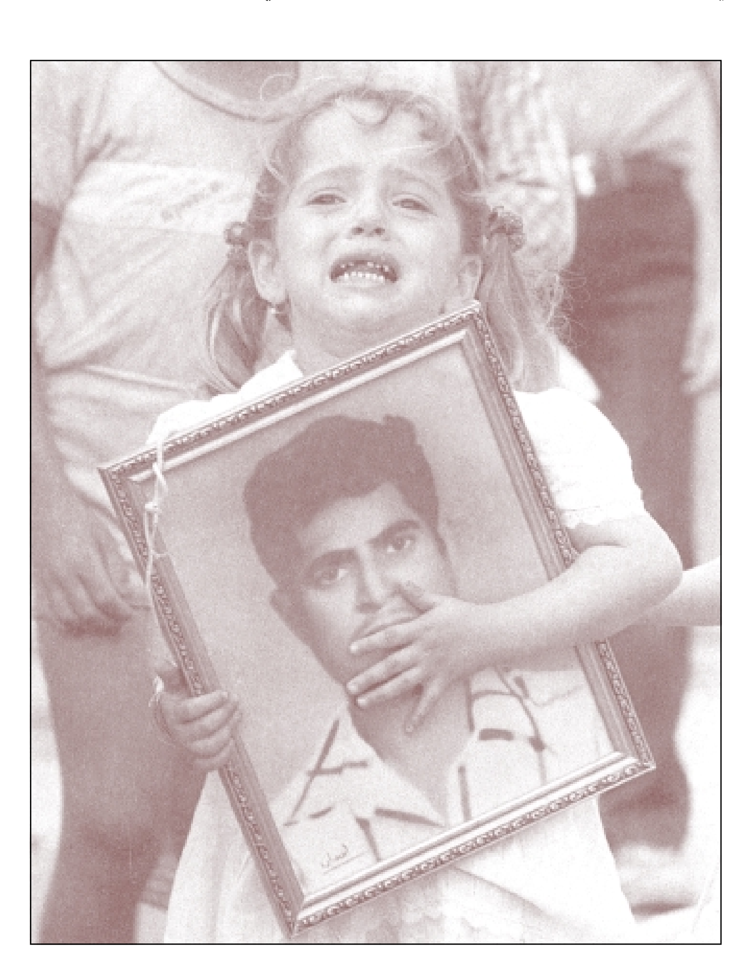
أثمر الضغط الامريكي والاسرائيلي في النهاية عن نتائجه المرجوة. وإحتفى السيد رامسفيلد، على طريقته الخاصة الموصوفة بالصلف والعنجهية، بهذا «النصر المؤزر» على دولة صغيرة مثل بلجيكا تجرأت على سنّ قانون وطني متقدم ومميز، مقارنة بالتشريعات الوطنية الاوروبية وغير الاوروبية وفي هذا الصدد قال السيد رامسفيلد (٢٠٠٣/٦/٢٣): «لقد تعلمت بلجيكا درسها، ثمة عواقب لافعالها».

ولا يوجد هناك أدنى شك في أن هذا الضغط الامريكي على بلجيكا مورس لمصلحة اسرائيل في المقام الاول، لأن أياً من القضايا التي رفعت في بلجيكا وفق القانون المذكور لم تصل أبداً الى طور التحقيق والمحاكمة، بل احيلت كلها الى الولايات المتحدة الامريكية.

لقد ابدى محامو أهالي ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا في دفاعهم عن القضية طوال العامين الماضيين مصداقية مهنية عاليه، إذ نجحوا في الالتزام بالطبيعة القانونية للدعوى في كافة المحافل التي تحدثوا أمامها، كما حافظوا على فصل مسارها القانوني عن المسار السياسي/الاعلامي، الذي تولته لجان مساندة الدعوى في لبنان والخارج، ولكن باتساق وتناغم كاملين مع حيثيات المسار القانوني واملاءاته السياسية والاعلامية. وقد اسهم هذا السلوك في دحض الدعاوى والاتهامات الاسرائيلية فيما يتعلق بتسييس الدعوى. ولكن، في ضوء اقرار الطرف الإسرائيلي بالهزيمة القضائية عبر التراجع والانسحاب من الحلبة القانونية وتغليب الجانب السياسي للدعوى على ما عداه، لا بد لنا من التعامل بجدية وكفاءة مع هذا الواقع الجديد، من خلال بلورة حملة عالمية للمواجهة تشارك فيها الأطراف المعنية كافة وفي مقدمهم أهالي الضحايا الذين تبرز شهاداتهم المدونة هنا مدى الإحباط الذي أصيبوا به جراء انسداد الأفق القانوني للدعوى، كما تبرز في الوقت نفسه مقدار صبرهم وتحملهم وشجاعتهم واصرارهم على المضّي قدماً في الدعوى عبر منافذ قانونية جديدة.

ويمكن لتلك الحملة ان تركز على محورين أساسيين: الاول؛ مجابهة التدخل السياسي الفاضح في المسار القانوني للدعوى، بغية اعادة الاعتبار لمبدأ «الصلاحيات الشاملة» سواء في التشريع البلجيكي أم في التشريعات الاوروبية الأخرى التي تتضمن عناصر ذات علاقة بهذا المبدأ، والثاني؛ تحشيد القوى من أجل مواصلة المعركة السياسية والاعلامية، بل والدبلوماسية في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وفي العالم.

ومثل هذه الحملة ممكنة وواقعية وذات جدوى، لكنها تحتاج الى جهود حقيقية ومخلصة من السياسيين والإعلاميين والحقوقيين والأكاديميين والبرلمانيين ونشطاء المجتمع المدني العرب قبل غيرهم، بغية الوصول الى نظرائهم في مختلف دول العالم. وربما يتطلب هذا الأمر احداث نوع من الصدمة في وعي النخب العربية باتجاه تعزيز الايمان بجدوى النضال القانوني في عالم اليوم، الذي يلهج بمبادئ الديمقراطية والعدالة وحقوق الانسان. ولكن ينبغي على هذا النضال القانوني أن يتجاوز اطار الدعوى المرفوعة ضد شارون ليكشف عنصرية الصهيونية وعنصرية دولة إسرائيل، ويفضح أكذوبة «طهارة السلاح» المثيرة للسخرية، التي روجت لها اسرائيل في حروبها المتعاقبة ضد العرب. كما ينبغي على النخب العربية أن تتجاوز في سياق هذا النضال حدود الذات لتتواصل وتتفاعل مع الآخر على امتداد عالمنا في نضاله ضد انعدام المسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الابادة الجماعية.



الهوامش

* هذا التقرير هو جزء من تقرير أشمل أعده الباحث خصيصا لمركز بديل. سينشر التقرير كاملا في الأعداد القادمة من مجلة المجدل التي تصدر عن مركز بديل باللغة الانكليزية، كما سيؤرشف على صفحة الانترنت التابعة للمركز.

** باحث فلسطيني في دراسات اللاجئين، ومنسق اللجنة التأسيسية لدعم الدعوى ضد شارون / بيروت.

(١) عنوان البريد الالكتروني للجنة هو: S-Cadvoc@cyberia.net.lb

(٢) للاطلاع على النص الكامل لهذا البيان ونصوص بيانات المحامين اللاحقة؛ أنظر موقع الحملة العالمية من أجل تحقيق العدالة لضحايا صبرا وشاتيلاعلى الشبكة: www.indictsharon.org.

(٣) المزيد من التفصيل؛ أنظر: http: //www.amnesty.org

(٤) المنظمات الموقعة على البيان هي:
Amnesty International (Stef Vandeginste, Denis Greogoire); Avocats Sans Frontieres (Caroline Stanier); FIDH (Martien Schotsmans); Human Rights Watch (Oliver Bercault); The Belgian Leauge of Human Rights (Maite Derue); and Liga Voor Mensenrechten (Paul Pataer)
للاطلاع على تفاصيل بنود الاتفاق؛ أنظر:
International Committe for Justice for the Victims of Sabra and Shatila (http: //www.indictsharon. net)

(٥) للاطلاع على مزيد من ردود الفعل الاسرائيلية؛ انظر:
UPI Analysis: Isreal is livid at Belgium court, 13/2/2003 (http://www.upi.com)

(٦) في الذكرى العشرين للمجزرة وجه «ائتلاف النساء الإسرائيليات من اجل السلام العادل المكون من تسع منظمات نسائية، نداء إلى أهالي ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا أعربت فيه تلك المنظمات عن تعاطفها مع ضحايا المجزرة ودانت ما اسماه البيان »القتلة المتوحشين المسؤولين عن جرائم الحرب هذه وفي المقدمة منهم ارئيل شارون. »ودعت إلى بناء سلام مقترن بالعدل.
للإطلاع على النص الكامل للنداء؛ انظر: //:htt www.coalitionofwomen4peace.org

(٧) توفيت السيدة نازك بعد رفع الدعوى عن عمر يناهز ال (٧٥) عاما. وكانت قبل وفاتها قد وكلت ابنتها زينب بمتابعة الدعوى. والابنة هي التي تحدثت إلينا في هذه الشهادة.

(٨) محمد اصغر أهالي الضحايا من الموكلين. لم يتجاوز عمره الخمس سنوات عندما شاهد مقتل والده وذويه في الزقاق الصغير المؤدي إلى بيتهم. وهو يدرس حاليا إدارة الأعمال في إحدى الجامعات اللبنانية. وكل ما تبقى لدى محمد وأخته الوحيدة التي تعيش معه بعد وفاة والدتهما من ذكريات العائلة البوم من الصور يعرض صور زفاف والديهما، وصور الوالد أثناء عمله في ليبيا والسعودية. ويعيش محمد مع هذه الصور ويعرضها على زائريه ومحدثيه كلما فاض به الشوق وهزته الذكريات.

(٩) لا تزال أم سليم تأمل في عودة وليد. وتعتقد انه لا يزال نزيل احد السجون الإسرائيلية. وقد نقل إليها احد المحررين من السجون انه رأى شخصا اسمه وليد كان يعيش في منطقة صبرا قبل عام ١٩٨٢ واستنتجت من وصفه له بأنه وليد الغالي بعينه. عاشت على الأمل ولا تزال.

(١٠) تعيش السيدة نديمة مع ابنتها ووالدتها في غرفة واحدة من غرف مبنى »مستشفى غزة« سابقا في منطقة صبرا، والذي لا تزال تشغله عائلات فلسطينية هجرت خلال الحرب.

(١١) في جلسة الاستماع التي حضرها عبد الناصر علامة في قصر العدل / بروكسل، طالب محامي شارون بالاستفادة من قانون العفو اللبناني، كما طالب بنقل المحاكمة الى لبنان.

مصدر الصور والخريطة : بيان نويهض الحوت
صبرا وشاتيلا
ايلول ١٩٨٢
بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية
٢٠٠٣

ماذا يريد اللاجئون الفلسطينيون حقا؟

حول استطلاع رأي اللاجئين الذي أعده مركز الدراسات والبحوث المسحية

عندما سيصل اللاجئون الفلسطينيون الى تحديد خيارات مستقبلهم، فان الاخيرة ستكون حتما اكثر تعقيدا من تلك الواردة والمطروحة في استطلاع الراي المعد من قبل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله. وقد يوفر استطلاع الراي هذا بعض الضوء حول توجهات اللاجئين ضمن سيناريوهات محددة تعنون حل قضية اللاجئين، ولكن وفي ذات الوقت، يظل «استطلاع الرأي» مؤشرا ضعيفا لرصد السلوكيات الاجتماعية، خاصة عندما تفتقر الخيارات الى الوضوح. ان جملة من الاشكاليات والثغرات الكامنة في استطلاع الرأي الخاص بالمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية تعزز من الشك بقيمة نتائجه وقدرته على توقع ما يريده اللاجئون الفلسطينيون حقا.

ويعكس السيناريو المعروض في استمارة المركز المذكور فهما ركيكا للمبدأ الأساس المتعلق بخيار اللاجئين. اذ يعتبر مبدأ خيار اللاجئين (أو الطوعية)، حجر الزاوية لبرامج العودة الى الديار الاصلية، وكان قد نوقش جذريا في كتيب مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين؛ كراس العودة الطوعية الى الديار: الحماية الدولية. وقد لاحظت مفوضية شؤون اللاجئين أن «الطوعية [أي خيار اللاجئين] لا يعني فقط انعدام المقاييس التي من شانها دفع اللاجئين نحو العودة، ولكن ايضا تعني ان اللاجئ أو اللاجئة، لا يمكن منعه/ا من العودة، على سبيل المثال، عن طريق بث المعلومات الخاطئة أو المحرفة، أو الوعود الزائفة في المساعدة المتواصلة أو المستمرة».

وعليه، يستحق اللاجئون تلقي صورة وافية قدر الإمكان حول الظروف الراهنة في منطقة الأصل التي اليها سيعودون، ومن بين ما تتضمنه، التفاصيل نوع وقسط الحماية والمساعدة التي ستوفر لهم في حال عودتهم. وقبل الخوض في الخيارات وتحديدها، فان من شأن اللاجئين تلقي تأكيدا خطيا من الحكومة التي تسود في منطقة الاصل، مدعما بتفسيرات لاسترضائهم. كما يجب أن يتلقى اللاجئون معلومات ذات دقة قصوى حول فرص العمل وخدمات التعليم المتاحة، وحركتهم ضمن منطقة الأصل، وقدرتهم على المغادرة والعودة مرة اخرى اليها. بالاضافة الى ذلك، للاجئين الحق في نيل تفاصيل اجراءات العودة الى الديار، وتشمل العرف والمعايير المتبعة، وظروف وشروط الهجرة والخدمات الصحية؛ والاجراءات المتاحة لاستعادة الملكية الخاصة والجماعية؛ والقدرة على التملك وخاصة الأراضي، واجراءات استعادة الحقوق، وآليات التسجيل والتوثيق حول العودة الى الديار؛ والنظم والترتيبات الخاصة حول المجموعات الضعيفة في المجتمع كالنساء والأطفال وكبار السن.

ومن بين هذه المعايير الواردة اعلاه، فإن أي منها لم تطرح في استمارة مركز الدراسات. وبالرغم من ان مثل هذه المعايير والمعلومات المفصلة قد تكون فوق طاقة مثل هذا الاستطلاع، ولكن غيابها، بالاضافة الى عوامل محورية أخرى كانت قد عنونت ضمن المقترح الفلسطيني في مباحثات طابا في كانون الثاني من العام ٢٠٠١ (أنظر أدناه)، تقلب الاستمارة الى ورقة غير قابلة أو قادرة على تفسير وترجمة الخيارات التي من شأن اللاجئين سلوكها في سياق الوضع الدائم لاتفاقية سلام محتملة. كما أن الخيار الفردي بطبيعته، سيتعرض حتما لتأثيرات القرارات الفردية والجماعية التي سينتهجها أفراد العائلة، التجمع، والشبكات والبنى الاجتماعية الأخرى. ماذا سيحدث مثلا في حال ان لاجئا اختار عدم العودة ولكنه اصطدم بموافقة عائلته أو أفرادا منها على مثل هذه العودة؟ وماذا سيحدث لو أن أحدا قد اختار العودة في حين ان الغالبية العظمى من سكان قريته او تجمعه او مخيمه قد قرروا غير ذلك؟

عمليا، يطرح السيناريو المعروض في استمارة المركز المذكور، عودة عدد محدود فقط من اللاجئين والذي من الممكن اعتباره «خيارا حقيقيا». وبموجب هذا السيناريو فإن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ستوافقان على عودة عدد محدود من اللاجئين الى ديارهم الأصلية داخل اسرائيل (أنظر الى سيناريو الاستمارة أدناه)، بمعنى ان عدد قليل ومحدود فقط يستطيع اختيار العودة فعلا، وعليه، فان تغطية الحصة العددية للعودة («كوتا») يعني سقوط خيار العودة من معرض الخيارات المقدمة للاجئين بطبيعة الحال، ويشتق منه، حرمان قسري للغالبية العظمى من اللاجئين المصنفين لأسباب عدة ضمن أولويات منخفضة وثانوية من اعطاءهم أي خيار بالعودة.

وفيما ينص السيناريو على موافقة الأطراف على الاعتراف بحق العودة، فإن الأخير يصبح عديم المعنى على أرض الواقع. اذ ما فائدة حق، اذا كان الفرد في ذات الوقت ممنوع من تطبيقه من حيث الممارسة؟ وما فائدة أن يمر أشخاص مثلا بعملية تجويع ويعلن أن لهم الحق في نيل الغذاء؟ وان هذا الحق يمنح أخيرا لنحو ١٠ ٪ فقط من هؤلاء الاشخاص؟

وفي حال العودة، فان التحديدات والقيود الواردة اعلاه تظل تحكمية واستبدادية وقسرية، وتظل محكومة في المقام الاول للاعتبارات المتعلقة في الانتماءات القومية، الإثنية والدينية للاجئين.

السيناريو الوارد في استمارة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتراف إسرائيل بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، أو بحق العودة، لكن الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، يتفقان على عودة محدودة لجزء قليل من اللاجئين لإسرائيل، حسب جدول زمني يمتد لفترة تبلغ عدة سنوات. ويمكن لكل عائلة لاجئة ان تختار حلا واحدا يناسبها من اربعة خيارات تشمل:

١. العودة لإسرائيل (مناطق ١٩٤٨) حسب كوتا سنوية والحصول على الجنسية الاسرائيلية.

٢. البقاء في الدولة الفلسطينية التي ستقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصول على تعويض عادل عن الممتلكات التي استولت عليها إسرائيل وعن الخسائر والمعاناة.

٣. الحصول على الجنسية الفلسطينية، والعودة لمناطق محددة في إسرائيل (مناطق ١٩٤٨)، يتم ضمها لاحقا للدولة الفلسطينية ضمن تبادل للأراضي مع إسرائيل مع الحصول على أية تعويضات مستحقة.

٤. الحصول على تعويض عادل عن الممتلكات والخسائر والمعاناة، والهجرة لإحدى دول أوروبا، او أمريكا، او أستراليا، أو كندا، والحصول على جنسية تلك الدولة او على الجنسية الفلسطينية.

(المصدر: من استمارة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية).

ويتطرق السيناريو المذكور، الى أن «القيادة الفلسطينية تعلن أنها ستكون مستعدة لقبول الأمر وأنها في الواقع قد عنونت ذلك في محادثات طابا من اجل دفع العملية السلمية»، ويتطابق هذا التوجه تقريبا مع ما نشر حول المقترح الاسرائيلي في محادثات طابا في جريدة الليموند ديبلوماتيك (انظر ادناه).

خيارات اللاجئين بموجب الورقة الاسرائيلية غير الرسمية في مباحثات طابا، وتشمل التالي:

١. الى اسرائيل: عدد محدود من اللاجئين يصل الى XX يكون متفقا عليه، مع أولوية للاجئين الفلسطينيين المقيمين حاليا في لبنان. وقد لاحظت دولة اسرائيل تعهدها الاخلاقي في ايجاد حل لتجمعات اللاجئين في مخيمات صبرا وشاتيلا.

٢. الى أراضي اسرائيلية مبادلة: ومن أجل هذا الهدف، يجب تحضير البنى التحتية لاستيعاب اللاجئين في المناطق تحت السيادة الاسرائيلية، والتي من شانها ان تتحول للسيادة الفلسطينية في سياق برنامج تطوير اجمالي.

٣. الى الدولة الفلسطينية: اللاجئون الفلسطينيون من شانهم تطبيق حقهم بالعودة بشكل غير محدود الى الدولة الفلسطينية، كوطن الشعب الفلسطيني، بموجب قوانينها السيادية وتشريعاتها الداخلية.

٤. اعادة التأهيل ضمن الدولة المضيفة الحالية: سيتم تمكين هذا الاحتمال على جناح السرعة وبصورة مكثفة أينما كان هذا الاحتمال واردا.

٥. اعادة الاندماج في دولة ثالثة: اعادة الاندماج الطوعي في دولة ثالثة تكون مستعدة وقادرة على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين.

وياتي هذا الرد على النقيض من الورقة الفلسطينية المقدمة في مباحثات طابا، والتي كانت قد نشرت أيضا في جريدة الليموند ديبلوماتيك،(ونشرت كذلك كاملة في العدد الاول من حق العودة) والتي تعرض حلا دائما لقضية اللاجئين الفلسطينيين يستند على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والقانون الدولي، ومبدأ الخيار الطوعي الفردي (أنظر أدناه). ويتضمن الموقف الفلسطيني المطروح في الورقة سالفة الذكر، قيدان على مبدأ الخيار، يتمحوران بوجود حصة عددية سنوية (كوتا) للعودة والتي لا تجحف في الوقت ذاته حق كل لاجئ بالعودة الى اسرائيل؛ والثاني، اعلان اللاجئين الراغبين بالعودة رغبتهم بفعل ذلك، ضمن خمس سنوات من اقامة لجنة العودة الى الديار. وقد قام المبعوث الاوروبي مغيل موراتينوس بتلخيص مباحثات طابا

الورقة الفلسطينية في مباحثات طابا:

بموجب قرار الجمعية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣)، فإن كل اللاجئين الراغبين بالعودة الى ديارهم في اسرائيل والعيش بسلام مع جيرانهم لهم الحق بفعل ذلك. ان حق كل لاجئ بالعودة يجب أن يكون ضمن صيغ وآليات الحل المفصلة في الاتفاق. وتتضمن هذه الصيغ الآتي:

١. يجب السماح بالعودة الى اسرائيل لكل اللاجئين الذين يسكنون حاليا في لبنان ويختارون حقهم في العودة بموجب هذه المادة ضمن سنتين من توقيع هذا الاتفاق (فقرة ١٥).

٢. بدون الانتقاص من حق أي لاجئ بالعودة الى اسرائيل، وبالاضافة الى الموافقة على عودة اللاجئين في الفقرة ١٥ أعلاه، فان الحد الادنى من عدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة الى اسرائيل سيكون XX كل سنة (فقرة ١٦).

٣. اللاجئين الراغبين بالعودة يجب أن يعلنوا رغبتهم بفعل ذلك للجنة، بموجب الاجراءات والمعايير التي ستتبع من قبل اللجنة، خلال ٥ سنوات من تاريخ انطلاق عمل اللجنة وتلقي مثل هذه الاعلانات. ان تطبيق حق العودة الذي سيتبع مثل هذه الاعلانات لن يكون مقيدا بوقت.

٤. على اللجنة تحديد، بموجب مقاييس صريحة وواضحة اولويات العودة للاجئين في كل سنة محددة بموجب الفقرة ١٦ من هذه المادة.

٥. العودة الى الديار يجب ان تكون على أساس الخيار الطوعي الفردي، ويجب ان تاخذ بعين الاعتبار المحافظة على وحدة العائلة.

٦. يجب تزويد اللاجئين بالمعلومات الضرورية التي من الممكن ان تكون جديرة بأخذها بعين الاعتبار لاتخاذ اللاجئين موقفهم حول العودة الى ديارهم.

٧. يجب عدم اجبار اللاجئين على البقاء او الانتقال الى حالات أو مناطق خطر أو عدم امان، أو الى مناطق تفتقر الى البنى التحتية الضرورية لاستئناف حياة اعتيادية.

٨. يجب ان يسمح للاجئين بالعودة بامان، بدون مضايقات، تخويف، اضطهاد، او تمييز، خاصة فيما يتعلق بانتمائهم القومي، او معتقداتهم الدينية، أو مواقفهم السياسية.

٩. على الاطراف ان تقوم باجراء التعديلات على تشريعاتها الوطنية الداخلية كما تتطلب الضرورة لتسهيل تطبيق حق العودة.

١٠. على الاطراف ان تدعو الدول التي تستضيف اللاجئين حاليا لتسهيل العودة المبكرة للاجئين بأسلوب يتناغم مع حقوق الانسان والقانون الدولي.

ويظل عرض نتائج وأعداد كمؤشر بشكل أو بآخر حول عدد اللاجئين الذين سيختارون العودة، هو امر في غاية الخطورة للمفاوض الفلسطيني، الذي يواجه اصلا العديد من العوامل التي تحدد خيارات اللاجئين. وبدون صيغ من المعلومات المفصلة والمستوفاة كما هي مبينة أعلاه، والكفالة بأن أي خيار متخذ من الممكن تطبيقه فعلا، فان هذا الأمر يطرح العديد من الأسئلة بصورة حادة حول ما اذا كانت الاستمارة المذكورة قادرة على التأثير فعلا على السياسة الحقيقية للمخططين. ماذا سيحدث، لو ان هنالك أكثر من ١٠ ٪ من اللاجئين يرغبون بالعودة عمليا؟ قد يصل العدد الى ١٥ ٪، أو ٢٥ ٪، أو حتى اكثر من نصف تعداد اللاجئين الفلسطينيين الذي يصل عددهم الى أكثر من خمسة ملايين لاجئ لعام ١٩٤٨؟ واذا أخذنا بعين الاعتبار، ديناميكية العملية التفاوضية عبر العقد الفائت، فان اسرائيل لن تجابه برفض فاعل في حال اخترقت مثل هذه الصفقة، بل أن التجربة التفاوضية المنبثقة عن اوسلو قد أفادت ان فشل التوصل الى التسوية سيكون من مسؤولية المفاوض الفلسطيني وقيادته بصورة حتمية.

ان الادعاء بان مثل استطلاع الرأي هذا قد يكون وسيلة سياسية ناجعة، هو عبارة عن نصيحة سيئة بكل بساطة. فبالاضافة الى المشاكل الواردة اعلاه، فان استخدام استطلاع الرأي هذا يدخل ضمن باب الاعتراف العملي والفعلي بالمطالب الاسرائيلية بالحفاظ على الطابع اليهودي لاسرائيل، والتي تتصف بشكل أساس بالحفاظ على الاغلبية العددية اليهودية في اسرائيل (وليس فقط). وبدون الخوض في الموافقة على الأبعاد القانونية، الاخلاقية، والسياسية لمثل هذه المطالب أو معارضتها، فان ذلك يظل نصيحة سيئة لمشاورة طرفنا المفاوض للاعتراف بالمطالب الاساسية والخطوط العريضة للمفاوض النظير، كصيغة للمفاوضات وعمادها، خاصة واذا كان موقف المفاوض (الفلسطيني) اصلا ضعيفا بفعل ميزان القوى السياسية، على الصعيد الثنائي أو الدولي على السواء. ان سياسة تفاوضية اكثر جودة وفاعلية، ترتكز على أساس الدفع باتجاه الصيغة المسندة الى القانون الدولي والممارسة المتعلقة بالحلول الدائمة لقضايا اللجوء في مختلف أنحاء العالم. أما بخصوص القلق او المخاوف الديمغرافية، التي تعتمد على اولويات أو خلفيات اثنية، قومية، أو دينية، فهي لا تدخل ضمن مجال ما يمكن الحاقه بالشرعية القانونية او بالممارسة ذات الجودة.

وفي معرض دفاعه عن الاستمارة ونتائج استطلاع الرأي، جادل د. خليل الشقاقي مدير المركز المذكور (في لندن، وول ستريت، ٣٠ تموز ٢٠٠٣)، بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت أصلا على تقسيم الأرض، ولهذا ليس منطقيا، منها أي م ت ف ان تطالب أو توصي بتقسيم السكان، فيما يصبح قسم منهم اسرائيليين وقسم آخر فلسطينيين». في الواقع، فاننا هنا نؤكد انه لا يوجد تعارض بين «حل الدولتين» وبين عودة اللاجئين، الراغبين فعلا بالعودة الى ديارهم. فاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحل الدولتين يعتمد أساسا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (المعروف بقرار التقسيم). والدولة الاسرائيلية معترف بها من قبل المجتمع الدولي بموجب نفس القرار، باعتبارها دولة يتساوى فيها تقريبا عدد السكان العرب واليهود. وأكثر من ذلك، فان اقامة أي دولة من الدولتين بموجب القرار المذكور يشترط باشتمال حماية الحقوق المدينية والقومية، وحقوق تملك الارض، وعدم التفرقة. ان التناقض بين «حل الدولتين» وحق العودة الفردي، يتواجد فقط في أذهان هؤلاء المؤيدين لمبدأ الدول الاثنو-قومية الحصرية.

وقد تسائل د. الشقاقي في معرض الرد: «كيف بامكانك أن تكون وطنيا فلسطينيا وفي نفس الوقت تؤيد لا-فلسطنة قطاع كبير من شعبك؟» عبر تأييد عودتهم الى ديارهم الأصلية في داخل اسرائيل. ويصطدم مثل هذا السؤال بطبيعة الحال بجملة من الحقائق الدامغة على الارض التي يبدو انه فاتت الشقاقي أو فاتها. فالفلسطينيون في داخل اسرائيل، بمن فيهم المهجرون في وطنهم، استمروا بالحفاظ على هويتهم الوطنية بالرغم من تجنسهم بالجنسية الاسرائيلية، وقد اعترف الباحثون والعلماء الاجتماعيون والسياسيون الاسرائيليون، بتطور عملية «فلسطنة» هؤلاء الفلسطينيين، الذين يعيشون في داخل اسرائيل، عبر العقود الخمس الفائتة، على الرغم من محاولات اسرائيل الدائمة والمحمومة لتذويبهم وتجريدهم من فلسطينيتهم، وهويتهم الوطنية والقومية. كما أن اللاجئين الفلسطينيين قد بقوا «فلسطينيين» بالرغم من عيشهم في الشتات القسري، لاكثر من خمسين عام. ان الفلسطينيين الذين يحملون حنسية ثانية مكتسبة، ليسوا اقل فلسطينية ووطنية فقط بسبب كونهم من حملة جوازات السفر الأخرى او الاضافية. وبموجب منطق الشقاقي، فان منظمة التحرير الفلسطينية، يجب ان تعارض اي تسوية للاجئين خارج دولة فلسطين، أي، أن عليها ان تطالب بعودة قسرية لكل الفلسطينيين، بسبب ان غير ذلك، سيقود الى عملية «لا فلسطنة» للشعب الفلسطيني.

وفي ذات الوقت، يبدو الشقاقي كمن يريد ايقاف معاناة الفلسطينيين انفسهم من قضية اللاجئين. «هاجس غير صحي مع الحقوق المثالية على حساب الاحتياجات الأساسية والمصيرية أو حتى الوجودية، تهدد بديمومة المعاناة لملايين اللاجئين. الحقوق والمعاناة بحاجة للسير سويا، ولكن ليس طويلا». وفي الواقع، فان الحقوق والمعاناة يجب الا يسيران سويا لفترة طويلة. ان مجرد هذا الجدال يعكس قطبية خاطئة بين القانون والسياسة ؟ أي ان الحقوق مثالية ولكن السياسة هي عملية، ومن الاستحالة ان يلتقي هذا الزوج. ان القانون بمجمله هو وسيلة عملية تؤسس جملة من المبادئ التوجيهية من أجل معالجة العلاقات بين الدول والأفراد بموجب المعايير الدنيا المقبولة. كما أن المبدأ القاضي بالسماح بعودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية في اعقاب توقف الاقتتال أو الصراع وتتبع ظروف آمنة هو مبدأ أساس يوجه السياسة الدولية في كل قضايا اللجوء في العالم. على النقيض تماما من ذلك، فان رفض اسرائيل لعودة اللاجئين، اعتمادا على الاعتبارات الاثنية، القومية، والدينية لانتماءات اللاجئين (والذي يوافق الشقاقي عليها) هو السبب الحقيقي لكيفية سير الحقوق والمعاناة معا وطويلا.

على أي حال يستطيع دكتور شقاقي ان يدعي كما يشاء حوله استطلاعه المذكور، وان يعتبره اداة جيدة للتفاوض. لكنه بالقطع استطلاع لم يعبر عن الرغبة الحقيقية للاجئين خصوصا اذا ما اخذنا ادواته، وظروفه وملابسات الوضع السياسي القائم بعين الاعتبار. فكلها ظروف تؤكد لا منطقية ولا صحة تلك الاستنتجات. وفي المقام الاخير فانه لا يخدم حقوق اللاجئين الفلسطينيين وانما يخدم مصلحة اسرائيل التفاوضية ويضع م ت ف في الزاوية الحرجة في المفاوضات. وفي النهاية نشير الى ان الاستطلاع خلق الكثير من البلبلة وترك اثارا سياسية سلبية في سياق العمل الجاد لانجاز حلول شاملة خاصة في قضية اللاجئين وحقهم في العودة الى ديارهم.

بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بيت لحم، فلسطين.
أيلول ٢٠٠٣.

قـراءة تحليليـة*

الموقف الإسرائيلي حول حق العودة للاج

إن الموقف الفلسطيني الذي عرض أثناء اللقاءات التفاوضية الأخيرة حول الوضع النهائي في كامب ديفيد بدايةً (تموز ٢٠٠٠) وطابا لاحقاً (كانون أول ٢٠٠٠)، قد أظهر بشكل جليّ وللمرة الأولى منذ بداية عملية أوسلو درجةً عالية من النقاشات والجدل في أوساط الصحفيين، المثقفين والسياسيين الإسرائيليين حول الحلول المطروحة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبالتحديد قضية حق العودة. وقد تراوحت هذه النقاشات ما بين الرفض الكامل والمطلق لعودة اللاجئين، وبين الاعتراف الخجول بعودة عدد قليل من اللاجئين، يكاد لا يذكر مقارنة بعدد اللاجئين العام. مؤشرات الاعتراف الخجول هذه تبغي الحد من فاعليته وربطه بكثير من القيود والعقبات. فيما تتضمن هذه الطروحات جمعاء الكثير من المضامين التمييزية العنصرية الصرفة (مثل الحفاظ على أغلبية يهودية ساحقة في دولة إسرائيل)، وربما هناك أقلية هامشية ومحدودة حتى الآن تعترف وتدعم تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، لكن صوتها لم يبرز بعد، ولم تفرض وجهة نظرها ضمن الطروحات الجماهيرية والنقاش السائد في إسرائيل.

إن انهيار عملية أوسلو، وتحوير إسرائيل لهدف التوصل الى «ترتيبات مؤقتة» غامضة في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة «شارون»، على حساب هدف التوصل الى اتفاقية سلام نهائية، يعني أن قضية اللاجئين ستغيب مرّة أخرى عن الصفحات الأمامية للصحافة الإسرائيلية. فيما ساهم «يوسي بيلين» وزير العدل السابق في الحكومة الإسرائيلية بخفوت الجدل والنقاش حول حق الفلسطينيين في العودة في الإعلام الإسرائيلي بعد أن رفض طلباً تقدم به مدير دائرة الأرشيف الرسمية يقضي بفتح ملفات الجيش والحكومة بعد أن مرّ عليها أكثر من خمسون عاماً. وجاء الرفض معللاً بأنه قد يضر بالدولة، خاصة وأنه يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، لذا ندوّن المقالات والمراجع في آخر المقال لمن يريد مزيداً من التفاصيل.

يتعرض هذا المقال بشكل موجز لبعض الطروحات الإسرائيلية المثارة في الإعلام الإسرائيلي والدولي المناهضة لحق العودة، وذلك من أجل دعم النقاشات حول الحل الدائم لقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين والتي تتلائم والقوانين الدولية وأكدتها قرارات الأمم المتحدة (وأهمها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤).

حق العودة في القانون الدولي

العديد من الكتّاب الإسرائيليين يدعون ان لا حق في العودة لأحد وفقاً للقانون الدولي.[١] وفي الحقيقة هناك أربعة هيئات قانونية دولية منفصلة أقرت حق العودة: الحق في التجنّس (كما هو مطلوب في حالة تعاقب الدول وخلافتها لبعضها البعض)، القانون الإنساني، قوانين حقوق الإنسان، وقوانين اللاجئين[٢] ومن ناحية عملية، تم التأكيد على حق العودة في أكثر من اتفاقية سلام دولية، منها اتفاقية السلام في يوغسلافيا السابقة (ونقصد على وجه الخصوص اتفاقية «دايتون» عام ١٩٩٥)؛ رواندا؛ موزمبيق؛ غواتيمالا وكمبوديا وغيرها الكثير. كما أن العديد من قرارات الأمم المتحدة قد أكدت أيضاً حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ودعت إلى تطبيقه. من الجزائر ورواندا عام ١٩٦٢ (قرارا الجمعية العامة رقم ١٦٧٢ بتاريخ ١٨ كانون أول ١٩٦١؛ قرارا الجمعية العامة رقم ١٧٤٣ بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٦٢) حتى البوسنة والهرسك (مثل قرار مجلس الأمن رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٩٣)، جورجيا (قرار مجلس الأمن رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩ تشرين أول ١٩٩٣) وكوسوفو (قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩، ٢٣ أيلول ١٩٩٨) جميعها في سنوات التسعينات وغيرها الكثير من الأمثلة الحية التي تثبت وجود هذا الحق في جميع الممارسات والأعراف الدولية والإقليمية.

ويعترف عدد آخر من الكتاب الإسرائيليين بوجود حق عودة فردي في القانون الدولي ولكنهم يدعون أنها لا تنطبق على اللاجئين في حالات الهجرة الجماعية.[٣] وبالرغم من ذلك التأكيد، فإن التزام الدول باحترام قوانين حقوق الإنسان لا يعتمد على عدد الأفراد الذين يختارون ممارسة إحدى حقوقهم الإنسانية. وكما لوحظ،[٤] فإن العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية (مثل الاتفاقية حول الحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية إزالة جميع أشكال العنصرية، وغيرها) جميعها تؤكد حق اللاجئين في العودة الى منازلهم التي هجّروا منها. فيما أكدت لجان الأمم المتحدة التي تراقب عملية تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل واضح أيضاً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ومنازلهم الأصلية داخل إسرائيل. كما أن العديد من اتفاقيات السلام، مثل رواندا وجورجيا اعتمدت بشكل واضح على مبدأ الحق الجماعي في العودة وتمثّل فعلاً بعودة آلاف اللاجئين ضمن إطار قوانين حقوق الإنسان الدولية.

حق العودة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948

يدعي العديد من الكتّاب الإسرائيليين أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ للعام ١٩٤٨ لا يعطي «الحق» للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم.[٥] إن قرار ١٩٤ لم يختلق حقاّ جديداً؛ وإنما أعاد تأكيد مبدأ القانون الدولي، (حق العودة مثلاً) أعتبر سلفاً حقاً ملزماً للدول في العام ١٩٤٨. وأثناء صياغة مسودة قرار ١٩٤، على سبيل المثال، أعترف فريق الولايات المتحدة بأن الفقرة (١١) من القرار والمتعلقة باللاجئين «تقرّ ببساطة اعتراف العالم العام بمبدأ حق العودة».[٦]

وفي هذا الصدد، يجادل معلّقون آخرون بأن القرار ١٩٤ يفرض حلاً معيناً معهوداً للاجئين الفلسطينيين.[٧] الحقيقة، أن قرار ١٩٤ واضح لا لبس فيه. فالجملة الأولى من الفقرة (١١) تؤكد ثلاثة حقوق تمثّل جوهر الحل الدائم والشامل للاجئين الفلسطينيين، حيث أكدت مبدأ العودة، استعادة الحقوق (وبلغة واضحة « العودة الى ديارهم»)، وتلقي التعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية. كما ونصّ القرار صراحةً أن تنفيذ هذه الحقوق مرتبطٌ بالاختيار الفردي لكل لاجئ. أما الفقرة الثانية من الفقرة (١١) فهي توجيه للجنة التوفيق حول فلسطين التابعة للأمم المتحدة لتسهيل عملية تنفيذ هذا الحل الموصى به وذلك بتتبع الخطوات والمهمات التالية: إعادة التوطين في الديار الأصلية، إعادة التوطين في بلد ثانٍ (فقط في حال الموافقة الخطيّة الطوعية الكاملة للاجئ على عدم العودة)، التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، الى جانب إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء اللاجئين في ديارهم.

منذ العام ١٩٤٨، اكتسب القرار ١٩٤ إلزاماً ذو ثقل كبير مستنداً للقانون الدولي، ليس لأنه يؤكد على مبادئ إلزامية حسب أعراف القانون الدولي فحسب، ولكن أيضاً لأن الحقوق التي أكدت في الفقرة (١١) عملت على التذكير بالتناغم مع تطور القانون الدولي على مدار العقود الخمس الماضية. وأيضاً، فإن تأكيد القرار ١٩٤ أضحى نهجاً سنوياً تتبعه الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ذلك الحين.

حق العودة كحق قابل للتفاوض

العديد من المقالات في الصحافة الإسرائيلية أكدت على أن حق العودة يجب أن يكون موضوعاً قابلاً للتفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي قد تترجم نتائجه بتطبيق القرار ١٩٤. ضمن إضعافه بالعديد من القيود والعقبات التي ستحدّ من شموليته وفاعليته.[٨] كقصرها لحق العودة على الكبار في السن وهم الجيل الأول للاجئين (وقد لا يقومون بالعودة دون عائلاتهم) الى جانب تطبيقه ضمن برنامج سنوي يرتبط بأعداد المهاجرين اليهود القادمين الى إسرائيل كل عام.

العديد من الكتّاب يجادلون أيضاً بأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى إسرائيل يتنافى مع الحل القاضي بوجود دولتين والذي ينهي الصراع العربي-الإسرائيلي.[٩] وبناءاً على هذه الجدلية، فإن على اللاجئين الفلسطينيين «العودة» الى الدولة الفلسطينية المستقبلية والتي ستسن «قانون العودة» المشابه للقانون الإسرائيلي للعام ١٩٥٠ الخاص بعودة اليهود الى إسرائيل. واقترح بعض المعلقين بوجوب توطين اللاجئين الفلسطينيين على مساحة من الأراضي المقتطعة من إسرائيل لصالح الدولة الفلسطينية المستقبلية ترتهن بموافقة الفلسطينيين على سيطرة إسرائيلية دائمة على المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

ورداً على هذه الإطروحات، فإن قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، كغيره من الحقوق التي أقرّها القانون الدولي، ليست قابلة للتفاوض. فحق العودة حق عالمي، وحق قاطع في القانون الدولي (كما ذكرنا سالفاً) وهو الحل الأنجع الذي سبق واستخدم في جميع قضايا جميع اللاجئين حول العالم دون استثناء، بغض النظر عن معتقداتهم، وديانتهم وجنسيتهم الأصلية. وقد وضع القرار ١٩٤ أيضاً إطاراً حقوقياً للحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. إن موضوعية أية عملية تفاوض للتوصل إلى السلام ، يتمثل في إعادة تأكيدها على حقوق اللاجئين وتأسيس الآليات والضمانات لتنفيذ هذه الحقوق.

ويجب أن توفر الاتفاقية المتفاوض عليها، ضمانات بالسماح لجميع اللاجئين الفلسطينيين بالاختيار الحر والطوعي لتنفيذ حقهم في العودة. بدون أية قيود اعتباطية وعنصرية.[١٠] وفي حالة اختيار اللاجئين لممارسة حقهم في العودة الى ديارهم ومنازلهم الأصلية داخل إسرائيل، فمن الضروري إعادة تشكيل القوانين المتعلقة بالجنسية الإسرائيلية وقوانين الأراضي الخاصة بها، تماماً كما حصل في حالات دول أخرى مثل جورجيا والبوسنة. فمن خلال ملاحظات جمعت لعدة لجان تابعة للأمم المتحدة والتي تقوم بمهام مراقبة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان توصلت الى نتيجة مفادها أن على إسرائيل أن تعيد تشكيل القوانين المتعلقة بالجنسية والأراضي من أجل تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين.

إمكانية تطبيق حق العودة

العديد من المقالات التي كتبت في الصحافة الإسرائيلية ادعت بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين هي ببساطة غير عملية لأن القرى الفلسطينية التي تعود أصولهم إليها مدمرة وهناك مستوطنات يهودية جديدة أقيمت على أراضيها.[١١] ويجادلون بأن عودة اللاجئين هي أشبه بنقل مخيمات اللجوء الى داخل إسرائيل. وهناك آخرين خيالهم أكثر إيحاءاً، يقترحون بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين يتطلب تدمير المدن والبلدات اليهودية وبهذا سوف تخلق موجات هجرة جماعية أخرى، ولكن هذه المرة ضد اليهود (ويستخدمون لذلك مقولة «إرموهم في البحر»).



وبالرغم من هذه «الحسابات»، أكّد دراسة أعدها الباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة،[١٢] وبصورة واضحة واقعية عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ومنازلهم الأصلية. وبناءاً على هذه الدراسة، فإن ٧٨٪ من السكان اليهود يقطنون حوالي ١٥٪ فقط من أراضي «دولة إسرائيل». وعودة اللاجئين الفلسطينيين لا تعني على الإطلاق هجرة جماعية لليهود من إسرائيل. وعملياً، وفي حال عودة اللاجئين الراغبين في العودة الى المناطق التي لم تدمر في العام ١٩٤٨، واستعادتهم لحقوقهم على أسس القانون الدولي (وعلى وجه الخصوص قوانين الحق في السكن) -والتي تم تطبيقها على حالات مشابهة في كسوفا وطاجكستان- سوف تضمن عدم المساس بحقوق كلا الفلسطينيين العائدين والمواطنين اليهود على أسس غير عنصرية متكافئة. إن تطبيق أسس وقواعد القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان في العيش في مسكنه الخاص به والملائم له من أجل ضمان أن عودة اللاجئين إلى إسرائيل لن تكون إلى حياة أخرى تشبه تلك التي عاشها في مخيمات اللجوء في الشتات.

حق العودة وعلاقته بالدولة اليهودية

أخيراً، فإن الأغلبية العظمى من الكتّاب الإسرائيليين الذين كتبوا ضد حق العودة، يعتبرون عودة اللاجئين الفلسطينيين «كابوس ديمغرافي» و «غيمة سوداء» تهدد الوجود الإسرائيلي واليهودي برمته.[١٣] ولن يتخلى اليهود عن أغلبية يهودية داخل إسرائيل، ففي حال عودة اللاجئين لن يصبح من حقهم المطالبة بحقوق خاصة وامتيازات هي حالياً ممنوحة لهم فقط دون سواهم. والرغبة في المحافظة على دولة يهودية مقتصرة على اليهود، كما يدعي العديد من الكتّاب بأنها مبنية على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ (قرار التقسيم)، وأثار هذا الإدعاء من جديد، في بعض الأوساط الإسرائيلية، فكرة تهجير السكان الفلسطينيين الى خارج المنطقة «سياسة الترانسفير»، فيما دعا آخرون إلى وجوب المحافظة على نظم الطوارئ المتبعة منذ العام ١٩٤٨.

إن قرار الجمعية العامة رقم ١٨١، والذي قد أوصى بتقسيم فلسطين الى دولتين واحدة يهودية والأخرى عربية، قد اشترط بشكل واضح أيضاً عدم التمييز على أسس عنصرية وتبنّى مبدأ حماية حقوق الأقلّيات السياسية والمدنية والدينية. كما أكّد وجوب الحفاظ على تساوٍ ديمغرافي أساسي بين اليهود والسكان العرب الفلسطينيين في داخل الدولة اليهودية المقترحة. وبغض النظر عن عودة اللاجئين الفلسطينيين، فقد توصلت جميع الدراسات الدولية والفلسطينية والإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أن السكان الفلسطينيين في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ سوف يتجاوز عدد السكان اليهود خلال عقدين من الزمن. أما الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ومنازلهم الأصلية بغية المحافظة على أغلبية يهودية ساحقة فهو يستند إلى مبادئ عنصرية فئوية تتعارض مع جميع القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية. مثل هذه الجدليات تتوافق على سبيل المثال مع الإجراءات العنصرية الهادفة إلى إبقاء أغلبية من البيض في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخلاصة

إن الكتّاب الإسرائيليين الذين يجادلون بأن حق العودة غير قابل للتطبيق على اللاجئين الفلسطينيين قد أعلنوا أن موقفهم هو خط أحمر لا يمكن لإسرائيل تجاوزه. في أوائل كانون الثاني ٢٠٠١، صرّح وزير العدل الإسرائيلي «يوسي بيلين» بأن إسرائيل لن تستطيع أبداً السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية لأن هذا يعني أن تكون إسرائيل بالضرورة «مجرد دولة عادية، وليس دولة كما أردناها دوماً». آخرون وضعوا الموقف الإسرائيلي في معانٍ أكثر حدة، مصرحين بأن المواجهة والعنف هي شيء مفضل لديهم على عودة اللاجئين الفلسطينيين.

إن حق العودة هو مطلب لجميع اللاجئين على وجه الأرض، فهو حق عالمي أساسه الشرعية والقوانين الدولية، ينطبق على جميع اللاجئين الذي هجّروا قسراً من منازلهم وديارهم الأصلية. في رواندا وموزمبيق، على سبيل المثال، أنتظر اللاجئين فترة طويلة زادت عن الثلاثة عقود استطاعوا بعدها ممارسة حقهم في العودة. مئات الآلاف من المهجّرين من جنوب القوقاز بدءوا بالعودة الى ديارهم ضمن عملية شاملة سهلتها الأمم المتحدة في الأربعينات. في غواتيمالا، شكّل اللاجئون هناك جسماً تمثيلياً خاصاً بهم في أواخر الثمانينات

ـــئين الفلســطـيـنـيـيـن

«المفوض الدائم» الذي فاوض حكومة غواتيمالا على إعادة تأهيل اللاجئين في ديارهم الأصلية. وفي البوسنة والهرسك، تجمّع اللاجئين من جذور عرقية مختلفة (تحالف العودة) للضغط من أجل حقهم في العودة. إن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين مثلهم مثل اللاجئين الآخرين حول العالم هو جوهر الحل العادل والدائم للصراع العربي/الفلسطيني-الإسرائيلي.

الهوامش

* نشر هذا المقال من قبل مركز بديل، كأحد نشراته غير الدورية في نيسان (أبريل) من العام ٢٠٠١، ومؤرشف على صفحة الانترنت التابعة للمركز: www.badil.org

(١) «إن الحق الطبيعي للاجئين المهجرين بالعودة أثناء الحرب، نزوحاً أو طرداً، الى المناطق التي هجّروا منها، هو موضع خلاف في القانون الدولي، وأنه من الصعب إيجاد داعمٍ متناغمٍ مع هذا الحق حتى في المعاهدات الدولية» (داني روبنشتين، صحفي، هآرتس، ٤-١-٢٠٠١).

«حق العودة هو حق ليس مطلوب ولا مضمون للاجئين آخرين» (مارك هلر، باحث، جامعة تل أبيب، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، ١٤ تموز ٢٠٠٠).

(٢) للحصول على تفاصيل تحليلية، أنظر: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ورقة عمل رقم ٨، «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: دراسة في القانون الدولي». ورقة العمل هذه، وغيرها من الأوراق والمطبوعات ذات العلاقة مؤرشفة على صفحة الانترنت التابعة لمركز بديل: www.badlil.org

(٣) حق العودة في قوانين حقوق الإنسان «من المفترض أن يطبّق على الأفراد، التأكيد عى حق الفرد وليس لمجموعات كبيرة من الناس الذي غادروا كضحايا للحرب» (روث لابيدوث، بروفيسور في القانون الدولي، الجامعة العبرية-القدس ،.(2001-1-16

(٤) للحصول على تفاصيل تحليلية، أنظر: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ورقة عمل رقم ٨، «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: دراسة في القانون الدولي». ورقة العمل هذه، وغيرها من الأوراق والمطبوعات ذات العلاقة مؤرشفة على صفحة الانترنت التابعة لمركز بديل:www.badlil.org

(٥) "القرار ١٩٤ لا يؤسس أي (حق) على الإطلاق، يدعو لوحده لحق خالد وغير مشروط. كما وضع تجاه قرار مجلس الأمن، إن قرار الجمعية العامة ليس به أي إلزام لوقفة دولية. بل إنها مجرد توصيات« . (شلومو غازيت، عقيد إسرائيلي متقاعد. جيروسالم بوست،.(2001-2-6

«القرار ١٩٤لا يفرض حلاً معيناً ولا يحدد وقتاً معيناً لتنفيذ توصيات العودة التي يتضمنها». (روث لابيدوث، بروفيسور في القانون الدولي، الجامعة العبرية-القدس، ١٦كانون ثاني ٢٠٠١).

(٦) لمزيد من التحليل، راجع ملاحظة رقم.2

(٧) "يوسي بيلين (وزير العدل السابق) يجادل بأن القرار ١٩٤لم يذكر أي مرّة كلمة (إسرائيل)، وهو بذلك لم يحمّل إسرائيل أية مسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين، ولا أية مسؤولية إسرائيلية لحلها. قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لم يذكر أيضاً »جنسية« هؤلاء اللاجئين.« (ألوف بن، صحفي، هآرتس، ٢٥ كانون أول 2000).

(٨) "يجب على إسرائيل التأكيد على أن المفاوضات ستؤدي إلى حقوق متفق عليها بشكل متبادل.» (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها المركز الإسرائيلي-الفلسطيني للبحث والإعلام وإعيد طبعها في هآرتس.(

«الفكرة هي تزويد اللاجئين بقائمة من البدائل والخيارات المشجعة والمناسبة من أجل تجنّب أية حاجة للتطبيق المطلق. عندها، نظرياً، ٩٥٪ من اللاجئين سيقررون قبول التعويض والتوطن في بلد آخر غير ديارهم الأصلية بمعنى العودة إلى إسرائيل.» (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها المركز الإسرائيلي-الفلسطيني للبحث والإعلام وإعيد طبعها في هآرتس).

«ربما تقترح إسرائيل بأن يكون ثمن العودة محدوداً لنسبة مئوية من القادمين الجدد السنوية بموجب قانون العودة لليهود. وبهذا، إذا كان عدد القادمين للسنة السابقة ٥٠,٠٠٠ بموجب قانون العودة ، فإنه ربما يسمح لخمس (١/٥) العدد من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة في السنة التي تليها...أما أولئك الذين لم يشملوا في الحصة السنوية فعليهم الانتظار في الطابور. وكلما كان طابورهم طويلاً كلما انتظروا مدة أطول وبهذا سوف يقل ميول اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل وبالتالي سيختارون خياراً آخر.» (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها المركز الإسرائيلي-الفلسطيني للبحث والإعلام وإعيد طبعها في هآرتس).

«وثيقة بيلين-أبو مازن (تقترح) بأن تنقل إسرائيل مستوطنة حالوتسا في النقب للفلسطينيين من اجل توطين اللاجئين وتطبيق حق العودة على أراضيها.» (دان مارغليت، هآرتس، ١٧ تموز ٢٠٠٠).

(٩) "بعد أن اتفقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على تقسيم فلسطين إلى دولتين -واحدة يهودية والأخرى فلسطينية- لا يمكن للفلسطينيين مواصلة جدالهم بأن الدولة اليهودية هي وطنهم وبوجوب عودتهم إليها.» (يوئيل زنغر، المستشار القانوني السابق لوزير الخارجية ورئيس فريق المفاوضين في اتفاقية أوسلو في حكومة رابين-بيريس، »ليس هناك عودة للاجئين إلى إسرائيل«، مجلة نقابة المحاميين الأمريكية، كانون ثاني.(2000

« [ ] للفلسطينيين الحق في سن قانون عودة للدولة الفلسطينية، مثل الذي نملكه نحن، للدولة الفلسطينية، وإنه يمكننا التخمين والأمل بأن تحل مشكلة اللاجئين في حدود الدولة الفلسطينية، مع إمكانية جمع شمل بعض عائلات اللاجئين في إسرائيل.» (السلام الآن، مقتبس من مقابلة أجراها آرون ليرنر، IMRA ، ٢٩ آب ٢٠٠٠).

(١٠) لمزيد من المعلومات حول خيار اللاجئين، أنظر: نشرة مركز بديل غير الدورية رقم ٤: »حق العودة وما يعنيه خيار اللاجئين«. هذه النشرة ونشرات أخرى ذات صلة مؤرشفة على صفحة الانترنت التابعة لمركز بديل: www.badil.org

(١١) "عندما تم تبني القرار ١٩٤، كانت المنازل والممتلكات لا تزال موجودة. ولكن منذ ذلك الوقت دمرت المنازل وبنيت مستوطنات جديدة ذات طابع مختلف.» «بينما كان مبدأ (العودة الى منازلهم الأصلية) مناسباً وممكناً في العام ١٩٤٨، فقد أصبح خياراً غير واقعي منذ سنوات مضت. وتطبيقه هذه الأيام هو تفكيك وهدم البنية التحتية الجديدة التي بنيت على مدار الخمسين عاماً الماضية.» (شلومو غازيت، كولونيل إسرائيلي متقاعد، جيروسالم بوست، ٦ شباط.(2001

«يستغرب المرء لماذا تخلّد منظمة التحرير الفلسطينية نكبة الفلسطينيين ومأساتهم من خلال نقلهم من مخيمات اللجوء في لبنان أو غزة إلى مخيمات لاجئين أخرى في إسرائيل، حيث أن أغلبهم لن يتمكنوا من العودة الى منازلهم الأصلية، حتى ولو وافقت إسرائيل على عودتهم إلى داخل حدودها.» (تسفي بار إيل، هآرتس، ٣١-١٢-٢٠٠٠).

(١٢) سلمان ابو ستة، حق العودة: مقدس وقانوني وممكن. لندن: مركز العودة الفلسطيني،.1999

(١٣) "في الأيام الأخيرة، تعبّر الأغلبية اليهودية بوضوح مربك عن رغبتها بالاحتفاظ بالتفوّق العددي.» »مثل هذه الثقة ليس بعنصرية ولا وطنية، [ ] إنها تخفق في قلوب جميع الأمم.» «ومن الجدير ذكره حقيقة كون إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة [قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧].» (ديفيد غروسمان، مؤلف، الصحافة النرويجية، كانون الثاني 2001).

«الديمغرافية الإسرائيلية الطبيعية هي، من حقها الخاص، مغلفة في سحابة سوداء.« (أفراهام تال، هآرتس، ٢٨ كانون أول ٢٠٠٠).

«إن جذر جمع العائلة الفلسطينية سوف ينحدر في التاريخ حتى يصل النبي محمد، وسوف يضع حداً للدولة اليهودية.» (دان مارغليت، هآرتس، ١٧ تموز ٢٠٠٠).

«مقابل الوعد بالعودة الى عكا ويافا، والذي نشأ الفلسطينيون تحت ظلّه على مدار أكثر من ٥٠ عاماً، قررت إسرائيل عدم الانتحار.» (يوسي بنتسيمان، هآرتس، ٣١ كانون أول ٢٠٠٠).

«أنا مقتنع تماماً أن هذا ليس الخط الأحمر الوحيد، لأنه في اللحظة التي تفقد فيها إسرائيل أغلبيتها اليهودية، فسوف تفقد هويتها الوطنية. ولن تكون قادرة على الوجود بنفس المكونات التي قامت على أساسها، حيث ستكون مجرد دولة عادية، وليس كدولة كما نريدها.» (يوسي بيلين، القدس، ٥ كانون ثاني ٢٠٠١).

«إذا ما كانت هناك ضرورة ملحة لإسرائيل للاختيار ما بين تقديم تنازلات [حول حق العودة] وبين الحرب، فسوف تفضّل المخاطرة بخوض مواجهة عنيفة محتملة.» (زئيف شيف، هآرتس، ٣ كانون ثاني ٢٠٠١).

«لقد سمعت وقرأت بتمعّن توقعات الديمغرافيين، كما رايت الكتابات على الجدران. في العملية الجارية حالياً، إذا لم تأخذ إسرائيل الخطوات المناسبة والضرورية، فإنها قد تعرّض وجودها كدولة يهودية للفناء، كدولة بأغلبية يهودية ساحقة.» «[نحن نحتاج] إلى الاعتراف بوجود الخطر، الضرورة والحاجة الملّحة لرؤيتها كتهديد موجود، وضرورة وضع هذا الخطر في أولوية الهموم الوطنية وموضعاً لاتخاذ سياسات طارئة.» (شلومو غازيت، كولونيل والقائد العسكري السابق للجيش، جيروزالم بوست، ٢٨ آذار ٢٠٠١).

اللاجئون ومنظمة التحرير الفلسطينية

بقلم: تيسير نصر الله*

شهد عام ١٩٤٨ ميلاد قضية اللاجئين الفلسطينيين، واصطلح على تسمية ذلك العام بعام النكبة، اشارة الى الجرائم الصهيونية التي ارتكبت بحق المواطنين الفلسطينيين الامنين في بيوتهم، والعزل من السلاح، والذين كانوا على موعد من الحصاد بعد عناء عام كامل من حراثة الارض وبذرها حتى اصبحت يانعة تنتظر القطاف، خاصة وانها كانت ترتوي من مياه السماء ومياه المتوسط مما يساهم في اخضرارها...

وبينما كان الانسان الفلسطيني المولع بحب الارض ينتظر كل ذلك، كانت عصابات الهجاناة وشتيرن القادمة من بلاد الغرب، تحاول ان تضع لها موطئ قدم على عذابات الفلسطيني في هذه الارض الكنعانية، فتوغل في جرائمها المنظمة على مرأى ومسمع من حكومة الانتداب البريطاني وبدعم مباشر منها، بهدف ارهاب الفلسطيني المتمسك بذرات تراب وطنه وبرمل شواطئ يافا وحيفا واسوار عكا وجبال الجليل وسهل مرج ابن عامر. وبينما كانت بريطانيا « العظمى» تنهي مهمتها الانتدابية في فلسطين بعد ان رعت هذه العصابات وساهمت في اشتداد عودها، وتيقنت بأنها قادرة على اكمال ما جاءت بريطانيا بتنفيذه، وهو اقامة كيان لليهود في فلسطين على انقاض الشعب الفلسطيني، كان لا بد من احتلال فلسطين وارتكاب الجرائم والمجازر لطرد سكانها الاصليين واحلال يهود اوروبا وروسيا مكانهم، ليقوم الفلسطيني بدفع فاتورة ما تعرض له اليهود على ايدي النازيين.

وبتواطؤ ملحوظ من الدول العربية استطاعت تلك العصابات الصهيونية من انجاز طرد الفلسطينيين واقامة الكيان الاسرائيلي الذي سيكون دولة اليهود القادمين من كل اقطار العالم باستثناء فلسطين. وسرعان ما بدأت دول العالم تعترف بشهادة ميلاد هذا المولود المشوه وقائم على العنصرية وسفك دماء الابرياء.

وامام هذا الواقع المرير، وجد الانسان الفلسطيني نفسه مشتتا امام المنافي والخيام، وهو يحلم بالعودة لاتمام مراسيم الحصاد، ولم يكن امامه سوى الاستعداد لما تخبئ له الايام من مفاجآت تهدد حياته ووجده كشعب موجود في اعماق التاريخ.

فكانت البدايات في تضميد الجراح النازفة، وتشكيل مجموعات للثأر والانتقام وتنفيذ العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، والسعي الى تنظيم الذات لمواجهة تلك العصابات التي اصبحت دولة معترف بها.

وفي العام ١٩٦٤ اقرت القمة العربية الاولى المنعقدة في القاهرة انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ككيان وطني شرعي بزعامة احمد الشقيري، والتي اعتبرت في حينه مجرد شكل فارغ امتدادا للرسمية العربية التي لا تؤمن بالثورة والكفاح المسلح، خشية منها بان العمليات المسلحة ضد اسرائيل ستدفع الاخيرة لمهاجمة الدول العربية غير المستعدة للحرب بعد.

وبعد تشكيل المنظمة بعام واحد ظهرت حركة فتح كرد فعل طبيعي ضد حالة التخاذل والهزيمة والاحباط وجعلت من اوساط اللاجئين في المخيمات الممتدة بدول الطوق المحيطة بفلسطين تربة خصبة لها ولنشاطها، وتوالت المنظمات والجبهات الفلسطينية بالظهور وهي تحمل شعار تحرير فلسطين، وسرعان ما هيمنت تلك الفصائل على هيئات منظمة التحرير الفلسطينية وتولت قيادتها، لتعمل على بلورة الهوية النضالية وتوحيد صفوفهم، خاصة وانها كانت تحمل شعار تحرير الاراضي المحتلة عام١٩٤٨ وعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا منها.

فكانت م.ت.ف هي الوعاء الجامع للفلسطينيين بمختلف توجهاتهم ومنطلقاتهم السياسية والأيدلوجية، وتم الاعتراف بها كممثل وحيد وشرعي للفلسطينيين انما تواجدوا، مما اكسبهم صفة دبلوماسية لتكون عضوه في كل الهيئات الدولة معبرة عن امال وطموحات الشعب الفلسطيني.

واحتلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الاولوية لدى قيادة المنظمة باعتبارها القضية المحورية للشعب الفلسطيني، بل هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي واساس المشكلة، وسعت المنظمة الى انشاء دائرة خاصة بشؤون اللاجئين من دوائرها المختلفة، يرأسها احد اعضاء لجنتها التنفيذية سميت بدائرة شؤون اللاجئين، حيث اسند اليها مهام تتعلق باللاجئين الفلسطينيين في كل مكان يتواجدون فيه، من رعاية شؤونهم الحياتية، الى الاهتمام بقضاياهم ومشاكلهم مع الدول التي يقيمون فيها، الى التعبير عن مواقفهم السياسية وعدم التفريط بحقوقهم الاساسية.

وبما ان المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة الاولى التي تجمع كل ممثلي الشعب الفلسطيني فقد شكل لجنة خاصة من لجانه لمتابعة امور اللاجئين، واعتبر رئيس هذه اللجنة عضوا في المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، لذلك فاننا ونحن نتابع ادبيات دائرة شؤون اللاجئين ولجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني كجهتين رسميتين فاننا نرى تمسكا بالمواقف السياسية الداعية الى تحميل اسرائيل المسؤولية الاولى والاخيرة عن المأساة التي حلت باللاجئين الفلسطينيين، والضغط على المجتمع الدولي لتنفيذ قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٤٨، والمتضمن في بنوده السماح بعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويضهم عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم جراء رحلة اللجوء القاسية.

ان الحفاظ على مؤسسات وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية واجب وطني يدعمه الشعب الفلسطيني بكل اختلافاته، وان العمل على اعادة الاعتبار لهذه المؤسسات الهيئات مصلحة وطنية عليا، لان المنظمة هي الاطار المعنوي للشعب الفلسطيني، فلا بد من تفعيل دور هذه الهيئات وخاصة منها العاملة في نطاق قضية اللاجئين ورفدها بالكفاءات، ومنحها من الامكانيات ما يسمح لها بتغطية نشاطاتها في كل تجمعات اللاجئين، لتكون معبرا عن آلامهم، وناطقا رسميا باسمهم.

ولا بد كذلك من تكامل الادوار بين المؤسسات الرسمية انفة الذكر ومؤسسات اللاجئين المنبثقة عن تجمعاتهم، وتوحيد السياسيات والرؤى والمواقف لخلق حالة من الفهم المشترك لخطورة الوضع الذي يحيط بقضيتهم من كل اتجاه.

ان دعم واسناد هذه المؤسسات الاهلية هو واجب مقدس لا بد من القيام به، لما تقوم به من دور توعوي وتثقيفي وتربوي وسياسي تجاه اجيال اللاجئين المختلفة، لحماية هذه القضية وصوتها من أي عابث او مستهتر او مشبوه.

*عضو لجنة اللاجئين في المجلس الوطني.

الصفحة الأدبية

فلسطينيون يكتبون عن اللجوء والعودة والحنين

مديح الظل العالي

[مقاطع]

شعر: محمود درويش

صبرا - فتاة نائمة
رحل الرجال الى الرحيل
والحرب نامت ليلتين صغيرتين،
وقدمت بيروت طاعتها وصارت عاصمة..
ليل طويل
يرصد الأحلام في صبرا،
وصبرا نائمة.
صبرا- بقايا الكف في جسد قتيل
ودّعت فرسانها وزمانها
واستسلمت للنوم من تعب، ومن عرب رموها خلفهم.
صبرا- وما ينسى الجنود الراحلون من الجليل
لا تشتري وتبيع الا صمتها
من أجل ورد للضفيرة.
صبرا- تغني نصفها المفقود بين البحر والحرب الأخيرة:
لمَ ترحلونَ
وتتركون نساءكم في بطن ليلٍ من حديد؟
لمَ ترحلونْ
وتعلّقون مساءكم
فوق المخيم والنشيد؟
صبرا- تغطي صدرها العاري بأغنية الوداع
وتعد كفيها وتخطئ
حين لا تجد الذراع:
كم مرة ستسافرونْ
والى متى ستسافرونْ
ولأي حلم؟
وإذا رجعتم ذات يومْ
فلأي منفى ترجعون،
لأي منفى ترجعون؟
صبرا- تمزق صدرها المكشوف:
كم مرةْ
تتفتح الزهرةْ
كم مرةْ
ستسافر الثورة؟
صبرا- تخاف الليل. تسنده لركبتها
تغطيه بكحل عيونها. تبكي لتلهيه:
رحلوا وما قالوا
شيئا عن العودة
ذبلوا وما مالوا
عن جمرة الوردة!
عادوا وما عادوا
لبداية الرحلة
والعمر أولاد
هربوا من القبلة.
لا، ليس لي منفى
لأقول: لي وطن
الله، يا زمن..!
صبرا- تنام. وخنجر الفاشي يصحو
صبرا تنادي.. من تنادي
كل هذا الليل لي، والليل ملح
يقطع الفاشي ثدييها - يقل الليل
يرقص حول خنجره ويلعقه. يغني لانتصار الأرز موالا،
ويمحو
في هدوء.. في هدوء لحمها عن عظمها
ويمدد الأعضاء فوق الطاولة
ويواصل الفاشي رقصته ويضحك للعيون المائلة
ويجن من فرح وصبرا لم تعد جسدا:
يركبها كما شاءت غرائزه، وتصنعها مشيئته.
ويسرق خاتما من لحمها، ويعود من دمها الى مرآته
ويكون - بحر
ويكون - بر
ويكون - غيم
ويكون - دم
ويكون - ليل
ويكون - قتل
ويكون - سبت
تكون - صبرا.
صبرا - تقاطع شارعين على جسد
صبرا نزول الروح في حجر
وصبرا - لا أحد
صبرا - هوية عصرنا حتى الأبد.



جسر العودة

شعر: توفيق زياد

أحبائي !!
برمش العين
أفرش درب عودتكم ،
برمش العين .
وأحضن جرحكم ،
وألمّ شوك الدّرب ،
بالجفنين .
وبالكفين ،
أطحن صخرة الصّوان ،
بالكفين .
ومن لحمي ..
سأبني جسر عودتكم ،
على الشطّين .

حنين إلى الوطن

شعر: عبد الرحيم محمود

تلك أوطاني وهذا رَسمُها … في سُوَيداء فُؤادي مُحتَفر
يتراءى لي على بَهجتها … حيثما قلَّبت في الكون النَّظر
في ضِياء الشمس في نور القمر … في النَّسيم العَذب في ثغر الزهر
في خرير الجدول الصافي وفي … صَخَب النهر وأمواج البحر
في هتون الدَّمع من هول النَّوى … في لهيب الشَّوق في قلبي استعر
دقة الناقوس معنى لاسمها … واسمها مِلءَ تسابيح السَّحر
فِكرة قد خالطت كلّ الفِكَر … صُورة قد مازَجت كل الصُّور
هي في دُنياي سر مِثلما … قد غدا اسم الله سِرّاً في الصُّور
يا بلادي يا مُنى قلبي إن … تَسلمي لي أنت فالدُّنيا هدر
لا أرى الجنة إن أدخلتها … وهي خلو منك إلا كسقر
منيتي في غُربتي قبل الرَّدى … أن أُمَلّي من مَجاليك البَصَر
ظَمِئَت نفسي لِمغناك فهَل … يُطفيءُ الحرقةَ بالفؤاد القَدَر ؟
وتمرين بيمناك على … جَسد أضناه في البعد السَّهَر
ويغني الطيّر في أشجاره … نغماً يُرقص أعطافَ الشَّجر
خَبَر تنقُلُه ريح الصِّبا … ويُذيع الزِّهر أنسام الخَبَر
ويُلاقي كل إلفٍ ألفِه … ويَلُمان الشَّتيتَ المنتِثر
يابلادي أرشفيني قَطرَةً … كلُّ ماء غير ما فيك كَدَر
ليت من ذاك الثّرى لي حَفنة … أتملى من شذى التّرب العَطِر

سنعود

شعر: عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى)

خَلعتُ على ملاعبها شَبابي … وأحلامي على خُضرِ الرَّوابي
ولي في كُلِّ مُنعَطَفٍ لِقاء … مُوَشّي بالسَّلام وبالعِتاب
وما رَوَت المروجُ سوى غنائي … وما رَوّى الكرومَ سوى شرابي
سلي الأفُقَ المُعَطَّرَ عن جَناحي … شذاً وصباً يرفُّ على السحاب
ولي في غوطتيك هوى قديم … تَغلغل في أمانيّ العِذاب
وفي ((برداك)) تاريخ الليالي … كأني كنت أقرأ في كتابي
درجت على ثراك وملء نفسي … عبير الخالدين من التراب
ألملم من دروبك كل نجم … وأنثره، أضيء به رحابي
وعدت إلى حماك خيال شعب … يطوف على الطلول وفي الشعاب
أتنكرني دمشق؟.. وكان عهدي … بها أن لا تلوح بالسراب
أتنكرني ؟.. وفي قلبي سناها … وأعراف العروبة في إهابي
أمالي في ظلال الديار حب … شفيع صبابتي عند الحساب
فلسطين الحبيبة كيف أغفو … وفي عيني أطياف العذاب
أطهر باسمك الدنيا ولو لم … يبرح بي الهوى لكتمت ما بي
تمر قوافل الأيام تروي … مؤامرة الأعادي والصحاب
فلسطين الحبيبة.. كيف أحيا … بعيداً عن سهولك والهضاب
تناديني السفوح مخضبات … وفي الآفاق آثار الخضاب
تناديني الشواطىء باكيات … وفي سمع الزمان صدى انتحاب
تناديني الجداول شاردات … تسير غريبة دون اغتراب
تناديني مدائنك اليتامى … تناديني قراك مع القباب
ويسألني الرفاق ألا لقاء … وهل من عودة بعد الغياب
أجل.. سنقبل الترب المندى … وفوق شفاهنا حمر الرغاب
غداً سنعود والأجيال تصغي … إلى وقع الخطى عند الإياب
نعود مع العواصف داويات … مع البرق المقدس و الشهاب
مع الأمل المجنح والأغاني … مع النسر المحلق والعقاب
مع الفجر الضحوك على الصحاري … نعود مع الصباح على العباب
مع الرايات دامية الحواشي … على وهج الأسنة والحراب
ونحن الثائرين بكل أرض … سنصهر باللظى نير الرقاب
تذيب القلب رنة كل قيد … ويجرح في الجوانح كل ناب
أجل !.. ستعود آلاف الضحايا … ضحايا الظلم تفتح كل باب

حيفا في سواد العيون

شعر : حسن البحيري

ما أَشرقتْ عيناكِ إلاَّ خانني … بصَبابتي .. صبري .. وحُسْنُ تجملي
وتَحسَّستْ كفّايَ من ألَم الجوى … سهماً مغارسُ نَصْلِه في مقتلي
وتسارعتْ من مُهْجَتي في وجنتي … حُمْر المدامع جدولاً في جَدولِ
فلقد رأيتُ بلحظ عينكِ إذ رَنَتْ … والتّيهُ يَكْحَلُها بميل تَدلُّلِ
((حيفا)) وشاطئها الحبيبَ، وسَفحهَا … وذُرىً تعالتْ للسِّماكِ الأَعْزَلِ
ومُنىً تقَضتْ في فَسيح رحابها … وهوىً تولَّى في الشباب الأولِ
ورأيتُ هَيْمَنَة الأَمان مُطَمأَنَ … اللهفاتِ من غَدْر الصُّروفِ الحُوَّلِ
بِظِلال أهداب ترِفُّ غَضارةً … كظلالِ أَهْدابِ الغَمام المثْقَلِ
وذكرتُ من عُمْر النعيم مَضاءه … بِصِبىً على رُودِ الليالي مُعْجَلِ
والعيْشُ بُسْتانٌ وبَسْمَةُ سعدهِ … فَجرٌ بأفراحِ المشارق يَنجلي ..
والنجم يَسحبُ من مَشارفِ أُفْقِهِ … ذيلَ الإباءِ إلى مَشارِفِ مَنزلي
عينٌ رأيتُ بِسْحرِها وفُتونها … أحلامَ عَهْدٍ بالصَّفاءِ مُظلّلِ
ولمحتُ بين سوادها وبياضِها … ظِلَّ الصَّنَوْبَرِ في أعالي ((الكَرْملِ))
فعلى جفونكِ لاحَ طَيفُ ربيعه … والحُسْنُ يوطئه بساطَ المُخمَلِ
والسَّوْسَنُ المطلولُ بَيْن صخوره … خَفقُ العِطافِ على أغاني البُلْبلِ
ومَضاجعُ الأحبابِ في أحضانه … بَيْنَ الخَمائلِ من حَريرٍ مَوصْلي
والرّيحُ تَشْدو في مَلاعب دَوْحه … نَغَماً تنامُ له عيونُ العُذَّلِ
جَبَلٌ أَطَلَّ على مرابع أُنْسه … قَمَري . . وغابَ وَتِمُّه لم يكْملِ
وغَرَسْتُ بين شعافه وشِعابه … زَهْر الصِّبا وَرَوَيْتُه من سَلْسَلي
ورعيته بالرُّوح من لَفحٍ .. ومن … نَفْحٍ ومن غِيَر الزمانِ النُّزَّلِ
فنَما على جُهْد الضَّنى .. وعَنائه … وزكا على جُرحٍ عَسيرِ المَحْمَلِ
حتى استوى سُوقاً .. وَهَدْهَدَ خاطري … مَجْنىً .. وأكمامُ الرَّجاءِ بَسَمْنَ لي
قَطَفَتْهُ كفُّ غيرُ كفّي عَنْوَةً … وجَناهُ من أرضي غريبُ المَنْجلِ
فإذا رنوتُ إلى لحاظكِ تائهاً … من سِرِّها في جُنْح ليْلٍ أَلْيَلِ
مُتَعَثِّرَ اللحظَاتِ ، مَشْدُوهَ الأسى … أَهْفو لِحَظٍّ مُدْبِرٍ أو مُقبلِ
وأنا أَرُودُ بِلَهْفتي وصَبابتي … أَلَقَ السَّنى من وَجْهكَ المتهلِّلِ
فَتَلَفَّتي ، لا تَعْطِفي جِيدَ الحَيا … عنّي ، ففي عينيكِ غايةُ مأْمَلي ....

أين أشعار الغزل ؟

شعر : سمير عطية

قالوا انتهيتَ صديقنا ولقد دنا منك الأجلُ
لم نقرأ السَّطر المحببَ من غرامٍ أو غزلْ
أو نسمع الشِّعرَ الذي سيذوبُ في تلكَ المُقَلْ
حتَى متى يا حاملَ الأحزانِ نتنهجُ المُثُلْ؟
وَتُميتُ شِعركَ في صحارى العُربِ بَحثاً عن بطلْ؟

أوَاهُ يا أحبابُ لوْ تدرون ما تُخفي القلوبْ
كيف الفؤادُ بعشقِها أبداً وربِّ لا يَتُوبْ
حتَى أتى ذاك الزَّمانُ وقُطِّعتْ فينا الدروبْ
العِلْجُ ضامَ حبيبتي ورمى بها وسطَ الكُرُوبْ
أمَا أنا يا إخوتي فنفيتُ عنْ وطني السَّليبْ

كنَّا نُسافرُ دائماً في جوف أصدافِ المحارْ
كُنّا نطيرِ مع النّوارس ، فوقَ هاتيكَ البِحَارْ
كَنَّا نشيداً للبلابل والنّسائم والصِّغارْ
كُنَّا نُقسِّمُ يومَنا بين اللَقا والانتظارْ
كُنَّا وكان الحُبُّ ، جاء الليل وارتحل النَّهارْ

سُرقتْ سَعادَتُنا ومُزِّقت الأماني بالحرابْ
وتهدَّمَ العشُّ الذي صنعتْهُ أطيارُ الهضابْ
خُنِقَ الصباحُ على المشانِق مثلَ آلاف الشبابْ
ورأيتُ دمعَ حبيبتي يجري إلى الأرضِ اليبابْ
دمعٌ على مهدِ الصِّبا وعلى حبيبٍ باغترابْ

وأنا هُنا في غُربَتي ، أهفو إلى وطنِ الجُدُودْ
يجتاحُني شوقٌ كنيرانِ وليسَ لها حُدودْ
ويلُفُّني همٌّ وحزنٌ عندماَ ألقى السُّدُودْ
لكن قلبي رغم ذلك يظلُّ مُلْتاعاً ودودْ
يرْنو إلى زمنٍ مضى بالحبِّ والعهْدِ السعيدْ

أو بعد هذا تسألوني أين أشعارُ الغزلْ ؟
أم قدْ حزمتُمْ أمْرَكُم لَتُكَفْكفوا دمع المقلْ ؟
وتُحَرِّرُوا محْبُوبتي من ذُلِّ ذاك المعْتَقَلْ
لكن إذا ظل الدعاءُ لديْكُمُ هُبَلُ هبلْ
فالموت خيرٌ للورى وليقتربْ منِّي الأجلْ



نحو تشكيل لجنة شعبية مركزة للدفاع عن حقوق اللاجئين

المؤتمرات الشعبية روافع لتعزيز دعائم الدفاع عن حق العودة

بقلم: د. نايف جراد*

أمام المحاولات الاسرائيلية المحمولة لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني عبر انتزاع مواقف سياسية وتفاوضية تفريطية في المفاصل الأساسية للقضية الوطنية عامة، وفي قضية اللاجئين خاصة، كالاشتراط المسبق بالتنازل عن حق العودة الى الديار الأصلية وبيوت النشأة، ولجوء الأوساط الصهيونية الحاكمة في اسرائيل لفرض الوقائع القانونية والمادية على الأرض التي تعيق ممارسة حق العودة، وفي وقت أخذت فيه أصوات بعض الفلسطينيين تساوق مع المطلب الاسرائيلي عبر مبادرات مشبوهة كمبادرة سري نسيبة، وما تضمنته «خارطة الطريق» من غموض حول حقوق اللاجئين واحتوائها على مفاهيم تثير الشك كـ «الحل العادل والمنطقي والمتفق عليه». وبسبب استمرار وضع تهميش قضية اللاجئين، اشتعر نشطاء اللاجئين في المخيمات الخطر الداهم على قضية اللاجئين عموما وعلى حق العودة خصوصا، فبادروا للدعوة الى مؤتمرات شعبية للدفاع عن حق العودة انبثقت عنها لجان شعبية او لجان متابعة مركزة للعمل على صعيد بعض المحافظات كبيت لحم وطولكرم ورام الله تضم في صفوفها ممثلين عن القوى والتنظيمات السياسية ومؤسسات وفعاليات اللاجئين.

واذ نثمن عاليا هذه المبادرات الشعبية ونؤكد على أهمية وضرورة ان تشمل كل المحافظات، فإننا نتطلع، وكما أكدت اللجان المشكلة حديثا، الى ان تتشكل منها كلها لجنة شعبية مركزة على مستوى الوطن، تأخذ على عاتقها تنسيق وتشبيك عمل كل اللجان والمبادرات الشعبية، وتوحيد الصفوف والموقف والرؤية وتطوير آليات العمل ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتعزيز دور اللاجئين أنفسهم في الدفاع عن قضيتهم وحقوقهم وصولا لإمساكهم بزمام الأمور بأنفسهم تعبيرا عن حقهم في تقرير مصيرهم بحرية باعتبار حق العودة جزا لا يتجرأ من الحق الجماعي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وهو حق فردي أيضا لا تجوز فيه الإنابة او التعويض.

ان تشكيل لجنة شعبية مركزة للدفاع عن حق العودة من شانه تفعيل الحركة الشعبية وابراز دور المؤسسات الأهلية والمجتمع المحلي وتعزيز دورهم واستقلاليتهم في مواجهة أية محاولات لتجاوزهم او ضبط وتوجيه حركتهم ونشاطهم في إطار سقوف محددة. وتقع على عاتق كل القوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات والهيئات المحلية والرسمية والشعبية مسؤولية كبيرة في العمل من اجل إنجاح تشكيل هذه اللجنة المنشودة، وعلى الجميع مغادرة القوالب السابقة للتفكير والتي ترفع فزاعة البدائل للجم المبادرات المبدعة، فلجنة كهذه من شانها تعزيز بث روحية الوعي والتنظيم للحركة الشعبية للاجئين وبلورة اجماع وطني شعبي ورسمي، سياسي وحقوقي مرتكز على الثوابت الوطنية الجامعة، وتشكيل قوة ضغط مهمة للتأثير على أصحاب القرار على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية من اجل حماية حقوق اللاجئين وإثارة الوعي والاهتمام بهذه القضية الجوهرية، التي تشكل لب الصراع في المنطقة ومفتاح السلام والحرب.

* مستشار في المجلس الوطني، عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في محافظة طولكرم

البيان الختامي الصادر عن مؤتمر لا بديل عن العودة المنعقد في رام الله ٢٠٠٣/٨/١٦

في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ الشعب الفلسطيني حيث تواصل سلطات الاحتلال الصهيوني ارهاب الدولية المنظم ضد تدمير مقومات حياته الانسانية استيطانا وحصارا وهدما واعتقالا واغتيالا وانتهاكا للمقدسات واغلاقا للمؤسسات وتهويدا للقدس ومتابعة خنق شعبنا من خلال السور العنصري بما يحول بعض مدننا وقرانا الى معازل حاملا في طياته مشروعا بهدف القضاء على امكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. هذا اضافة الى ما يعانيه ابناؤنا واخواننا داخل الخط الاخضر من ممارسات صهيونية تتسم بالعنصرية وتضييق الخناق عليهم بكل الوسائل التي يتفتق عنها الذهن الصهيوني. يتم هذا في ظل انحياز صريح للادارة الامريكية الى جانب اسرائيل وتوفير الرعاية المادية والسياسية وكل وسائل القتل والدمار والتنكر للقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها قرار ١٩٤ ما دامت تشعر ان سقف الامة العربية حكومات وشعوبا لن يؤثر على تمددها الاستيطاني والاقتصادي في الوطن العربي، وموقف دولي لم يرتق الى الوقوف امامها لالزام بتطبيق القوانين والمعاهدات الدولية، مكتفيا باعتماد مخطط جديد عبر خارطة الطريق تتجاهل حق اللاجئين في العودة وتفضي في نهايتها ان وصلت اليها دول «فلسطينية مؤقتة» على اقل من ٢٤ بالمائة من اراضي الضفة الغربية وغزة أي ١٠٪ من فلسطين التاريخية.

انطلاقا من التزاما وشعورنا بالمسؤولية تجاه حقوق شعبنا الثابتة وفي الاساس منها حق اللاجئين في العودة الى ديارهم التي هجروا منها و تأكيد على التمسك بحق العودة والدفاع عنه، نعقد اليوم مؤتمرنا نحن اللاجئين وغير اللاجئين لنعبر بموقف ثابت وموحد بان اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا عن بيوتهم وممتلكاتهم قسرا لهم الحق الثابت والطبيعي بالعودة الى ديارهم الاصلية وان اية محاولة او مبادرة او مفاوضات او تسوية لحل القضية الفلسطينية تتجاوز حقنا في العودة او تنتقص من هذا الحق مرفوضة وتحتم علينا مسئوليتنا الاخلاقية والوطنية والدينية مجابهتها لافشالها والحاق الهزيمة بها وبدعاتها.

انت مؤتمرنا « لا بديل عن العودة » الذي ينعقد في رام الله في قاعة جمعية بيت نبالا الخيرية في ٢٠٠٣/٨/١٦ والذي يضم كافة الفعاليات ذات الصلة باللاجئين في المحافظة وممثلين عن تجمعات اللاجئين والقوى الوطنية والاسلامية ليدرك في هذه الظروف العصيبة حجم المخاطر والمؤتمرات التي تستهدف قضية اللاجئين وحقهم في العودة والمتمثلة بالتنكر الاسرائيلي لحق اللاجئين في العودة والسعي لجعل التنازل عنه شرطا اسرائيليا للمفاوضات بشان دولة فلسطينية والمساندة الامريكية لهذا الموقف الذي تتساوق معه بعض الاوساط والشرائح الهامشية والمستسلمة في الساحة الفلسطينية تحت شعارات ومقولات «السعي لان نكون مقبولين من الطرف الاخر» والواقعية » وانقاذ ما يمكن انقاذه» والتي اخذت تروج لهذه الافكار من خلال استطلاعات موجهة ومشبوهة ومدفوعة الاجر من قبل الاوساط المعادية للشعب الفلسطيني واطلاق ما يسمى زورا «بالحملة الشعبية للسلام» كل هذا بهدف اسقاط حق العودة.

ان مؤتمر « لا بديل عن العودة» وهو يؤكد تمسكه بما تضمنه قرارات الشرعية الدولية بسان حق للاجئين في العودة وفي مقدمتها قرار ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين الى ديارهم. وربط الاعتراف بالدولة العبيرية بتنفيذ هذا القرار وهي التي تتحمل المسؤولية السياسية والقانونية والاخلاقية لما لحق باللاجئين على مدى اكثر من خمسة وخمسين عاما، فانه يؤكد رفضه وادانته لما يسمى بمبادرة سري نسيبة (خطة الهدف) التي تستجيب لسياسات الحكومة الاسرائيلية عبر اقرارها بالحق التاريخي لليهود في فلسطين بينما تحصر حق العودة الى اراضي الدولة الفلسطينية.

ان اللاجئين المجتمعين اليوم في رام الله يؤكدون ان قضية اللاجئين تجسد وحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن هنا نرفض اية محاولة لتجزئة هذا الحق او المقايضة عليه مقابل حقوق وطنية اخرى، كما نرفض اعتبار التعويض بديلا لحق العودة وكل محاولات التذويب والدمج او التوطين التي تسعى من خلالها لحرمان اللاجئين من العودة الى ممتلكاتهم واراضيهم المحتلة عام ١٩٤٨. اننا نرى ان حق العودة لا يسقط بالتقادم وهو حق مطلق فردي وجماعي وغير قابل للتصرف ولذا لا يجوز باي حال من الاحوال التنازل عنه او الانتقاص منه في اية تسوية مهما كانت القوى التي تقف خلفها او الاطراف التي توقعها فهذا الحق امانة في الاعناق يورثها كل جيل الى من يليه يتحقق.

كما لاحظ مؤتمر العودة حجم المعاناة التي تجابه اللاجئين في مخيمات الوطن والشتات، وسعي كثير من الاطراف لتفريغ المخيمات من سكانها من خلال جعل ظروف العيش فيها بالغة القسوة، وعلى طريق ازالة هذه المخيمات كشاهد على الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، ولذا فان المؤتمر يؤكد ان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الوفاء بالتزامه تجاه وكالة الغوث وتسديد العجز في ميزانيتها لتحسين الخدمات التي تقدمها للاجئين الى ان يتسنى لهم العودة الى ديارهم، كما يدعو المؤتمر الى تفعيل دور م.ت.ف وتطوير ادائها في الدفاع عن حقوق شعبنا وفي المقدمة منها حق العودة.

واثر النقاشات والمداخلات خلص المؤتمر الى التوصيات التالية :

- التأكيد على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة حق شعبنا في الانتفاضة والمقاومة لمجابهة المخاطر التي تتهدد مصيرنا. ومن اجل ذلك فان السلطة الفلسطينية مطالبة باطلاق سراح كل المناضلين المعتقلين في سجون السلطة وفي مقدمتهم الرفيق احمد سعدات امين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- ضرورة اجراء مراجعة معمقة للموقف الرسمي ولمسار المفاوضات فيما يتعلق بقضية اللاجئين منذ محادثات اوسلو حتى يومنا.
- مطالبة السلطة الفلسطينية بوقف أي دعم مالي لسري نسيبة ومشاريعه المشبوهة ورفع الغطاء السياسي الرسمي عن انشطته.
- العمل الجاد للشروع في جمع تواقيع على وثائق وعرائض تؤكد بطلان وزيف ما يسمى «الحملة الشعبية للسلام» .
- التحضير لعقد مؤتمر صحفي تشارك فيه فعاليات اللاجئين ويدعي لحضور مندوبين عن الرباعية الدولية ليتعرفوا على موقف ممثلي اللاجئين من القضايا السياسية وفي مقدمتها حق العودة الذي لا تفريط به ولا مساومة عليه ولا تجزئه له.
- العمل على ابقاء مسالة حق العودة حاضرة في اذهان الشباب والاطفال عبر تركيز المنهاج عليها ومن خلال وسائل الاعلام والنشر المحلية.
- تفعيل دور اللاجئين في المخيمات في سياق الدفاع عن حق العودة والعمل علة توحيد جهد الفعاليات الخاصة باللاجئين على التصعيد محافظات الوطن والتنسيق والتواصل مع حركة اللاجئين في الشتات.
- ارسال مذكرة للامم المتحدة والجامعة العربية والقيادة الفلسطينية تتضمن موقف المؤتمر من القضايا المطروحة.

اخير وحتى لا تبقى حركة اللاجئين موسمية تجئ رد فعل على خطر هنا او هناك فقد قرر المؤتمر تكريس اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة في محافظة رام الله لتوحيد جهد اللاجئين على صعيد المحافظة ولتمتين العلاقات مع اللجان ذات العلاقة بموضوع اللاجئين في محافظات الوطن وفي الشتات كي يتمكن اللاجئون من القيام بدورهم بشكل فعال تجاه قضيتهم وحقوق الشعب الوطنية.

واذ يثمن المؤتمر نضالات الاسرى القابعين خلف القضبان ويشد على اياديهم، واذ يذكر بالفخر والاعتزاز تضحيات الشهداء الابطال ، ومعاناة الجرحى، واذ يعاهدهم بالوفاء لتضحياتهم، فانه يهيب بكل القوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية والاسلامية العمل لدعم اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة والعمل الجاد والموحد لصيانة حقوق شعبنا ودحر كل المشاريع المشبوهة تمهيدا للوصول الى تسوية متوازنة تضمن حقوق شعبنا الوطنية والثابتة.

ختاما فان مؤتمرنا يوجه تحية الاعتزاز والاكبار للمقاومة العراقية الباسلة في وجه الاحتلال الأمريكي ويدعم المجتمع الدولي وكل محبي السلم العالمي للضغط على امريكا لسحب قواتها من العراق الشقيق.

النصر لشعبنا والعودة للاجئين الى ديارهم
الخلود للشهداء الابطال
الحرية للاسرى البواسل في سجون الاحتلال

مؤتمر «لا بديل عن العودة»
رام الله ٢٠٠٣/٨/١٦

قرارات وتوصيات المؤتمر الشعبي للاجئين في محافظة طولكرم المنعقد بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣٠

بعد نقاش غني للأوراق المقدمة له من اللجنة التحضيرية ومشروع البيان الختامي وفي ضوء الكلمات والمداخلات التي ألقاها الضيوف والمشاركون. خرج المؤتمر الشعبي للاجئين في محافظة طولكرم بالقرارات والتوصيات التالية:

أولا :- القرارات

١. الموافقة على تشكيل اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في المحافظة من ممثلي كل القوى ومؤسسات اللاجئين في المخيمات وممثلين عن لجان شؤون اللاجئين في القرى الشعراوية. وادي الشعير، والكفريات.

٢. المصادقة على ورقة العمل المقدمة للمؤتمر التي تحدد ماهية ومبادئ واهداف وعضوية واليات عمل اللجنة.

٣. المصادقة على البيان الختامي.

٤. ان ترسل رسائل للأخ القائد أبو عمار واعطاء اللجنة التنفيذية ولجنتي اللاجئين في المجلسين الوطني والتشريعي ودائرة شؤون اللاجئين لوضع الجميع أمام موقف جماهيرنا التمسك بحق العودة المقدس وضرورة وضع حد لمواقف وتصرفات المدعو سري نسيبة وزمرته.

٥. ان ترسل رسائل لكافة القوى والمؤسسات التي لجماعة سري نسيبة علاقة بها لرفع الغطاء عنهم وكشف زيف ادعاءاتهم عن تمتعهم بشرعية وطنية أو تنظيمية أو مؤسساتية والطلب منها بإعلان صريح وواضح عن موقفها.

٦. ان تقوم اللجنة الشعبية للدفاع عن الحق العودة في المحافظة بالاهتمام بعملية التوعية والتثقيف لجماهير المحافظة والأعلام وإيصال صوت اللاجئين ورائيهم الى كافة المنابر والمحافل المحلية والإقليمية والدولية إصدارا نشرات كراس، حصص دراسية، مسابقات، برامج إعلامية، صفحة إنترنت...الخ.

٧. ان تعمل اللجنة للتنسيق وتعزيز العلاقات مع اللجان والهيئات المماثلة داخل الوطن لتوحيد الجهود والطاقات لما فيه صالح الدفاع عن حقوق اللاجئين وعلى رأسها حق العودة الى الديار الأصلية.

٨. ان تتابع اللجنة باهتمام موضوع الخدمات والتموين المقدم للاجئين في المخيمات والاستشعار همومهم ومشاكلهم ومعاناتهم اليومية والحياتية والتعاون مع بقية المؤسسات للعمل علة حلها قدر الإمكان.

٩. ان تعمل اللجنة بالتعاون مع المعنيين من لجان شؤون اللاجئين لرفع شكاوي قانونية وقضايا قانونية بحق الأشخاص الذين يقومون بجمع تواقيع من المواطنين بشكل تفصيلي وتزوير ومتابعة ذلك مع المختصين و المعنيين.

١٠. ان يجري الاهتمام بإبقاء الذاكرة الوطنية للجوء حية عبر تسمية المدارس والشوارع والأحياء ووسائل أخرى، بأسماء البلدات والمدن والقرى والمناطق الأصلية التي تم تهجيرهم وتشريد اللاجئين منها.

١١. ان تقوم اللجنة بتشكيل وفد من المحافظة لمقابلة الرئيس أبو عمار.

ثانيا :- التوصيات

١. العمل الجاد على وحدة شعبنا ووحدة اللاجئين في الوطن والشتات وحقهم في المشاركة في القرار المتعلق بمصيرهم الوطني.

٢. ان تتضافر كل الجهود في المحافظة والوطن لعزل الذين يفرطون بحق العودة.

٣. التوصية بحرمان حزب سري نسيبة من الترخيص كحزب وحظر ترخيص أي حزب يتنازل أو يفرط بحق العودة ويخرج عن الثوابت الوطنية.

٤. التوصية للجنة اللاجئين في المجلس التشريعي وللجنة الرقابة والتفتيش بمساءلة الحكومة عن مدى التزامها بحقوق اللاجئين وبالحل العادل على أساس القرار ١٩٤ وعن دعمها لجماعة سري نسيبة.

٥. ان تقوك دائرة اللاجئين بدورها على اكمل وجه في العمل السياسي والتثقيفي في المخيمات وتخصيص موازنات للجان الشعبية للخدمات.

٦. ان تتكامل كل الجهود لتقديم الخدمات اللازمة لجماهير اللاجئين في المخيمات ومطالبة الدول المانحة بتمويل وكالة الغوث لسد العجز في ميزانيتها للاستمرار في عملها وعدم نقل صلاحيتها الى أية جهة كانت الى حين الحل العادل لقضية اللاجئين.

٧. ان تتضافر كل الجهود والطاقات وتستخدم شتى الوسائل لتعزيز عملية التوعية والتثقيف للاجئين ولشعبنا بأسره وان يجري تركيز الاهتمام بقضية اللاجئين في المناهج الدراسية والأعلام الرسمي والشعبي.

اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في محافظة طولكرم
٢٠٠٣/٨/٣

حقنا في العودة
هو خارطة الطريق الحقيقية إلى فلسطين

جرت في الآونة الأخيرة محاولة إحياء ما يسمى وثيقة «سري نسيبة/عامي أيلون» التي طرحت قبل عام، عبر إعلانات مدفوعة الآجر في الصحافة الفلسطينية (صحيفة القدس ٢٠٠٣/٦/٥) وتحت عنوان «الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية» وتتضمن الإعلانات قائمة بأسماء من يدعي نسيبة انهم يدعمون حملته المشبوهة المسماة «خطة الهدف» والتي تزعم بان تخلي الفلسطينيين عن حق العودة يضمن لهم «دولة فلسطينية» ضمن حدود عام ١٩٦٧. كما جرى مؤخراً طرح نتائج الاستطلاع المشبوه الذي قام به مدير المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية/ الدكتور خليل الشقاقي في الضفة الغربية ولبنان بخصوص حق العودة. وفي هذا الصدد يهمنا أن نوضح إن كافة المنظمات الأهلية الفلسطينية في لبنان كانت قد رفضت في حينها من حيث المبدأ، التعاون مع المركز المذكور في إجراء الاستطلاع، مما دفع

بيان صادر عن هيئات ومنظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني/لبنان

بالقائمين عليه على إجرائه على نحو سري عبر شركة تجارية لبنانية تدعى Lebanon Statistic LTD، وبطرق ملتوية .

وبناءً على النتائج التي خرج بها الدكتور الشقاقي في الضفة الغربية ولبنان، وفق استمارة صممت مسبقاً للوصول إلى النتائج المطلوبة (أقل من ١٠٪ يرغبون في العودة إلى بيوتهم الأصلية وفقاً للقرار ١٩٤) فإننا نرفض رفضاً قاطعاً نتائج هذا الاستطلاع، ونؤكد في الوقت ذاته إن مثل هذه الاستطلاعات إنما تهدف إلى تصفية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ولا تخدم سوى مصالح الجهات الخارجية الممولة وأجندتها السياسية المشبوهه.

وليس من قبل المصادفة أن تتم هذه المحاولات المشبوهة بعد طرح ما يسمي «خارطة الطريق»، التي كرست نهج أوسلو نفسه في التعامل مع قضية اللاجئين، وكذلك في اعقاب قمتي شرم الشيخ والعقبة وما تم خلالهما من تنازلات فلسطينية وعربية خطيرة على صعيد القضية الفلسطينية عامة، وقضية اللاجئين والعودة، خاصة.

إزاء ذلك، نؤكد نحن الموقعين أدناه من هيئات ومؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني العاملة في اوساط مخيمات اللاجئين الفلسطينيين/لبنان، على ما يلي:

- حقنا في العودة إلى بيوتنا التي هجرنا منها عام ١٩٤٨ حق تاريخي وحق أساسي من حقوق الإنسان أكدته المواثيق والقوانين الدولية كافة فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها القرار رقم ١٩٤. كما أكدته حقوق الملكية الخاصة التي لا تزول بالتقادم أو الاحتلال أو تبادل السيادة على الأرض.
- حقنا في العودة غير قابل للتفاوض والتصرف لانه حق شخصي في الأساس لا تجوز فيه النيابة أو التمثيل أو التنازل عنه لأي سبب كان. وهو في الوقت نفسه حق جماعي للشعب الفلسطيني يرتبط بحق تقرير المصير وهو بهذا المعنى غير قابل للتفاوض والاستفتاء ولا يملك أي مقاوض فلسطينياً كان أم عربياً الحق في التنازل أو التخلي عنه.

وبناءً عليه فإننا نرفض بقوة وبشكل مطلق كل المحاولات المشبوه لإسقاط حقنا التاريخي والمقدس في العودة. ونؤكد في السياق ذاته على إن هذه المحاولات تشكل خرقاً خطيراً لنصوص الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة، كما تشكل في الوقت ذاته انتهاكاً صريحاً وخطيراً لمباديء القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ونعلن للقاصي والداني إن أي اتفاق أو معاهدة أو خارطة لا تلتزم بحقنا المقدس في العودة على بيوتنا وقرانا وممتلكاتنا باطلة من الأساس وستولد ميتة.

فحقنا في العودة هو خارطة الطريق الحقيقية إلى فلسطين.

بيروت في ٢٠٠٣/٧/٢٢

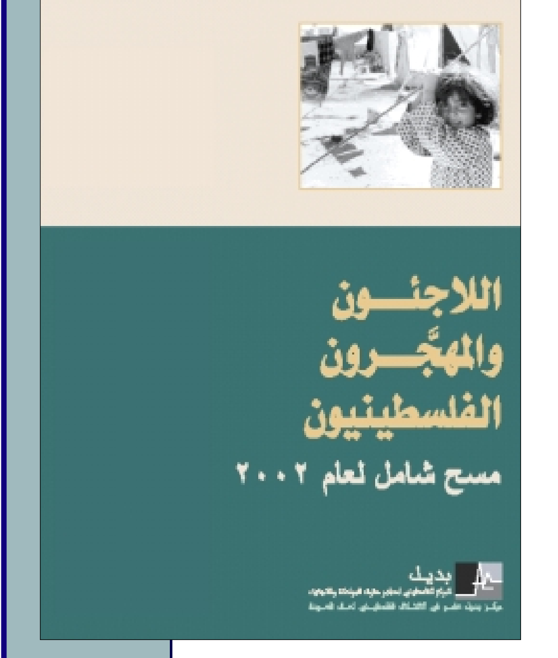
الرقم	أسم الجمعية /المؤسسة /الهيئة /النادي	المخيم
١	مجموعة عائدون - لبنان	
٢	هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية -لبنان	
٣	جمعية المساعدات الشعبية النرويجية -لبنان	
منطقة بيروت		
٣	هيئة الاعمال الخيرية	شاتيلا
٤	جمعية البراعم الانمائية	شاتيلا
٥	مركز الاطفال والفتوة	شاتيلا
٦	جمعية الخالصة الاجتماعية	شاتيلا
٧	جمعية الاقصى الخيرية	شاتيلا
٨	بيت اطفال الصمود	شاتيلا
٩	جمعية النجدة الاجتماعية	شاتيلا
١٠	مستوصف المساعدات الشعبية للاغاثة والتنمية	صبرا
١١	الجمعية الوطنية للخدمات الطبية والاجتماعية والتأهيل المهني	شاتيلا
١٢	جمعية انعاش المخيم الفلسطيني	
١٣	مؤسسة غسان كنفاني الثقافية	
١٤	مركز التدريب المهني والفني	برج البراجنة
١٥	جمعية النجدة الاجتماعية	برج البراجنة
١٦	بيت أطفال الصمود	برج البراجنة
١٧	روضة ابناء القسام	برج البراجنة
١٨	روضة الهدى	برج البراجنة
١٩	مركز الانشطة النسائية	برج البراجنة
٢٠	اللجنة الشعبية لمخيم برج البراجنة	برج البراجنة
٢١	وقف هيئة الكلمة الطبية	برج البراجنة
٢٢	جمعية المرأة الخيرية	برج البراجنة
٢٣	جمعية الاخوة للعمل الثقافي والاجتماعي	برج البراجنة
٢٤	مؤسسة البيت الفلسطيني للفلكلور	برج البراجنة
٢٥	جمعية انعاش المخيم الفلسطيني	برج البراجنة
٢٦	جمعية الاقصى الخيرية	برج البراجنة
٢٧	روضةالشهيدة دلال المغربي	برج البراجنة
٢٨	هيئة الاعمال الخيرية	برج البراجنة
٢٩	مجمع الاقصى الاسلامي	برج البراجنة
٣٠	مؤسسة غسان كنفاني الثقافية	برج البراجنة
٣١	جمعية الشهيد الخيرية	برج البراجنة
٣٢	لجنة جامع فلسطين	برج البراجنة
٣٣	نادي العودة الرياضي	برج البراجنة
٣٤	مركز الشاب الفلسطيني/نادي القدس	برج البراجنة
٣٥	لجان حق العودة	برج البراجنة
٣٦	لجان العسر الشديد	برج البراجنة
٣٧	المركز العربي الفلسطيني	برج البراجنة
٣٨	مجموعة بلدنا الكشفية	برج البراجنة
منطقة الجنــوب		
٣٩	جمعية النهضة بالمعاق	عين الحلوة
٤٠	مركز التنمية الاجتماعية	عين الحلوة
٤١	جمعية السبيل الخيرية	عين الحلوة
٤٢	مركز بيت أطفال الصمود	عين الحلوة
٤٣	جمعية النجدة الاجتماعية	عين الحلوة
٤٤	المساعدات الشعبية للاغاثة والتنمية	عين الحلوة
٤٥	مركز براعم العودة	عين الحلوة
٤٦	تجمع الباب الفلسطيني	برج الشمالي
٤٧	نادي النهضة	برج الشمالي
٤٨	جمعية الحولة	برج الشمالي
٤٩	نادي الشروق	برج الشمالي
٥٠	مؤسسة بيت طفال الصمود	برج الشمالي
٥١	نادي العودة	الرشيدية
٥٢	نادي عكا	الرشيدية
٥٣	مركز بيت القدس	الرشيدية
٥٤	مركز بيت أطفال الصمود	الرشيدية
٥٥	المؤسسةالفلسطينية للشباب والرياضة/نادي الاصلاح الرياضي	الرشيدية
٥٦	مركز العودة الفلسطيني	البص
٥٧	برنامج المجتمع المحلي لتأهيل المعوقين	البص
٥٨	روضة الايمان/جمعية الايمان	البص
منطقة الشمــال		
٥٩	المؤسسةالوطنية للرعاية الاجتماعية	البداوي
٦٠	روضة الاقصى	البداوي
٦١	روضة جمعيةالمعاق الاجتماعية	البداوي
٦٢	مركز زهرة المدائن/الجمعية الوطنية للخدمات الطبية والاجتماعية والتأهيل المهني	البداوي
٦٣	مؤسسة الخالصة التربوية	البداوي
٦٤	جمعية النجدة الاجتماعية	البداوي
٦٥	اللجنة الشعبية الفلسطينية	البداوي
٦٦	جمعية الكشاف والمرشد الفلسطيني	البداوي
٦٧	نادي النضال الفلسطيني	البداوي
٦٨	النادي الثقافي الفلسطيني العربي	البداوي
٦٩	نادي اشبال فلسطين	البداوي
٧٠	نادي شبيبة فلسطين	البداوي
٧١	نادي القدس	البداوي
٧٢	مركز بيت أطفال الصمود	البداوي
٧٣	جمعية النجدة الاجتماعية	البداوي
٧٤	مؤسسة غسان كنفاني الثقافية	البداوي
٧٥	الجمعية الوطنية للخدمات الطبية والاجتماعية والتأهيل المهني	نهر البارد
٧٦	الجمعية الاجتماعية لتأهيل المعوقين	نهر البارد
٧٧	التأهيل المرتكز على المجتمعCBR	نهر البارد
٧٨	مشروع التنمية المجتمعية	نهر البارد
٧٩	رابطة بيت المقدس لطلبة فلسطين	نهر البارد
٨٠	رابطة المهندسين الفلسطينيين في شمال لبنان	نهر البارد
٨١	رابطة خريجي العلوم الادارية والمالية في شمال لبنان	نهر البارد
٨٢	مركز التواصل الاجتماعي	نهر البارد
٨٣	رابطة الاطباء الفلسطينيين في الشمال	نهر البارد
٨٤	مؤسسة بيت أطفال الصمود	نهر البارد
٨٥	جمعية النجدة الاجتماعية	نهر البارد
٨٦	المركز الثقافي الفلسطيني	نهر البارد
٨٧	جمعية الكشافة المرشدات الفلسطينية	نهر البارد
منطقة البقــاع		
٨٨	الجمعية الوطنية	جلالا
٨٩	نادي الوحدة	سعد نايل
٩٠	نادي البقاع الرياضي	سعد نايل
٩١	الجمعية الوطنية/المعهد المهني	تعلبايا
٩٢	روضة الطفل العربي	تعلبايا
٩٣	الملتقى الفلسطيني/جمعية التأهيل التربوي الاجتماعي	بر الياس
٩٤	مستوصف جلالا الخيري	جلالا
٩٥	مؤسسة بيت أطفال الصمود	بر الياس

بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

إعـــلان

«اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢»

(متوفر الآن باللغتين العربية والانكليزية)



يعلن مركز بديل عن انجاز كتاب «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢»، باللغتين العربية والانكليزية. ويقع الكتاب في ٢٠٠ صفحة من القطع الكبير.

ويهدف هذا المسح أساسا الى تسليط الضوء على عدد من القضايا والتحديات المتعلقة باللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، أولها توفير المعلومات الأساسية حول التهجير واللجوء الفلسطيني، ملابساته وانعكاساته، وتعداد اللاجئين والمهجرين في الداخل وميزاتهم الديمغرافية، وضعيتهم القانونية والاجتماعية-الاقتصادية. ويهدف المسح ثانيا الى توضيح صيغة الحماية والمساعدة المستحقتين وآليات تطبيقها. وتوضيح صيغة المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار في صياغة الحلول الدائمة والشاملة بما يتلاءم ومواثيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ثالثا. إن المسح، يسعى عموما الى عنونة نقص المعلومات أو خطئها ومواجهة النقاشات والتحديات السياسية الرامية الى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عموما والمهجرين في الداخل خصوصا بعيدا عن روح القانون الدولي.

ويقدم الفصل الأول من المسح خلفية تاريخية موجزة عن الأسباب الجذرية للتهجير واللجوء الفلسطيني، وانعكاساته. فيما يبحث الفصل الثاني في الخصائص الديمغرافية للاجئين والمهجرين، أما الفصل الثالث فيصف الوضعية القانونية، فيما يركز الرابع على الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للاجئين. ويتطرق الفصل الخامس الى قضية الحماية والمساعدة الدوليتين، والفصل السادس والأخير الى الحلول الشاملة والدائمة للاجئين والمهجرين استنادا الى القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات العلاقة. ويحتوي كل فصل من فصول المسح على خلفية أساسية حول الموضوع وتطرقا لآخر التطورات التي حصلت خلال ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويقدم القسم الأخير من المسح جملة من التوصيات المتعلقة بتطبيق حقوق اللاجئين والمهجرين من خلال النظر الى القضية كمحور الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

للحصول على نسخة من الكتاب
يرجى الاتصال بمركز بديل على العنوان التالي:
بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، فلسطين.
ص. ب. ٧٢٨
هاتف/فاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦، هاتف: ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦.
البريد الالكتروني: info@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

نشرة حق العودة
من إصدار بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل والدائم لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. 728

تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org